حق العودة

Haq Al-Awda

العدد المزدوج (٢٩-٣٠)
السنة السادسة

تصدر عن: بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
عضو استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي/ الأمم المتحدة وعضو الائتلاف الفلسطيني لحق العودة

كانون الأوّل
٢٠٠٨

مسيرة تضامن مع الشعب الفلسطيني "يكفي ٤٠ عاماً من الاحتلال"، لندن، حزيران ٢٠٠٧ ، المصدر: enoughoccupation.org

ملف العدد:

التضامن العالمي مع فلسطين: الأولويات، المسؤوليات والمهام

ساهم في هذا العدد:

عيسى قراقع (بيت لحم)
د. حنا سويد (الجليل)
دافيد وايلدمان (الولايات المتحدة)
أمير مخول (حيفا)
عمر البرغوثي (القدس)

تيري رمبل (كندا)
أحمد مفلح (طرابلس)
أحمد أبو غوش (رام الله)
ناصر عدوي (بيت لحم)
نورا عريقات (واشنطن)

زها حسن (بورتلاند/أمريكا)
حازم جمجوم (بيت لحم)
ميرفت عوف (غزة)
عبد الباسط خلف (جنين)
رنين جريس (حيفا)

نبال فاعور-هواري (الجليل)
محمد جرادات (بيت لحم)
نضال العزة (بيت لحم)
ريم مزّاوي (الناصرة)

الافتتاحية

الحقوق معيار الشرعية

ما بين جدلية الشرعية والمشروعية، وما بين ما اصطلح عليه في القانون الدولي العام (الأسس والمبادئ) والقانون الدولي التطبيقي (الإجراءات والقرارات والهيئات)، أو قل ما بين الشرعية والمشروعية الدولية قد تتجسد العدالة والحقوق، وقد تُنتقص، وأكثر من ذلك قد تُستباح.

بعد انهيار المنظومة الاشتراكية، ومع بداية الحملة الأمريكية– الدولية على العراق أصبحت الشرعية الدولية، (وكما في قضية لوكربي أيضا) تستخدم على نحو مغلوط وفضفاض؛ حيث أزيلت، ولا نقول زالت، الحدود ما بين الأسس والمبادئ من جهة، والتطبيقات من جهة ثانية. ما ترتب على ذلك كان كارثيا؛ أي المطابقة ما بين التطبيقات أو القانون الدولي التطبيقي والقانون الدولي العام– الأسس والمبادئ. والمسألة هنا غاية في الجلاء، إذ ليس كل تطبيق أو قرار دولي، وبصرف النظر عن الهيئة المطبقة أو مصدرة القرار، يعتبر جزءا من، أو تجسيدا ل «الشرعية الدولية». في الحالة الفلسطينية، وخصوصا بعد اعتماد «الشرعية الدولية» كأساس وإطار للحل الدائم، غدت «الشرعية الدولية» أداة توظف من مالكي مفاتيح «الشرعنة الدولية»، أو ما يمكن أن نسميه إضفاء صفة الشرعية على واقع الحال الناشئ عن موازين القوى، لهدر ما ثبت، أو قل ما تبقى من حقوق فلسطينية مقررة دوليا. فإذا كانت الشرعية الدولية تعني الأسس والمبادئ فان مشروعية أية تطبيقات من أية هيئة دولية تبقى مرهونة بمدى توافق وانسجام التطبيقات، حتى ولو كانت على شكل قرار من مجلس الأمن، مع الأسس والمبادئ.

قبل أيام، اصدر مجلس الأمن قرار رقم ١٨٥٠ بشأن العملية السلمية في الشرق الأوسط. ومباشرة بعيد إصداره، جرى تداوله، حتى على المستوى الفلسطيني، وكأنه جزء من الشرعية الدولية. وقد تناقلت وسائل الإعلام تعليقات وتصريحات وبيانات كثيرة؛ ما بين مرحبة ومؤيدة، ومتحفظة، أو غير مبالية أو مترددة، وأخرى منددة ومنتقدة. فقد قيل فيه الكثير. من جهة المؤيدين، قيل انه ينطوي على جديد اقله توريث الإدارة الأمريكية الجديدة مسؤولية متابعة ملف الشرق من حيث وصلت وهي خطوة ايجابية لم يجرؤ على اتخاذها الرئيس كلنتون في نهاية عهده. وقيل انه ليس تكرارا لتصريحات وبيانات عامة تدعو لاستمرار المفاوضات بلا هدف أو جداول زمنية، وقيل انه دفعة قوية لعملية السلام. ومن جهة المتحفظين قيل انه خطوة هامة على أمل أن يتبعه قرار يحدد المضامين والمسؤوليات. ومن جهة غير المبالين والمترددين قيل انه بلا قيمة لا يقدم ولا يؤخر. وقيل من جهة المعارضين والمنتقدين انه ذر للرماد في العيون، وشرعنة لقمة انابولس الفاشلة، وانه لا ينطوي على أية صيغة تنفيذية، وأكثر من ذلك انه مجرد تجديد لعهد مفاوضات العلاقات العامة ودعوة مفتوحة لعدم ربط التطبيع العربي مع إسرائيل بالحل الدائم.

ترى لماذا سحبت الولايات المتحدة مشروع قرارها السابق بناء على الطلب الإسرائيلي؟ ألا يجدر الالتفات إلى أن الرفض الإسرائيلي لذاك المشروع جاء لأنه تضمن فقرة تدعو المجتمع الدولي إلى «تقديم المساعدة في الدفع بالجهود الإسرائيلية والفلسطينية لتطبيق بيان أنابولس"؟

ترى لماذا ربطت ليفني ترحيبها بالقرار ١٨٥٠ بالحرب على الإرهاب، وبتقديرها العالي لاحترام المجتمع الدولي لما يمكن أن تفضي إليه المفاوضات الثنائية من نتائج؟ أعبثا جاء تشديدها على أهمية احترام مبدأ المفاوضات الثنائية؟

ترى لماذا الخارجية الفرنسية رأت في القرار "ترجمة لرغبة المجتمع الدولي في تسريع عملية السلام وحل جميع المسائل العالقة بين الطرفين على أساس المفاوضات الثنائية"؟ ألا يجدر بنا أن نتساءل لم كل هذا الإصرار على مبدأ المفاوضات الثنائية؟

المرحبون بالقرار رأوا أن إدراج ٢٤٢، ١٣٩٧، ١٥١٥، ومبادئ مدريد وانابولس هو تأكيد على عملية متواصلة لا بد أن تقود إلى السلام الدائم. بالفعل هي عملية متواصلة، ولكن غايتها ليس السلام الدائم، لان السلام الدائم لا يكون إلا باعتماد الحقوق والعدالة أساسا. هي عملية متواصلة؛ الغاية منها إسقاط صفة الشرعية الدولية عن قرارات أخرى صدرت منسجمة مع قواعد ومبادئ القانون الدولي.

ترى لم لم يذكر القرار ١٩٤؟ ترى لم عدد مجلس الأمن قراراته قديمها وجديدها ولم يذكر قراره رقم ٢٣٧؟ هل لأنها تدعو إلى تسهيل عودة اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين إلى ديارهم في أسرع وقت؟

ترى لم لم يذكر مجلس الأمن قراره بشأن المستوطنات ٤٥٢ لعام ١٩٧٩، وقراره بشأن التغييرات المحدثة فعليا على الأرض المحتلة (٤٦٥، لعام ١٩٨٠)؟

أمر آخر يدعو إلى الالتفات ألا وهو الفقرة الأخيرة الواردة في القرار والتي تنص على أن المجلس «يبقي المسألة قيد نظره»، وهي صيغة أصبحت ملازمة لقرارات مجلس الأمن المتصلة بفلسطين منذ أن بدأت تعلو الأصوات المنتقدة لسياسة الكيل بمكيالين من قبل مجلس الأمن والمنادية بضرورة لجوء الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى قرار «الاتحاد من اجل السلام»، أو ضرورة لجوء الجمعية أو الوكالات الدولية المتخصصة إلى محكمة العدل الدولية لوقف تلك السياسة. إن مجرد تضمين القرار هكذا فقرة هو محاولة مسبقة لنزع شرعية أو جواز اللجوء لأي إجراء عبر هيئات دولية أخرى؛ انه الاستحواذ المطلق لمجلس الأمن على تطبيقات الشرعية الدولية، أو قل انه إرادة القوي فعليا، وليس القوي قانونيا.

إن القرار ١٨٥٠ يهدف سياسيا إلى النزول بسقف المطالب والتوقعات الفلسطينية، والى نفض الايدي من اية مسؤولية دولية عن قضية ومأساة فلسطين. وقانونيا، يمثل القرار انتهاكا جسيما لمفهوم الشرعية الدولية، وما هو إلا تجسيد لتطبيقات دولية توظف دورها في الهيئات الدولية لتسويغ ما هو قائم فعليا وتسويقه برداء الشرعية الدولية. وعليه، فان شرعية ومشروعية أي إجراء حتى لو صدر عن هيئة مثل مجلس الأمن، تبقيان رهنا بمدى تجسيدها لحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة.

هيئة التحرير

«كانت تسمى فلسطين ... صارت تسمى فلسطين»

مركز بديل يطلق جائزة العودة السنوية ٢٠٠٩ للفلسطينيين في الوطن والشتات

حفل اختتام جائزة العودة ٢٠٠٧، قصر الثقافة – رام الله، أيار ٢٠٠٨ (مركز بديل)

بيت لحم: بديل. اطلق بديل /المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين جائزة العودة للعام ٢٠٠٩ تحت شعار" كانت تسمى فلسطين ... صارت تسمى فلسطين" وذلك بعد المشاركة الواسعة والاهتمام الكبير من ابناء شعبنا الفلسطيني في الوطن والشتات في جائزة العودة في العامين (٢٠٠٧– ٢٠٠٨).

تعتبر الجائزة جزءاً من جهود مركز بديل الرامية الى تعزيز حقوق اللاجئين الفلسطينين وفي المقدمة منها حقهم في العودة الى ديارهم الاصلية، وذلك من خلال تفعيل مختلف قطاعات الشعب الفلسطيني باطلاق الطاقات والابداعات الكامنة فيهم عبر توفير منبر وطني للمهتمين من اجل التعبير عن ابداعاتهم.

والجدير بالذكر ان بديل اطلق جائزة العودة السنوية الاولى في العام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ وكانت تضم خمسة حقول ثقافية وهي: جائزة العودة لقصص الاطفال، جائزة العودة لافضل بوستر للنكبة، جائزة العودة للتاريخ الشفوي، جائزة العودة للاوراق البحثية، جائزة العودة للافلام الوثائقية، وفي العام ٢٠٠٨ اضاف بديل حقلاً اخراً على حقول المسابقة وهو حقل القصة الصحفية المكتوبة لتصبح ستة حقول ثقافية.

وبناء على توصيات المقيمين ولجان التحكيم فقد جمّد بديل حقلي التاريخ الشفوي والافلام الوثائقية واضاف حقلا اخر لجائزة العودة ٢٠٠٩ وهو الصورة الفوتوغرافية للفئة العمرية ما دون ١٨ سنة وذلك لتشجيعهم على المشاركة في الجائزة، وبذلك تتضمن الجائزة هذا العام خمسة حقول (جائزة العودة لقصص الاطفال، جائزة العودة لافضل بوستر للنكبة، جائزة العودة للاوراق البحثية، جائزة العودة للقصة الصحفية المكتوبة، جائزة العودة للصورة الفوتوغرافية).

يشرف على جائزة العودة السنوية لجان تحكيم مستقلة عن مركز بديل ومختصة في كل مجال، وتصدر احكامها وتوصياتها بشأن المشاركات. ومن الشروط العامة للجائزة انه يحق لكل فلسطيني الاشتراك في المسابقة بغض النظر عن مكان الاقامة او اللجوء، كذلك فانه يسمح لكل شخص الاشتراك في اكثر من حقل من حقول المشاركة ولكن ليس له الحق ان يقدم اكثر من عمل واحد لذات الحقل، كما انه يمنع على طاقم موظفي مركز بديل ومجلس ادارته ولجنة الرقابة وطواقم التحكيم من الاشتراك في المسابقة. ويحق لمركز بديل استخدام وتحرير ونشر جميع المواد المشاركة وبالطريقة التي يراها بديل مناسبة

ويمنح مركز بديل جوائز نقدية للفائزين بالمراتب الثلاث الاولى في كل حقل من حقول الجائزة، تبلغ قيمة الجائزة الاولى ١٠٠٠ دولار امريكي، والجائزة الثانية ٦٠٠ دولار امريكي، والجائزة الثالثة ٤٠٠ دولار امريكي، باستثناء الفائزين بالمراتب الثلاث الاولى في حقل الصورة الفوتوغرافية، حيث يمنح بديل الفائز بالمرتبة الاولى كاميرا ديجيتال لا تقل قيمتها عن ٤٠٠ دولار بالاضافة الى ٤٠٠ دولار امريكي نقدا، المرتبة الثانية كاميرا ديجيتال لا تقل قيمتها عن ٤٠٠ دولار بالاضافة الى ٣٠٠ دولار امريكي نقدا، المرتبة الثالثة كاميرا ديجيتال لا تقل قيمتها عن ٤٠٠ دولار بالاضافة الى ٢٠٠ دولار امريكي نقدا، بالاضافة الى الجوائز التقديرية التي سيقدمها المركز للفائزين في حقول المسابقة حتى المرتبة العاشرة.

هذا وقد بدأ بديل باستلام المشاركات منذ منتصف تشرين الثاني ٢٠٠٨ وقررت اللجان ان فرص المشاركة تنتهي يوم الاثنين ١٦ اذار ٢٠٠٩.

وسيقوم مركز بديل بالاعلان عن الفائزين بجوائز العودة في مهرجان العودة في منتصف شهر ايار ٢٠٠٩ بحضور العديد من الشخصيات والمؤسسات الوطنية والمهتمة والفائزين ولجان التحكيم والجمهور العام ووسائل الاعلام، وذلك بعد ان تنهي لجان التحكيم من اجراءاتها واصدار احكامها.

قراءة في القصص الفائزة في جائزة العودة للعام ٢٠٠٧ في حقل أدب الأطفال

ثقافة العودة في أدب الأطفال

بقلم عيسى قراقع*

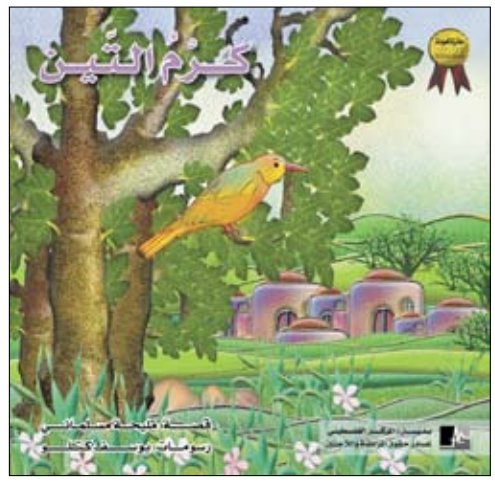

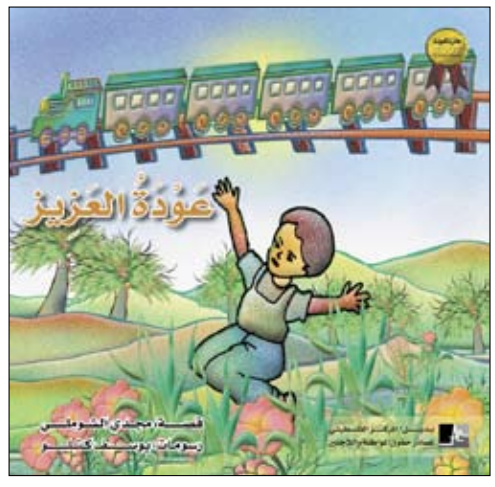

مشروع ثقافي ذو أبعاد إستراتيجية:

مشروع جائزة العودة السنوية الذي أطلقه مركز بديل عام ٢٠٠٦ في خمسة حقول مختلفة هي أدب الأطفال والبوستر والورقة البحثية، والتاريخ الشفوي والأفلام القصيرة، وبمشاركة وتعاون نخبة من المثقفين والأدباء والفنانين والصحفيين والكتاب؛ يؤسس هذا المشروع مقدمات واعدة للتنمية الثقافية والإبداعية في فلسطين، ويطلق الحرية للطاقة الفكرية في مواجهة الغزو الثقافي الاستعماري وحماية التراث والتاريخ الوطني الفلسطيني والعربي من الضياع والتغيب والتشويه.

كما يؤسس هذا المشروع لمستقبل فلسطيني يستمد طاقته من الماضي في عملية تكاملية لتوحيد الخطاب الثقافي الفلسطيني ادباً وسياسة وفكراً حول حق العودة بكل أبعاده الإنسانية والحضارية والقيمية؛ استجابة لتحديات المعرفة والتقنية المتزايدة والصراع مع ثقافات القوة والسيطرة في العالم المعاصر.

إن مشروع جائزة العودة بشموليته ودنياميته الثقافية يلقي الضوء على أبعاد جديدة في موضوع حقوق اللاجئين الفلسطينيين من منظور متميز ومختلف عن المفاهيم النمطية التي كرستها الثقافة الإسرائيلية والأمريكية من خلال إبراز المفاهيم الأخلاقية والإنسانية لمسألة حق العودة مثل العدل، رفض الظلم، الحرية، المساواة، رفض العنصرية والإقصاء، وفي هذا تحدي للغة الحرب والأساطير التي قامت عليها دولة الاحتلال.

وفيما يتعلق بأدب الأطفال، والذي اعتبره من أهم الجوانب في مشروع جائزة حق العودة، فان المشروع إذا ما لقي تعاوناً جدياً من قبل وزارة التربية والتعليم ووزارة الثقافة فانه يساهم في بناء تنمية ثقافية لأطفالنا الفلسطينيين لا زلنا نفتقدها، تتمثل في الحرص على نقل التراث الثقافي للطفل من غير أن تنسى حياته في الحاضر وضرورة تهيئته للمستقبل.

إننا بأمس الحاجة إلى تنمية ثقافية للأطفال تكون تعددية وليست أحادية الجانب تشمل المعارف العلمية والأدبية والفنية والتاريخية والقيم والمهارات والقدرات، وتكون متكاملة تضع أمامها حاجة الطفل الفلسطيني إلى النمو العقلي والاجتماعي والانفعالي والجسدي، وحاجتها إلى روح الجماعة والعمل المشترك والى التدريب على المحاكمة والتعلم والتحليل والتركيب والتعبير وكذلك الإيمان بحرية الطفل، وترفض كل ما يجعله تابعاً أو ما يربيه على التبعية، بل تربيه على الإبداع وتشجعه على المشاركة الواسعة في حياة مجتمعه ووطنه وتدفعه إلى الإسهام في تطويرها الايجابي.

حق العودة في أدب الأطفال:

لقد افتقدت المكتبة الفلسطينية لظروف موضوعية وذاتية تتعلق بالوضع الفلسطيني الخاضع للاحتلال والسيطرة والحصار والتشرد إلى موضوعة حق العودة في أدب وقصص الأطفال الفلسطينيين، وعلى الرغم مما كتب في ذلك؛ إلا أنه ليس كافياً، في ظل حرب مستعرة على الذاكرة والهوية الوطنية الفلسطينية في الزمان والمكان.

وتأتي أهمية طرح هذا الباب في جائزة حق العودة رداً على المراهنة الإسرائيلية القائلة: ان الكبار يموتون و الصغار ينسون، لتكريس الأمر الواقع (الاحتلالي) ولطمس الحقوق التاريخية والشرعية للشعب الفلسطيني، والتنصل من المسؤوليات القانونية والإنسانية عن مأساة ونكبة اللاجئين الفلسطينيين.

ان المراهنة على الزمن وعلى تشويه حكاية الفلسطيني وسلب المكان من اللغة والقيم والخطاب الثقافي لا زال هو الهدف المركزي لجهاز التربية والتعليم في إسرائيل المستمدة مبادئها من الأيديولوجية الصهيونية الهادفة إلى طمس الفلسطيني وتجاهل وجوده على هذه الأرض.

المدرسة والتربية في إسرائيل تعلم أطفالها أنه لم يكن هناك أي وجود عربي وفلسطيني في هذه البلاد حتى أن اسم فلسطين وخرائطها غير موجودة في كتب التاريخ المدرسية في إسرائيل.

وبهذا فان تزييف الحقائق في التربية والأدب الإسرائيلي كان أداة مركزية استعملها الإسرائيليون من أجل تشكيل الذاكرة الجماعية للشعب اليهودي، ومن أجل إعطاء الشرعية لوجودهم وتشكيل حكاية تاريخية موحدة في عقل وأذهان أطفالهم وأجيالهم لمحو الوجود الفلسطيني ولتأكيد حقهم التاريخي على أرض فلسطين.

لهذا فان مشروع جائزة حق العودة في حقل أدب الأطفال يبرز بوضوح أن الصراع لم يعد على الواقع وإنما على الحكاية مما يشكل حافزاً لأدبائنا ومثقفينا في التصدي للأهداف التربوية والثقافية الإسرائيلية التي تسعى إلى جعل المكان متجانساً مع رواياتهم وأساطيرهم.

قراءة في القصص الفائزة لعام ٢٠٠٧

كرم التين وبريق العودة:

"كرم التين" عنوان القصة الحائزة على المرتبة الأولى في جائزة العودة عام ٢٠٠٧ في حقل أدب الأطفال للكاتبة مليحة المسلماني.

القصة التي بطلتها العصفورة "حنة" والتي طردت من كرم التين الجميل المحاط بالأشجار والجبال على يد الاحتلال عام ١٩٤٨ وتشردت في بلاد الغربة بعد أن فقد لون الحناء في جناحيها بريقه على يد السحابة السوداء المظلمة والرياح العاتية التي ترمز إلى الاحتلال، لم تجد لها مستقراً ولا هدوءاً في أي مكان بل بقيت حزينة يتدفق فيها الحنين للعودة إلى كرم التين مصرة على تلبية وصية جدتها بالعودة إليه، لأنه لا حياة أجمل ولا أبهى من الوطن والبيت ومرتع الطفولة.

لقد استطاعت العصفورة "حنة" وبقية العصافير المشردة من تحدي الواقع المأساوي والعودة إلى كرم التين والتحليق فوقه رغم السحابة السوداء والرياح العاتية وهناك عاد بريق الحناء إلى جناحيها ورأت جدتها نائمة في الكرم تبتسم لها لأنها عادت أخيراً.

عائد... الولد الذي يفتش عن اسمه:

"الولد الذي يفتش عن اسمه" هي القصة الحائزة على المرتبة الثانية في جائزة حق العودة للكاتبة أحلام بشارات.

وهي قصة طفل فلسطيني ولد عام النكبة في قرية بيت ليد المشهورة ببياراتها وأشجارها وأرضها الجميلة فشرد الطفل مع أسرته عام النكبة قبل أن يطلق عليه أي اسم... وكبر الطفل في المخيمات دون اسم على الرغم من وجود اقتراحات كثيرة لأسماء عديدة من أبناء أسرته...

الطفل الذي كبر، ظل يشعر بالحزن والتعاسة في عالم المخيمات الفقير، لا يستقيم له اسم إلا بعودته إلى موطنه الأصلي حيث ولدته أمه فاطمة، وخلال وقوفه مع جده على تلة مرتفعة تطل على قريته بيت ليد، رأى الحزن والحنين والدمع في عيني جده وهو ينظر هناك إلى القرية التي طرد منها... صرخ الجد فجأة عائدون... وعندها صار الولد اسمه عائد.

القطار وعودة العزيز:

"عودة العزيز" هي القصة الحائزة على المرتبة الثالثة في جائزة حق العودة للكاتب مجدي الشمولي.

القصة بطلها الطفل عزيز الذي حصل على قطار وصندوق فيه عدة لتشغيل القطار كهدية من جده. وكان عزيز يشغل القطار وهو سعيد بانطلاقه على السكة التي يبنيها له، خاصة أن القطار لا ينطلق إلا إذا أعطاه الأوامر بصوته.

وانقلبت الأمور عام النكبة، حيث توفي جده في نفس اليوم وشرد عزيز مع أسرته في بلاد الغربة، وتوقف القطار عن الدوران وبقي القطار والصندوق في قريته التي أصبحت محتلة من الغرباء...

لم يهدأ بال لعزيز حتى عاد إلى القرية خلسةً وأحضر القطار والصندوق، واستطاع عزيز أن يشغل القطار الذي تحول إلى قطار طائر اخذ ينقل أهالي القرية المشردين إلى قريتهم حتى عادوا جميعاً إلى منازلهم على الرغم من محاولة الإسرائيليين إطلاق النار عليه إلا أنهم خافوا من قطار عزيز الطائر وهربوا...

القيم والمفاهيم التي حملتها القصص الثلاث:

أولاً: القيم السياسية والوطنية

القصص الثلاث تضمنت في محتواها مجموعة من القيم السياسية والتي أبرزها إصرار الشعب الفلسطيني على العودة إلى قراه التي هُجر منها عام النكبة، ورفض الغربة وحياة الذل واللجوء وأنه لا بديل عن الوطن الأصلي.

لقد تحول الحنين الفلسطيني إلى قوة دافعة وطاقة مبدعة وخلاقة رافضاً الشعب الفلسطيني التوطين في بلاد المنفى واللجوء متمسكاً بالعودة والحرية.

والاعتماد على الذات الفلسطينية والتمسك بالهوية واضح في القصص الثلاث برفض المنفى والتبعية والخضوع للأمر الواقع.

وفضحت القصص الثلاث الممارسات الإسرائيلية وأبرزت البعد الإنساني للمأساة الفلسطينية ومعاناة التشرد والحياة في مخيمات اللجوء.

وأكدت على أن الأرض الفلسطينية لم تكن جرداء ومقفرة بل كان فيها بشر وحياة إنسانية جميلة وممتعة وفي ذلك رد على الادعاءات الصهيونية التي أنكرت وجود شعب على هذه الأرض.

وواضح أن القصص الثلاث تركز على الاهتمام بثقافة المكان وحماية الذاكرة الفردية والجماعية، لهذا ظل الجد والجدة عنوان الترابط بين المكان والزمان.

ثانياً: القيم الإبداعية

الطفل قادر على الإبداع قدرة الراشد عليه، هذه هي الرسالة الإبداعية في القصص الثلاث، ويتضح ذلك من خلال تحرر أبطال القصص من قيود السن، فعزيز يصنع قطاراً طائراً يعود به إلى قريته، والعصفورة حنة لا تستسلم لليأس وللسحابة السوداء التي أفقدتها بريق الحناء في جناحيها، في حين ظل كوشان الميلاد خالياً من اسم المولود في ظل ضياع مكان الميلاد...

لقد استطاع الكتّاب الثلاث أن يدخلوا إلى عالم الطفولة الفلسطينية الداخلي وسكبوها في تعبير جمالي فأعادوا إنتاج الواقع الموضوعي بواسطة الفن القصصي.

والخيال الإبداعي الذي تميزت به القصص الثلاث يساعد الأطفال على خلق عوالم جديدة، والارتفاع فوق الواقع سمة رئيسية في الخيال؛ لأن نقل الواقع كما هو لا يعد خيالاً بل يعد استعادة، ولكن هذا لا يعني أن الخيال منفصل عن الواقع، بل يعني أنه لا خيال إذا لم يصنع من العناصر المستمدة من الواقع صورة جديدة تنطلق من الواقع إلى المستقبل.

ثالثاً: القيم الفنية والأدبية

القصص الثلاث هي عبارة عن حكايات، وفرت التشويق والإثارة وفيها من عناصر الصراع ما وفر هذا التشويق للقراءة مع استخدام بعض الرموز والخيال. وقد قدمت الحوادث التي تضمنتها هذه الحكايات حسب تسلسلها الزمني بما يلائم الطفل وامتازت اللغة بالبساطة وعدم التعقيد بما يسهل القراءة والمعرفة في آن معاً.

وكان استخدام الطيور كالعصفورة حنة في كرم التين، ولعبة القطار الطائر تعبيراً عن الحلم والأمل الفلسطيني في عودة العزيز، ملائماً لعقلية الطفل وعاملاً مشوقاً وممتعاً وهذا يساهم في أداء الوظيفة التربوية للقصص.

وجميع القصص تحمل فكرة ذات قيمة وطنية وثقافية وامتاز الأسلوب في تقديم هذه القيمة بالابتعاد عن المباشرة والوعظ والإرشاد، ومن هنا منحت أهمية القصص في أسلوبها الضمني في الطرح.

واهتمت القصص الفائزة بالشخصية القصصية لأن الطفل دائماً يبحث عن أشياء يقتدي بها، ويرى فيها نفسه ويحقق من خلالها أمانيه وطموحاته، ولهذا كان الجد أو الجدة المحور الأساس في هذه القصص بحيث ترفعها إلى مرتبة البطل والى الملهم للطفل، والبطولة في هذه القصص لم تقتصر على الإنسان بل على الطيور أيضاً.

ومن جهة أخرى امتازت القصص الثلاث بالسرد القصصي مع قليل من الحوار، والسرد هنا لخص الكثير من الحوادث التاريخية بقليل من الجمل، ولجأت القصص إلى طريقة السرد الذاتي التي يتحدث فيها الطفل عن نفسه وكذلك طريقة أخرى هي إشراف الكاتب على السرد دون أن يشعر القارئ الطفل به.

رابعاً: القيم الاجتماعية والإنسانية

تعبر القصص الثلاث عن أفكار أو ظواهر للوعي الاجتماعي والإنساني للشعب الفلسطيني الذي نشأ بعد النكبة عام ١٩٤٨، ولعل الحفاظ على التراث والتقاليد الفلسطينية هي جوهر القيمة الأساسية لهذه الحكايات وهي الحفاظ على الهوية. وأهم القيم الاجتماعية البارزة في هذه القصص: وحدة الجماعة، التعاون، التضامن، المروءة، نبذ الأنانية والفردية، ومنظومة القيم في هذه الحكايات تسهم في بناء الشخصية القومية للطفل الفلسطيني وتنمية إبداعاته وتفجير طاقاته الإنسانية.

وقبل الختام أود أن أشير إلى قيمة أخرى غير مباشرة في تنمية أدب الأطفال وهي الطريقة المبدعة التي قامت بها مؤسسة بديل بإخراج القصص وطباعتها، من حيث الشكل واللوحات المناسبة للنصوص، وهذه القضايا ليست شكلية لأنها مرتبطة بالطفل المتلقي، فأسلوب طباعة القصص وبحجم كبير ينمي اللغة لدى الطفل كما ساهمت الرسومات المرفقة بتنمية الحس الجمالي لدى الطفل إضافة إلى مساعدته على فهم الرموز اللغوية التي يقرؤها.

---

* عيسى قراقع، كاتب وأديب فلسطيني، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني.

سلطات التنظيم تهدم الشارع المؤدي لكنيسة قرية اقرث المهجرة وأهاليها يتصدون

صورة لقرية إقرث في العام ١٩٣٥ (مركز بديل)

بيت لحم: «بديل». قامت الجرافات التابعة للجنة التنظيم المحلية «معاليه يوسف» الأسبوع الماضي بهدم وتخريب الشارع المؤدي لكنيسة قرية إقرث المهجرة، بالرغم من أمر المحكمة الذي يمنعهم من هذا الأجراء. وكان أهالي إقرث قد وجدوا صباح الجمعة ١٢ كانون أول، نسخة من أمر هدم إداري للطريق الواصل بين الشارع الرئيسي وحيّز الكنيسة في إقرث. صدر هذا الأمر عن اللجنة المحلية للتنظيم والبناء في مجلس "معاليه يوسف" الإقليمي بادعاء أن الطريق زراعية. ويمنح الأمر الأهالي ٧٢ ساعة للاعتراض عليه.

جاءت هذه العملية بعد ان قام أهالي القرية بمد جزء من الشارع بالإسمنت، في خطوة للتأكيد على حق الأهالي بالوصول إلى قريتهم، وللتأكيد كذلك على هوية القرية، وتواصلهم معها رغم عملية التهجير القسري التي تعرض الأهل لها.

وقد قام الأهالي بالاعتراض على الأمر واستصدار أمر من محكمة الصلح في عكا يمنعهم من تنفيذ إجراء الهدم حتى البت في اعتراضهم، إلا أن الجرافات التابعة للجنة التنظيم قامت بالهدم في منتصف الليلة الأخيرة متجاهلين تماما أمر المحكمة.

وعممت لجنة أهالي اقرث بيانا جاء فيه: «بعد ٦٠ عاما من التهجير القسري وتصميم الأهل على البقاء والعودة والحفاظ على البلدة من سياسة النهب والمصادرة وإلغاء حق أهاليها بها، وإمعانا في النهج الإقتلاعي قامت جرافات مجلس معاليه يوسف بتجريف الشارع الذي تم مده بالإسمنت ليتمكن الأهالي من الوصول للقرية في فصل الشتاء. وقد قام المعتدون بفعلتهم مستغلين تواجد أهالي إقرث الذين يسهرون على حمايتها، ومتجاهلين قرار أمر منع الهدم الصادر عن محكمة الصلح في عكا».

وأكدت اللجنة موقفها في أن مثل هذه التهديدات أو تنفيذها ما هي إلا استمرار لاضطهاد وسلب حقوق الأهالي الأساسية التي نصت عليها كل المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وذكرت اللجنة أنه مع وقفة الأهالي والجماهير العربية لن تسمح لسياسة الهدم والسحق أن تتكرر، وحملت المسؤولين والسلطات المسؤولية الكاملة عن عملية الهدم والتجريف، معتبرة أنه اعتداء فظ وطالبت المسؤولين بتحمل المسؤولية الكاملة وإرجاع وضع الشارع إلى ما قبل عملية التخريب.

وكان النائب د. جمال زحالقة، رئيس كتلة التجمع البرلمانية، قد بعث برسالة إلى وزير الداخلية ومدير دائرة أراضي إسرائيل مطالباً بإعادة ترميم الشارع المؤدي إلى كنيسة إقرث. واعتبر زحالقة تجريف الشارع المؤدي إلى الكنيسة مساً بحرية العبادة واستمرار للتنكيل بالمهجرين.

من جانبه، توجه النائب د. حنا سويد رئيس كتلة الجبهة في الكنيست إلى أراضي القرية للتضامن مع الأهل والتشاور على الخطوات الاحتجاجية ضد هذا العمل الجبان، وقال النائب سويد «أن اختراق الحكومة لقرارات محاكمها وقوانينها بكل ما يخص قرية اقرث، بات أمرا طبيعيا ولذا علينا عدم السكوت والتصدي لهذا التعامل الخطير مع القرية، بتنظيم فعاليات احتجاجية في الأيام القريبة وتجنيد وسائل الإعلام المحلية والعالمية لفضح هذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان الأساسية».

ونظمت لجنة اهالي اقرث مظاهرة حاشدة على مدخل القرية يوم الجمعة بغية التعبير عن احتجاجهم على سياسة «الهدم والاقتلاع»، شارك فيها اهالي القرية، وأوساط واسعة من الجماهير العربية الفلسطينية.

واقع القرى والمدن العربية الفلسطينية في "إسرائيل"

أبعاد ضائقة الأرض والمسكن

بقلم: النائب د. حنا سويد*

في هذا المقال، سأتعرض لقضية الأزمة الحادة التي تواجهها البلدات العربية ومواطنيها في مجالات التنظيم والبناء، وبالتحديد ضائقة مسطحات البناء المقلصة نتيجة سياسة الخنق المتعمد التي تنتهجها لجان التنظيم. تشكل هذه السياسة استمرارا للنهج العنصري الذي ساد طوال العقود الماضية والذي أدّى إلى الاستيلاء على غالبية الأراضي العربية ومحاولة تهويدها بالمصادرة المباشرة وغير المباشرة، كما سيأتي تفصيله لاحقا.

أبعاد الضائقة

يمكن تلخيص أبرز تجليات وتداعيات هذه السياسات المتعلقة بالأراضي والتخطيط بما يلي:

أولا: استمرار السلطة في إنكار حقّ العرب في القرى غير المعترف بها في النقب بملكية أرض آبائهم وأجدادهم وحقّ التصرف بها والعيش عليها بأمان وطمأنينة، إذ تزيد مساحة الأراضي التي تنازع الدولة أصحابها على ملكيتها على ٦٥٠ ألف دونم، ويربو عدد المباني العربية غير المرخصة في النقب على ٥٠ ألف مبنى.

ثانيا: يتجاوز عدد البيوت غير المرخصة في البلدات العربية المعترف بها وفي القرى غير المعترف بها والواقعة في باقي أرجاء البلاد (أي، ما عدا النقب والقدس)، وفي الأحياء العربية في المدن المختلطة (اللد والرملة على وجه الخصوص) ١٥ ألف بيت. ويعيش أصحاب هذه البيوت في قلق دائم على مستقبلهم ومستقبل عائلاتهم وممتلكاتهم حيث تلاحقهم السلطات قضائيا وتفرض عليهم عقوبة السجن الفعلي والغرامات المالية الباهظة التي يقتطعون من قوت عائلاتهم حتى يسددوها. وكل هذا ناهيك عن أوامر الهدم الإدارية والقضائية التي لا تتورع لجان التنظيم والمحاكم عن تحريرها دون أن يرمش لها جفن.

ثالثا: إرتفاع أسعار الأراضي الصالحة للبناء في البلدات العربية إلى درجة لا تطاق نظرا لندرتها وانكماش مساحتها. وتسهم دائرة أراضي إسرائيل في تأجيج أسعار أراضي البناء بعرضها للبيع عددا محدودا جدا من القسائم يكفي في أحسن الأحوال لإقامة ألف وحدة سكنية سنويا، في حين أن الحاجة تصل في البلدات العربية إلى ما بين ٨–١٠ آلاف وحدة سكنية سنويا. وجراء كل ذلك أصبحت فرصة العائلات العربية، والشابة منها خاصة، بإقامة بيت معقول للسكن غير سانحة وليست في متناول اليد.

وأخيرا: أصبحت هجرة العائلات العربية المقتدرة للإقامة في المدن اليهودية مثل «كرميئيل» و «نتسيرت عيليت» ظاهرة مألوفة على الرغم من التداعيات السلبية التي تنطوي عليها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وبالرغم من أن البعض يجد في هذه الظاهرة عوامل إيجابية، إلا أنها تبقى تعكس واقعا مريرا يفوق في ظله ثمن بيت سكني في حي مترف في مدينة «كرميئيل» ثمن بيت متواضع في البلدات العربية التي أقيمت المدينة على أراضيها المصادرة.

ونظرا للتغطية والمتابعة التي تحظى بها قضية القرى العربية غير المعترف بها في النقب على المستويات السياسية والقانونية وفي نطاق عمل الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني، فسأتركز فيما يلي باستعراض الواقع والمستجدات التخطيطية في البلدات العربية المعترف بها، وكيفية التعامل معها، خاصة ونحن بصدد استعراض التحديات المطروحة أمام رؤساء وإدارات السلطات المحلية المنتخبة مؤخرا.

المخططات الهيكلية في البلدات العربية

كما سبق الذكر، فإن المشكلة الأساسية التي تواجه السلطات المحلية العربية وتلقي بظلال كثيفة ومكفهرة عليها وعلى مواطنيها هي انكماش مسطحات البناء المصادق عليها في مقابل التزايد السكاني وتعاظم الطلب على أراضي البناء والتطوير. ويعود السبب لنشوء المشكلة هو تجاهل السلطات الرسمية، ممثلة بلجان التنظيم المحلية واللوائية، لاحتياجات البلدات العربية على مر السنين لتوسيع مسطحات البناء فيها بشكل منتظم وفي الوقت الملائم، أي قبل تراكم الطلب على الأراضي من جهة، وشحة الاحتياطي الذي تم إعداده من الأراضي الصالحة للبناء بواسطة المخططات الهيكلية.

وعلى ذكر المخططات الهيكلية فمن المهم التأكيد على أن بعضها، وخاصة تلك التي تتولى إعدادها وزارة الداخلية مباشرة أو الجهات التي تقوم مقامها، لا يفي بالحاجات الحقيقية والضرورية للبلدات وللسكان، ويتضمن فرض تقييدات ومعيقات للبناء والتطوير عوضا عن منح التسهيلات والحوافز، ويستغرق وقتا طويلا لإعدادها وعرضها على لجان التنظيم المختصة وصولا إلى المصادقة عليها والبدء بتنفيذها.

ولتوضيح الصورة حول المخططات الهيكلية نذكر أن وزارة الداخلية باشرت منذ عام ٢٠٠١ بإعداد ٥٧ مخطط هيكلي في ٦٣ بلدة عربية تقع ضمن ٣١ سلطة محلية ضمن مشروع خاص أطلقت عليه اسم «التخطيط الهيكلي في الوسط غير اليهودي». وعلى الرغم من مرور حوالي ٧ أعوام على بداية المشروع، فقد تمت المصادقة على ١٤ مخطط هيكلي فقط لغاية الآن (أغلبها تعود لبلدات عربية صغيرة). ويعود السبب في التأخير بالمصادقة على باقي المخططات (أي ٤٣ مخططا) إلى شحة الميزانيات التي ترصدها وزارة الداخلية وغيرها من الجهات الرسمية المشاركة في المشروع (رغم أن الميزانية المطلوبة للمشروع برمته تبلغ ملايين معدودة من الشواقل). كما وتساهم لجان التنظيم اللوائية في إفشال المشروع بواسطة التلكؤ في بحث المخططات ووضع العراقيل أمام المصادقة عليها. والأنكى من كل ذلك أن بعض المخططات التي تتم المصادقة عليها لا تسهم في حل المشاكل التخطيطية التي تراكمت خلال السنوات الماضية. فبعضها لا يصلح لاستصدار رخص بناء للبيوت القائمة التي بنيت بدون ترخيص أو لبيوت جديدة يرغب السكان في بنائها. وبعضها الآخر يحتاج إلى إعداد مخططات تفصيلية إضافية حتى يتمكن السكان من استصدار رخص بناء وفقها.

ومن جهة أخرى، فإن غالبية السلطات المحلية المعنية وسكانها لا تنظر بعين الرضى إلى هذه المخططات الهيكلية، وغالبا ما يتم استبعاد هذه السلطات وممثلي السكان عن المشاركة في عملية التخطيط وتحديد احتياجات البلدات المستقبلية. وتبرز المشكلة أكثر عندما تكون السلطة المحلية في البلدة المعنية مشلولة أو معينة من قبل وزارة الداخلية، حيث ترفض الجهات الرسمية ولجان التنظيم التعامل مع اللجان الشعبية وممثلي السكان الذين يتطوعون لمتابعة المخطط الهيكلي لبلدهم (كما هو الحال في الطيبة والطيرة وباقة الغربية وجت وغيرها).

وأكثر ما يلفت النظر في ماهية المخططات الهيكلية ووتيرة بحثها والمصادقة عليها ما يلي:

أولا: انكماش مساحات الأراضي الصالحة للبناء والتطوير بالنسبة للتزايد السكاني في البلدات العربية، فإذا قارنا مساحة مسطح البناء للفرد الواحد في كل البلدات العربية بين عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٧ نجد أنها قد تقلصت بنسبة ٦,٦٪ أي بمعدل يصل إلى حوالي ٢٪ سنويا، في حين أن المنطق يحتم زيادة مساحة المسطحات الحالية التي تعاني من الكثافة العالية والازدحام الشديد.

ثانيا: الفترة الزمنية الطويلة جدا التي تمر منذ تسليم المخططات الهيكلية للجان التنظيم اللوائية لغاية المصادقة عليها (ناهيك عن الفترة الطويلة التي تستغرقها عملية إعداد المخطط): فقد أظهر مسح لكل المخططات الهيكلية للبلدات العربية التي تمت المصادقة عليها بين الأعوام ١٩٩٠–٢٠٠٧ بأن معدل «عمر المخطط» – أي الفترة الزمنية منذ تسليم المخطط للجنة التنظيم ولغاية المصادقة عليه – يصل إلى عشرة أعوام!

تلخيص وتوصيات

ملخص القول، أن تعامل السلطات الرسمية مع قضايا التنظيم والبناء في البلدات العربية يتسم بالاستخفاف باحتياجات هذه البلدات لتوسيع مسطحات البناء فيها من أجل سدّ رمق الأجيال الجديدة للأراضي الصالحة للبناء والتعمير (بما في ذلك إقامة المناطق الصناعية والتجارية والأبنية العامة)، ومن أجل حل ضائقة الآلاف المؤلفة من العائلات التي أصبحت المخططات الهيكلية بالنسبة لها كابوسا يؤرق منامها ويحرمها الشعور بالأمان والثقة بالمستقبل. ولا نبالغ إذا قلنا أن بلدة عربية واحدة لم تنج من هذا التعامل التعسفي الذي أدّى إلى الشعور السائد بأن قضايا الأرض والمسكن أصبحت شغل الناس الشاغل وهمها الأول.

ومن هنا نرى أن معالجة هذه الأزمة المزمنة تحتم الشروع في نضال جماعي يشمل كافة السلطات المحلية العربية في البلاد، واللجان الشعبية المختصة بهذا المجال (على شاكلة اللجان التي تنشط في الطيبة والطيرة وقلنسوة ومنطقة وادي عارة وباقة الغربية وجت وغيرها). والمركبات الرئيسية التي يجب أن يتضمنها هذا المشروع النضالي هي: إبراز دور السياسات السلطوية التي أدّت إلى الضائقة الحالية، ووضع مخطط قطري شامل (أو مجموعة مخططات لوائية) يتضمن حلولا مهنية للمشاكل المستعصية التي تواجهها كل بلدة وبلدة، وممارسة الضغوط السياسية والقانونية والشعبية كي تتبنى الحكومة هذه المبادرة وتتحمل مسؤولياتها كاملة تجاه البلدات العربية وسكانها.

---

*د. حنا سويد هو عضو كنيست عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، ورئيس مجلس إدارة المركز العربي للتخطيط البديل.

بديل يقدم تقريره وتوصياته إلى مجلس حقوق الإنسان في جنيف

على الهيئات الدولية لحقوق الإنسان فحص نظام التمييز العنصري الإسرائيلي ضد جميع الفلسطينيين

إعداد: ريم مزّاوي*

لوحة فنية تمثل فصول معاناة الفلسطينيين، مجموعة مع الجدار (المصدر : stopthewall . org)

قدم بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، العضو الاستشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، تقريرا إلى مجلس حقوق الإنسان في جنيف بشأن ممارسات إسرائيل العنصرية الموجهة ضد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية وكافة مواقع الشتات.

وقام بديل في ٤ كانون أول ٢٠٠٨، بالاشتراك مع مؤسسة عدالة/ المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل ومؤسسات حقوقية أخرى، بعقد لقاءين موازيين قبيل عقد جلسة المراجعة الرسمية، حيث عقد احدهما في مقر الأمم المتحد بجنيف وأدارته منسقة الإسناد القانوني في مركز بديل، ريم مزاوي، حيث جرى تقديم عرض للمؤسسات والشخصيات المشاركة وبعض ممثلي الدول عن ممارسات وانتهاكات إسرائيل لقانون حقوق الإنسان الدولي. هذا، وقد كان بديل قد قدم تقريره للمجلس في شهر تموز ٢٠٠٨. قد عقد جلسة المراجعة الشاملة لممارسات إسرائيل حيال حقوق الإنسان وفي ضوء التزاماتها الدولية. وقد وصل وفد بديل إلى جنيف قبل انعقاد جلسة المراجعة بأيام، حيث عقد ورشتي عمل ومؤتمرا صحفيا تحضيرا للجلسة الرسمية ولغايات تعريف الدول، والمنظمات المشاركة بحقيقة الممارسات والسياسات الإسرائيلية.

وكان التقرير الإسرائيلي المقدم لمجلس حقوق الإنسان قد أخفى حقيقة الممارسات العنصرية الإسرائيلية، خصوصا فيما يتعلق بالفلسطينيين سكان الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، مبررا الانتهاكات الجسيمة بحقهم بالحاجات والدواعي الأمنية. وقد اعتادت إسرائيل منذ تأسيسها قبل ستين عاما، على التذرع بالدواعي الأمنية، أو بحقها في «الدفاع عن النفس»؛ لتبرير جرائمها، خصوصا فيما يتعلق بتهجير أكثر من ٧٠٪ من الشعب الفلسطيني وتحويلهم إلى لاجئين ومهجرين داخليا، وقيامها بمصادرة أو الضم فعليا لما يقارب ٦٠٪ من أراضي الضفة الغربية والقدس، وبتأسيسها نظام عنصري ممنهج يستهدف الفلسطينيين في داخل الخط الأخضر، والأرض المحتلة عام ١٩٦٧، وفي الشتات.

ولقد كان بديل قد تقدم في تموز ٢٠٠٨ بتقرير مفصل لمجلس حقوق الإنسان، يبين فيه ممارسات إسرائيل. وقد ركز التقرير على بيان تناقض فكرة الدولة اليهودية – كما تعرف إسرائيل نفسها– مع مبادئ الديمقراطية التي تزعم إسرائيل أنها ملتزمة بها. كما تناول التقرير التميز العنصري المماسس في ممارسات إسرائيل وسياساتها حيال الفلسطينيين – الشعب الأصلي من مواطنيها والذين تبلغ نسبتهم ٢٠ ٪ من سكان إسرائيل، مبينا التمييز ضدهم في الحصول والانتفاع بالمصادر الأساسية، وبالخدمات العامة، وخطط التطوير والتنمية، موليا الاهتمام لأشكال التمييز السياسي. ومن جهة ثانية أكدت منظمات حقوق الإنسان الأهلية أن نظام إسرائيل العنصري قد توسع وأصبح يطبق بطريقة منهجية ضد الفلسطينيين في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧.

ومن جهتها أكدت مديرة مركز بديل خلال الفعاليات الموازية والمؤتمر الصحفي على أن النظام الإسرائيلي المفروض على الفلسطينيين «هو نظام استعماري لا شبيه له في العالم يجمع ما بين الاحتلال، والتمييز العنصري الممنهج، والاستعمار الاحلالي». وقد طالبت المجتمع الدولي باعتبار أن «العنصرية في تكوين إسرائيل ونظامها القانوني والسياسي هي من الأسباب الجذرية للصراع واستمراره»؛ مؤكدة على ما جاء في تصريح رئيس الجمعية العامة قبل أيام حيث قال: « أن نظام إسرائيل المفروض على الشعب الفلسطيني يكاد يماثل جريمة الابرتهايد/ الفصل العنصري». كما وطالب مركز بديل في تقريره، المجتمع الدولي عموما، بما في ذلك الدول والهيئات الدولية، والمنظمات الأهلية العالمية باتخاذ إجراءات عملية وفعالة في مواجهة نظام إسرائيل الاستعماري العنصري، وتحديدا من خلال مقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها إلى أن تلتزم بالقانون الدولي وتطبق قرارات الشرعية.

ومن جهتها أكدت محامية حقوق الإنسان من مركز عدالة، سهاد بشارة، على ضرورة مواجهة مشاريع القوانين الإسرائيلية العنصرية الجديدة، وسياسة حكومة إسرائيل والصندوق القومي اليهودي فيما يتعلق بتوزيع وإعادة توزيع الأراضي في الدولة، وسياسة التهجير والتجريد من الملكية الموجهة ضد سكان النقب البدو الفلسطينيين، والمخططات المعدة لأراضي القدس والتي تستهدف ضمان غالبية يهودية مسيطرة في المدينة مقابل أقلية عربية معزولة وغير قادرة على التوسع والتطور.

وقد اصدر مجلس حقوق الإنسان المكون من ٥٤ دولة تقريره النهائي في التاسع من الشهر الجاري حيث جاء التقرير مستندا إلى توصيات كثيرة تقدمت بها الدول والمنظمات الدولية والحقوقية المختلفة. ومن أهم ما تضمنه التقرير عددا من التوصيات نوجز أهمها على النحو الآتي:

أولا: فيما يتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧:

على إسرائيل اتخاذ خطوات عاجلة وبلا تأجيل لإنهاء احتلالها لكل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧، واتخاذ خطوات عملية فيما يتعلق باحترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

احترام حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى دياره، والتعويض عن كل ضرر أصابه، واستعادة ممتلكاته وفقا للقرارات الدولية ذات الصلة والقانون الدولي.

اتخاذ خطوات عاجلة لإلغاء كل التشريعات القانونية والإدارية التي تستهدف جعل القدس المحتلة يهودية، والامتناع عن إخلاء السكان الفلسطينيين من منازلهم.

التوقف عن أي عمل قد يؤدي الى تغيير التركيبة الديمغرافية لفلسطين.

التوقف عن توسيع المستوطنات الإسرائيلية، والتوقف عن تدمير منازل الفلسطينيين بما في ذلك سكان القدس، والتوقف عن تدمير المصادر الطبيعية والأراضي الزراعية الفلسطينية.

إنهاء حصار قطاع غزة وإزالة كل القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة التي يترتب عليها انتهاك جسيم لحقوق الإنسان.

التأكيد على احترام حقوق الشعب الفلسطيني والتي من ضمنها حقوق: السكن، والتعليم، وحرية التعبير.

ثانيا: فيما يتعلق بالفلسطينيين من مواطني إسرائيل:

تنفيذ توصيات لجنة اور الصادرة في عام ٢٠٠٣ وعدم ادخار أي جهد في التحقيق في ادعاءات تتعلق بارتكاب العنف من قبل الشرطة الإسرائيلية بحق الفلسطينيين.

اتخاذ الخطوات الضرورية لمعالجة التمييز العنصري الحاصل حاليا والتقدم في المستقبل القريب نحو تحقيق المساواة في توزيع وملكية الأرض بصرف النظر عن الأصل القومي للمالكين.

معالجة كل مظاهر العنصرية الموجهة ضد أفراد الأقليات وتعزيز مشاركتهم الفاعلة في الحياة العامة، وتأمين الانتفاع بالخدمات العامة بعدالة.

ضمان تمكين بدو النقب من الانتفاع بالخدمات العامة مثل خدمات الصحة العامة، والكهرباء، والماء.

إيقاف العمل بقانون المواطنة والدخول لإسرائيل.

---

*ريم مزّاوي منسقة البحث والإسناد القانوني في مركز بديل.

اللجنة الوطنية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها

الإعلان عن ورقة الموقف الاستراتيجي للمجتمع المدني الفلسطيني

مقدمة إلى مؤتمر الأمم المتحدة لمراجعة مقررات ديربان

بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أيدت المئات من شبكات العمل ومنظمات المجتمع المدني الدولية ووقعت على ورقة الموقف الاستراتيجي للمجتمع المدني الفلسطيني والتي تحمل عنوان»الاتحاد في مقاومة الإبارتهايد، الاستعمار الإحلالي، والاحتلال: الكرامة الإنسانية والعدالة للشعب الفلسطيني».

في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، يقدم المجتمع المدني الفلسطيني، ممثلاً باللجنة الوطنية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، لكل العالم ورقة موقفه الاستراتيجي كقاعدة وأساس لمناهضة العنصرية. إن ورقة الموقف الاستراتيجي هذه ستقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة لمراجعة مقررات ديربان المنوي عقده في نيسان ٢٠٠٩.

وتلخص ورقة الموقف هذه النتائج التي توصلت إليها هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان والخبراء المستقلين، الذين أثاروا الاهتمام حول طبيعة النظام الإسرائيلي الذي قد يرقى إلى التمييز العنصري المماسس و/أو الفصل العنصري المنظم، وأوردوا في تقاريرهم جملة من التوصيات الجوهرية بهذا الشأن. وتبين الورقة إلى أنه بعد مرور أكثر من ٦٠ عاماً على نكبة عام ١٩٤٨ و٤١ عاماً من احتلال إسرائيل للضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة منذ العام ١٩٦٧، تبرز حاجة ملحة إلى إعادة النظر في طبيعة نظام إسرائيل وسيطرتها على الشعب الفلسطيني.. إن من شأن هذه المراجعة الدقيقة إثبات وتبيان أن إسرائيل هي نظام فصل عنصري/أبارتها يد، واستعمار إحلالي، واحتلال عدواني.

هذا الموقف، الذي يعبر عن إجماع وتوافق متزايد في أوساط المجتمع المدني الفلسطيني والدولي، تم تبنيه واعتماده مؤخراً من قبل العديد من الشبكات والمنظمات والمؤسسات من جميع أنحاء العالم التي شاركت في مؤتمر بلباو (الباسك)، ومن بينها حركة العمال غير المالكين للأرض) البرازيل) ، شبكة التضامن الاسبانية RESCOP ، لجنة تنسيق المنظمات الأهلية الأوروبية العاملة في فلسطين (ECCP) ، ونقابة المحامين الوطنية وحزب الخضر في الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى الجمعيات والشبكات اليهودية المناهضة للصهيونية، ولا سيما الشبكة اليهودية الدولية لمناهضة الصهيونية (IJAN).

هذا، وتثمن منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والدولية وتؤكد على ما ورد في البيان الأخير الصادر عن رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي أعلن فيه بشجاعة وبشكل لا لبس فيه إدانته للأبارتهايد الإسرائيلي قائلاً:

«من المهم لنا في الأمم المتحدة استخدام هذا المصطلح [...]. في نهاية الأمر، الأمم المتحدة هي من أقرت الاتفاقية الدولية الخاصة بمناهضة جريمة الفصل العنصري/الأبارتهايد، والتي أوضحت من خلالها للعالم اجمع أن مثل هذه الممارسات... تعتبر غير قانونية ومحظورة أينما وجدت... منذ أكثر من عشرين عاما مضت، أخذنا نحن في الأمم المتحدة بمبادرة المجتمع المدني في حينه، عندما وافقنا على فرض العقوبات على نظام جنوب أفريقيا كوسيلة غير عنيفة للضغط عليه لإنهاء الانتهاكات التي يرتكبها. اليوم ، ربما نحن في الأمم المتحدة، ينبغي علينا الأخذ بمبادرة جيل جديد من قوى المجتمع المدني، التي تطالب بحملة غير عنيفة مشابهة لتلك التي فرضناها على نظام جنوب أفريقيا، لمقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها لإجبارها على وقف الانتهاكات التي ترتكبها."

يذكر أنه في العام ٢٠٠١ ، انسحبت الولايات المتحدة وإسرائيل من المؤتمر الدولي لمناهضة العنصرية، والذي انعقد في ديربان، جنوب أفريقيا؛ لأنه سمح بانتقاد إسرائيل كنظام يرتكب جرائم التمييز والفصل العنصري.

وتنظم الأمم المتحدة مؤتمر مراجعة مقررات ديربان، في جنيف في الفترة ٢٠-٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، للنظر في التقدم المحرز في جميع أنحاء العالم منذ مؤتمر مكافحة العنصرية في العام ٢٠٠١. وقد أعلنت كلٌ من إسرائيل، والولايات المتحدة وكندا عن نيتها عدم المشاركة في هذا المؤتمر، وأنها ستكثف جهودها للضغط على المجتمع الدولي لاستبعاد مناقشة طبيعة العنصرية للنظام الإسرائيلي.

إننا، وبمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ندعو أصحاب الضمائر الحية في جميع أنحاء العالم لتحمل المسؤولية الأخلاقية لإنهاء الاضطهاد الإسرائيلي متعدد الأوجه للشعب الفلسطيني– شعب فلسطين الأصلي، وبالتالي إحياء الأمل في أن الحرية، وتقرير المصير، والسلام العادل سوف تسود قريباً.

ورقة الموقف الاستراتيجي للمجتمع المدني الفلسطيني وقائمة الموقعين عليها متوفرة باللغات: العربية والانكليزية، والاسبانية، والايطالية، ويمكن تحميلها باللغات الانجليزية ،العربية، الإسبانية، الايطالية على العنوان التالي:

www.bdsmovement.net ولمزيد من المعلومات الرجاء التواصل عبر info@bds.movement.net

نشاطات برنامج تنمية وتدريب الناشئة في مجال الدفاع عن حقوق اللاجئين

في مدينة الخليل

في مخيم نور شمس

في مخيم عقبة جبر

الناشئة من مخيمي الجلزون وشعفاط يزورون طلاب في مخيم عقبة جبر

ضمن فعاليات برنامج بديل لتنمية وتدريب الناشئة في مجال حقوق اللاجئين الفلسطينيين لسنة ٢٠٠٨، التقى نحو ٧٠ مشاركاً ومشاركة من هذا البرنامج؛ حيث قام كل من مركز الشباب الاجتماعي بمخيم الجلزون ومركز الطفل الفلسطيني بمخيم شعفاط ومركز الشباب الاجتماعي بمخيم عقبة جبر وقد شملت هذه الزيارة التثقيفية الترويحية زيارة لأهم المواقع الأثرية والتاريخية في منطقة أريحا.

وخلال ذلك ألقى مصطفى بلهان منسق برنامج الناشئة في مركز شباب مخيم عقبة جبر الاجتماعي كلمة رحب فيها بالمشاركين وأثنى على دور مركز بديل بإدارته القائمة على هذا النشاط السنوي. فيما اعتبر حسن فرج منسق برنامج الناشئة في مركز بديل إن هذه المشاركة تأتي ضمن عدة نشاطات ينظمها مركز بديل والتي من شأنها أن ترفع من مستوى ثقافة الجيل الفلسطيني واكتساب الخبرات في مجال الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين.

هذا وقد ثمن المشاركون في هذا البرنامج دور الناشئة في عقبة جبر لما قدموه من حسن الضيافة، حيث استضاف أبناء عقبة جبر المشاركين من كلا المخيمين: الجلزون و شعفاط، في بيوتهم كنشاط يزيد من اللحمة والتآخي في ظل إجراءات الاحتلال التي تهدف إلى تقسيم الشعب الفلسطيني. وبنهاية الجولة التي عملت على تقوية النسيج الفلسطيني حسب ما قال ادم ربيع منسق برنامج الناشئة في مخيم شعفاط، حيث قدم الأخير الشكر الجزيل باسم المشاركين لمركز الشباب ولأبناء مخيم عقبة جبر، والتي تزيد من إصرار الناشئة على التمسك بحقوقهم المشروعة والعودة إلى الديار الأصلية في فلسطين التاريخية.

وقد تميزت الجولة بزيارات الأماكن الأثرية من المرشحات وتلة العلايق وقصر هشام وتنظيم عدد من الألعاب الشعبية الفلسطينية كجزء من غايات البرنامج في تعزيز الانتماء والهوية الوطنية مما كان له اثر واضح في إضافة الفرح والبهجة على نفوس الأطفال. وعبرت عن ذلك الطفلة فاطمة معتز مباشر من مخيم عقبة جبر قائلة: «أنا اشعر بالسعادة لتمكني من الالتقاء بزملائي مرة أخرى من بعد التعرف عليهم بمخيم أجيال العودة الثالث، إذ استطعت أن استضيف إحدى المشاركات من مخيم الجلزون ببرنامج تنمية الناشئة في بيتي والالتقاء مع أسرتي حيث وعدتها بان أزورها في اقرب وقت ممكن في مخيم الجلزون... وأود أن اشكر مركز الشباب في مخيمي ومركز بديل على القيام بمثل هذه الفعاليات الرائعة».

أطفال العودة يغنون للعودة

ضمن برنامج تنمية وتدريب الناشئة نظم مركز الشباب الاجتماعي في مخيم نور شمس يوما مفتوحا لناشئة المركز، وقد شاركهم الناشئة من مركز يافا الثقافي بمخيم بلاطة ومركز الشباب الاجتماعي من مخيم الفارعة.

وكان في استقبال الوفود المشاركة أعضاء الهيئة الإدارية وطلاب الدورة المنتسبين لمركز الشباب وبعض أهالي المخيم، وافتتح اللقاء المفتوح بالسلام الوطني والأغاني التراثية التي تحض على حق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم، وبعدها ألقى عريف الحفل فيصل دواس كلمة رحب فيها بالمشاركين مذكرا الأجيال الناشئة بالمضي قدما من اجل ترسيخ قضية اللاجئين ومطالبتهم ببذل المزيد من التعاون من خلال دورات التدريب لإرجاع الحق إلى أصحابه. ثم ألقى الأخ عبد الرحمن مقبل نبذة تعريفية بمركز الشباب الاجتماعي ومراحل تأسيسه والظروف الصعبة التي مرت على المركز، وتحدث عن وضع اللاجئ بشكل عام في المخيمات وعدم تكيف اللاجئ في المخيم متيقنا بعودته أجلا أم عاجلا إلى بيته في بلده الأصلي.

بعد ذلك انطلقت فعاليات اليوم المفتوح حيث غنت الطفلة كلثوم من مركز يافا أغنية، وبعدها قامت فرقة بيسان للدبكة الشعبية التابعة لمركز الشباب بتقديم عرض مميز من الفن الفلسطيني الأصيل. وتعددت بعدها الفقرات المختلفة حيث ألقت سعاد دواس قصيدة بعنوان «نكبر ولا ننسى» تدعو إلى حب الوطن وكذلك القى الأستاذ زاهر أبو كشك قصيدة بعنوان «لن أركع» ومن ثم قامت فرقة مركز الفارعة للدبكة الشعبية بتقديم عرض فني آخر من الدبكة الشعبية. وفي نهاية اللقاء أقيمت مسابقة ثقافية بين مركز يافا ومركز الفارعة كان التعادل نصيب الفريقين وبعد انتهاء المسابقة تناول الطلاب المشاركون طعام الغداء في قاعة مركز الشباب الاجتماعي.

بعدها شكر ممثلو الوفود الزائرة القائمين على هذا اللقاء ممثلا برئيس الهيئة الإدارية لمركز نور شمس صالح الزهيري على هذا اليوم المفتوح داعين العمل على غرس مفهوم حق العودة للأجيال الناشئة.

الناشئة يتضامون مع أهالي البلدة القديمة بالخليل

قام وفد مؤسسات بيت لحم الذي ضم مركز أطفال الدوحة الثقافي ومركز لاجئ من مخيم عايدة بزيارة إلى محافظة الخليل يوم الأربعاء العاشر من كانون اول الجاري. واستهلت الزيارة باستقبال من قبل الأطفال المشاركين في برنامج تنمية وتدريب الفئات الشابة في مركز ثقافة الطفل الفلسطيني في مخيم الفوار ومدير المركز وعدد من متطوعي المركز حسام النجار واحمد الكرنز وإيمان السراحنة، حيث رحب أطفال المركز بالوفد الزائر وقام الوفد الذي تضمن نحو مئة مشارك/ة بزيارة تضامنية إلى أهالي مدينة الخليل وخاصة سكان البلدة ألقديمه للتضامن معهم في وقفتهم الصلبة ضد الاستيطان وهجمات المستوطنين، ثم زار الوفد الحرم الإبراهيمي وسوق البلدة القديمة وتوجه الجميع إلى مخيم الفوار حيث كان في استقبالهم مدير خدمات مخيم الفوار السيد زياد الحموز ومدير مركز التأهيل الاجتماعي السيد محمد الشدفان ووفد كبير من متطوعي العمل الاجتماعي. وفي كلمته رحب السيد محمد أبو عجمية مدير مركز ثقافة الطفل الفلسطيني بالضيوف الكرام وشكرهم على تلبية الدعوة وشكر كل من ساهم ويساهم في إنجاح فعاليات البرنامج وقدم شكره الخاص لمركز بديل. وبعد أن رحب السيد مدير خدمات مخيم الفوار بالوفد الزائر قدم فكره عامة عن مخيم الفوار وشد على أيدي المؤسسات العاملة على المحافظة على حق العودة وأشاد بالمشروع وبرنامجه. وفي النهاية تمنى لهم زيارة موفقة وعودة سالمة، ثم ألقت عهد وجيه الدرباشي قصيده بعنوان لماذا تبكي يا فلسطين وقدمت فقرتين غنائيتين قدمتهما كل من رانيا الحطاب ووعد الدرباشي.

ثم قام الوفد بزيارة زملائهم في المخيم وتعرفوا على أسماء القرى التي هجر منها أهالي مخيم الفوار وتوجه الوفد لزيارة منتزه بلدية دورا، إذ تناولوا هنالك وجبه الغداء ومن ثم نفذت برامج ثقافية وترفيهية منها مسابقة ثقافية. وفي نهاية الزيارة قام مدير مركز ثقافة الطفل بشكر الجميع وتوديعهم على أمل اللقاء، وقام السيد حسن فرج منسق تنمية وتدريب الناشئة في مركز بديل بشكر المؤسسة المضيفة وأطفالهم وكافة المتطوعين الذين عملوا جمعيا في سبيل إنجاح هذه النشاطات.

وفي تعليق من إحدى المشاركين قال احمد فتحي زهران من مركز أطفال الدوحة الثقافي: "أود أن اشكر مركز بديل على هذه الخدمات التي يقدمها لأطفال فلسطين. في هذا اليوم، ذهبت أنا وأصدقائي من مركز الدوحة ومركز لاجئ إلي مدينة الخليل ومخيم الفوار ومنتزه في منطقة دورا وقد كانت هذه الرحلة جميلة فهي كانت تعليمية وتثقيفية وترفيهية وجميع الذين ذهبوا استفادوا بشكل كبير من هذه الرحلة. فقد عززنا العلاقة مع أصدقائنا وزرنا الحرم الإبراهيمي ورأينا بعض قبور الأنبياء. وأثناء ذهابنا واجهنا مشكلة الحاجز الإسرائيلي ولكن في النهاية انتهينا من هذه المشكلة. ومن ثم ذهبنا إلى مركز ثقافة الطفل في مخيم الفوار وقد استمتعنا وضحكنا وقد سعدنا بالذهاب في جولة الزيارات الاجتماعية حيث ذهب كل شخص إلى بيت احد الأصدقاء من الذين تعرف عليهم وفي نهاية اليوم ذهبنا إلى المنتزه الذي كان أجمل ما في هذه الرحلة فقد لعبنا واستمتعنا وقد عملنا مسابقة ثقافية كانت ممتعة وقد استفدت من هذه الرحلة من جميع النواحي الترفيهية والتعليمية" .

ملف العدد:

التضامن العالمي مع فلسطين: الأولويات، المسؤوليات والمهام

غزيون يستقبلون أول سفينة لكسر الحصار (المصدر: indymedia.ia)

المطلوب إستراتيجية فلسطينية واضحة

بقلم: نضال العزة*

يركز هذا العدد في ملفه على موضوع «التضامن العالمي مع فلسطين: الأولويات والمسؤوليات والمهام» في محاولة لإثارة النقاش الجاد حول استراتيجيات العمل الوطني المنظم والقابل للمراكمة وصولا إلى الحل العادل والدائم. وأثناء الدخول في تفاصيل التحضيرات لهذا العدد، تبين لهيئة التحرير أن هذا الموضوع لا يمكن تغطيته في عدد واحد من أعداد حق العودة، وإنما يلزم تناوله على الأقل في عددين. وقد رأت هيئة التحرير أن تكون مقالات هذا العدد إطارا مؤسسا وفاتحة لمقالات العدد القادم الذي سيتناول بالدراسة موقع الحقوق الوطنية الفلسطينية في أجندة حركات التضامن العالمية المختلفة ورؤيتها للصراع والحل الدائم ووسائله.

في هذا العدد، تناول احمد أبو غوش جدوى التضامن العالمي تكتيكيا واستراتيجيا بالقياس إلى مفهوم الأشكال النضالية وجدلية استخدامها في معركة التحرر الوطني. وخلص إلى أن العمل على كسب وتفعيل وتطوير التضامن العالمي أمر ضروري في معركة التحرر ولكنه مهما بلغ في مستواه لن يؤدي إلى التحرر دون تطوير القدرات الذاتية وأشكال النضال المؤثرة مباشرة في بنيان الاستعمار الصهيوني لفلسطين. ويعالج أمير مخول جدلية العلاقة بين مستوى التضامن العالمي والنضال الفلسطيني التحرري. ويرى الكاتب أن ارفع مستويات التضامن العالمي مع فلسطين تجلت في حقب التمسك بالنضال التحرري الموجه لمعالجة كل مركبات القضية الفلسطينية وجوهر الصراع. ويرى عمر البرغوثي الأهمية الإستراتيجية للعمل مع حركات التضامن العالمية، ولكن في نفس الوقت يرى بناء العلاقة معها يجب أن يكون على أساس احترامها للخيارات الفلسطينية الإستراتيجية وليس على مجرد معالجة آثار الاحتلال والاستعمار الاحلالي العنصري ومعالجة الأزمات الطارئة. ويخلص إلى وجوب أن تبنى العلاقة معها على أساس احترامها لكل الحقوق الفلسطينية من جهة وعلى رؤية إسرائيل كدولة تمييز عنصري ممأسس.

وفي محور ثان، تسلط زها حسن الضوء على الأمم المتحدة وهيئاتها عبر مناقشة دورها ما بين مفهومي المسؤولية والتضامن. وتؤكد أن المسافة مابين اتخاذ قرار أو اصدرا تقرير وتطبيقه لا زالت واسعة، وتتطلب جهدا منظما ومركزا ليس للتفريق بين التضامن والمسؤولية بل و للانتقال إلى المستوى التنفيذي.ضمن نفس المحور، يضيء تيري ريمبل زوايا كانت مغيبة تتصل بتوصيات الكونت برنادوت التي أدت إلى إصدار قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤، فيكشف أن إصداره كان تعبيرا عن «المسؤولية الخاصة» للأمم المتحدة وليس مجرد تظاهرة تضامنية أو بيان تضامني. أما محمد جرادات فيربط ما بين أهمية التضامن العالمي، وجذور الصراع، وماهية الحل الدائم من جهة، ومسؤوليات الدول والهيئات ومهام حركات التضامن العالمية.

وفي المحور الثالث يحاجج حازم جمجوم الدعوات القاصرة والتي تصدر عن شخصيات عالمية، وحركات تضامن وهيئات دولية، والتي تكتفي بتشبيه بعض مكونات نظام إسرائيل وممارساتها بنظام الابرتهايد في جنوب أفريقيا؛ حيث يرى الكاتب أن الابرتهايد جريمة قد تتعدد أشكال ارتكابها، وبالتالي لا يجوز المراوغة في وصف حقيقة نظام إسرائيل العنصري أو اجتزاء ذلك الوصف، أو ربطه بشرط التماثل مع نظام جنوب أفريقيا. نورا عريقات تدرس كيف تُقدم قضية فلسطين في دوائر صنع القرار الأمريكي، وتعرض لفعاليات وأهداف حركة التضامن في الولايات المتحدة الأمريكية، وتنتهي بضرورة توجيه جهد منظم للتأثير في مراكز صنع القرار الأمريكي. أما دافيد ويلدمان، فيتناول نشأة ونطور حركة التضامن الكنسية في أمريكا حتى وصلت إلى مستوى تبني حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، ويكشف أنه لا يزال هناك الكثير مما يمكن عمله بالتعاون مع الفعاليات الشعبية والكنائس وصولا إلى الحل الدائم والعادل المبني على الحقوق.

وفي محور رابع، تناول ناصر عدوي إشكالية العلاقة بين المنظمات الأهلية الفلسطينية والمنظمات الدولية والعالمية الأهلية في ظل مقتضيات مسيرة التحرر الوطني، ومتطلبات بناء المجتمع المدني الفلسطيني في ظل السلطة الفلسطينية والمرحلة الانتقالية. وخلص الكاتب إلى ضرورة إيجاد آلية مبدعة تحفظ الأولويات والأجندة الوطنية أمام مغريات التمويل. وبنفس الاتجاه، سار احمد مفلح، إذ تناول واقع المنظمات الأهلية الفاعلة في الأوساط الفلسطينية في لبنان، والتي تكاد تضيع منها «البوصلة السياسية» في ظل تراجع دور منظمة التحرير الفلسطينية، وفي ظل الاندفاع للتلاقي مع أجندة المنظمات الدولية والأطر الأهلية العالمية المهتمة بمعالجة الظروف الإنسانية المتردية بمعزل عن جذور المأساة.

المحاور الأربعة من الملف تفتح الباب واسعا للتساؤل عن الإستراتيجية الفلسطينية في بناء العلاقات الدولية–العالمية مع مختلف الدول، والهيئات، والقوى، وحركات التضامن العالمية. وما يجعل الأمر أكثر أهمية هو واقع تراجع فاعلية وأداء منظمة التحرير الفلسطينية وفصائل العمل الوطني على المستوى العالمي أولا، وتقريبا انحصار الأداء على المستوى الدولي الرسمي في السلطة الفلسطينية وهيئاتها، وتصدر المنظمات الأهلية الفلسطينية والأطر الشعبية في التفاعل مع قوى ومنظمات وشبكات التضامن العالمي. فنظرة سريعة على برامج منظمة التحرير منذ تأسيسها تكشف أن عملية تحول دراماتيكية أصابت علاقاتها على المستوى العالمي ليس فعليا وحسب بل ونظريا. فبرامج المجالس الوطنية المتعاقبة حتى الدورة الثامنة عشر كانت تفرد للعلاقات الدولية مع القوى التحررية، والدول الحليفة والصديقة، وكل محبي السلام والعدل في العالم محورا خاصا يتناول ماهية العلاقة وسبل تطويرها. وبصرف النظر عما تم تحقيقه فعلا على هذا المستوى، جاءت الدورة التاسعة عشر لتبرز هذا التحول حتى على مستوى الصياغة وذلك بالتركيز على العلاقات الدولية الرسمية دون غيرها، والاكتفاء بشكر قوى التضامن العالمية.

إن هذا التحول يشكل غيابا غير مبرر يضعف حتى مصادر قوة المؤمنين بالاستمرار في مفاوضات العلاقات العامة. هذا التحول بلا شك دفع إلى الواجهة عددا من الشبكات والأطر والمنظمات الأهلية – الشعبية للعب دور الجاسر للهوة ولكن ليس بنفس الطريقة والرؤية التقليدية لمنظمة التحرير أو السلطة الفلسطينية. وربما هذا شكل السبب وراء عدم رضا القوى السياسية الفلسطينية، المعلن منه والمضمر، على بعض منظمات المجتمع المدني الفلسطيني الفاعلة عالميا على المستوى السياسي والحقوقي الدولي.

بصرف النظر عما يمكن أن يقال في أمر المنظمات الأهلية الفلسطينية، ولا يقصد هنا جميعها فمن الخطأ والتجني وضعها جميعا في سلة واحدة، يمكن القول أنها لا ترى في نفسها بديلا عن القوى السياسية حتى وان تجاوزت أو اختلفت في رؤاها مع برامج وآليات عمل القوى السياسية على المستوى الدولي. وما يستحق العناية بالفعل من الجميع هو مسألة بحث أسس الإستراتيجية الفلسطينية وآليات العمل ومجالاته في نظم العلاقات التحالفية والتضامنية على المستوى العالمي. وبدون ذلك، سيصعب مراكمة انجازات حركة التضامن العالمية وصبها في خدمة مشروع التحرر الحقيقي. إن التعامل مع مختلف قوى واطر التضامن العالمي بمنطق الحاجات الآنية لدعم هذا الموقف أو ذاك، أو لإسناد هذه المبادرة أو تلك، سيؤدي بالضرورة إلى تراجع مستويات التضامن في أحسن الأحوال.

---

* نضال العزة، مدرس قانون دولي/ حقوق انسان، منسق وحدة المصادر والبحث القانوني في مركز بديل،

جدوى التضامن العالمي وأثره على القضية الفلسطينية

بقلم: أحمد حسن أبو غوش*

أعضاء ومناصرون لحملة التضامن الايرلندية-الفلسطينية يجوبون شوارع دبلن، إيرلندا، آب ٢٠٠٨ (المصدر: indymedia.org)

جدوى التضامن العالمي وأثره على أية قضية يعتمد اعتمادا كبيرا على طبيعة القضية المطروحة للتضامن، إذ هنالك قضايا يكون التضامن العالمي معها هو الأساس، وأخرى يكون للتضامن العالمي جدوى لكنها محدودة؛ لأن حل هذه القضية يعتمد إلى حد كبير على ميزان القوى المحلي؛ أي ميزان القوى بين الطرفين الرئيسيين للتناقض.

قضايا البيئة، والحفاظ على الطبيعة، وطبقة الأوزون، وقضايا الفقر العالمي، وتمكين الأطفال من حقوقهم، وغيرها من القضايا التي صار لها امتداد عالمي، ومطروحة على جدول أعمال التنمية العالمي، وهي ذات بعد إنساني محض؛ كلها قضايا يعمل الناشطون فيها على تجنيد رأي ودعم عام عالمي لها، وهي لا تواجه معارضة تذكر؛ بل يمكن القول، أن قضية الفقر مثلا، في دولة أسيوية أو أفريقية، قد تلاقي دعما وسندا دوليا، فرديا ومؤسساتيا، أكثر مما تلاقيه ذات القضية في نفس البلد. وتجنيد رأي ومساندة عالميين لحل هذه القضية مفيد جدا، بل أساسي. المهم هنا كيف يُساند الفقراء، لا مجرد مساندتهم.

أما إذا كانت القضية شائكة ومعقدة وذات بعد سياسي ولها علاقة بالمصالح الإستراتيجية للدول، وبالذات دول المركز الرأسمالي، وكانت ساحتها موقعا ذا أهمية جيوسياسية، فمن الصعب أن يؤثر الرأي العام العالمي والدعم والمساندة الفردية والمؤسساتية على حل هذه القضية بشكل حاسم. فالدول ذات الثقل، المؤثرة على القرار، قد تكون لها مصلحة أكبر من حليفها المحلي في عدم حل التناقض، وإبقاء القضية قائمة. وقضيتنا مثال واضح على مثل هكذا قضايا. فهي رغم وضوح المعتدي فيها، ورغم كل ممارساته المخلة بالاتفاقيات الدولية، ورغم الجور، والوضع اللاإنساني الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، ورغم وقوف معظم دول العالم إلى جانب الشعب الفلسطيني (لاحظ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة)؛ إلا أن هذه القضية لما تحل، حتى ولو بطريقة غير منصفة للشعب الفلسطيني. ونلاحظ أن الإعلام، وبالذات الإعلام الرسمي منه، يقلب الصورة لصالح قوى الظلم. فالنضال الفلسطيني هنا إرهاب، والقمع الاحتلالي والإحلالي دفاع عن النفس.

لدراسة جدوى التضامن، لا يكفي أن نتحدث بعمومية، لأن التضامن قد يجدي في جزئيات القضية ويساهم في بناء القدرة الذاتية للشعب الفلسطيني، مما يقربه، بقدر تعزيز قدراته، والتضامن جزء من هذه القدرة، من حل القضية لصالحه.

التحليل العلمي يستدعي هنا فهم حقيقة أكدتها تجارب الشعوب التي ناضلت من أجل حريتها وهي، أن النضال من أجل التحرر ليس له شكل واحد، او أسلوب واحد، مع أن هنالك دائما أسلوب نضالي رئيس وأساليب نضال ثانوية (ثانوية بالمقارنة مع الأسلوب الرئيسي فقط). كما لا يعني التركيز على ساحة النضال الرئيسية، أن تُنسى أساليب النضال في الساحات الأخرى، ومنها خلق حالة تعاطف ودعم وتضامن دولي بكل أشكاله المحتملة مع نضال الشعب التحرري.

فيما يتعلق بقضية اللاجئين، وهي قضية جزئية جوهرية مهمة بالنسبة للقضية الفلسطينية، قد نستطيع تجنيد دعم غير عادي لتنمية أوضاع اللاجئين غير الإنسانية، إلا أن تجنيد دعم لحق عودتهم إلى أرضهم التي طردوا منها مسألة تدخل ضمن مساحة التناقض السياسي. وقد لا نجد لها دعما كافيا، خاصة في الدول المساندة للاحتلال الصهيوني. تجنيد الدعم لتحقيق الهدف الثانوي ضروري ومهم؛ إلا أن الأهم هو تعزيز القدرة الذاتية المُمَكِّنة وحدها من حسم حل تناقض بالمستوى السياسي. ومن تجربتنا، التضامن الدولي الشعبي ثانوي من حيث تأثيره على تطور القدرة الذاتية، ورغم ذلك، يظل مهما ويجب عدم إهماله. أهميته تنبع من أنه قد يعزز بعض مكونات القدرة الذاتية، وأنه يضعف بعض مكونات قدرة الأعداء ويعزلهم دوليا.

إذا كانت الصورة لدينا واضحة بهذا القدر، يمكن تبني موقف واضح من تجنيد التضامن الدولي كأسلوب نضالي؛ إذ يجب التركيز عليه بقدر أهميته في تعزيز القدرة الذاتية الحاسمة في حل التناقض، مع عدم إعطائه أهمية أكبر من حجمه؛ لأن ذلك يعزز فقط أوهاما بحل تناقض سياسي تناحري له أبعاد عميقة في المصالح الدولية، ويدفع إلى التركيز على أشكال نضالية لن تمكن يوما من تحقيق انتصار. بالمقابل، إهمال هذا الأسلوب النضالي القائم على شرح عدالة القضية، وتجنيد الدعم لنضال شعب وقضيته الكلية أو قضية جزئية ولكن جوهرية في القضية الكلية، يعبر عن فهم ضيق لأسس حل أي صراع. والذي يحكم على صحة أسلوب نضالي أو آخر، وعلى موقعه وأولوياته بالمقارنة مع الأساليب الأخرى، هي القوانين التي يمكن استنباطها من التجارب الثورية. فالقوى التي انتصرت عملت دائما على تعزيز قدرتها الذاتية، وتعزيز تحالفها وإضعاف أعدائها أو خصومها، وفض ما أمكن من تحالفهم مع أي جهة كانت، وتحييد من يمكن تحييدهم في هذا الصراع كحد أدنى إذا كان كسب تحالفهم غير ممكن. فإذا حاولنا فهم تجنيد التضامن الدولي من هذه الزاوية، فإن أي تضامن مع قضيتنا يعزز قدرتنا، ويضيق من قدرة أعدائنا. ولكن التضامن مهما بلغ، وطالما لن يُمكن من المس بالقدرة الحقيقية لتحالف الأعداء أو الخصوم لن يقلب موازين القوى، ويستطيع فقط تعزيزها كميا لصالحنا.

بعيدا عن الطرح النظري، ومن خلال الواقع الملموس يمكن الاستنتاج من تجربة عقود، أن الرأي العام لم يغير يوما موقف إسرائيل، ولا أساليبها. فهي طالما ظلت قادرة على ضمان الموقف الرسمي للدول الغربية المركزية، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية، في ظل فهم موازين القوى بعد الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم، لن تتأثر بأي شجب أو استنكار لأعمالها العدائية ضدنا. والموقف من الجدار- السجن الذي يقام حول مدننا وقرانا، أفضل دليل على ذلك. فبناء هذا الجدار يتناقض مع القانون الدولي ومواثيق الأمم المتحدة، ويواجه معارضة عالمية غير عادية، ولكن أي تضامن لا يزعزع موقف الولايات المتحدة من هذا الجدار، لن يغير في واقع الأمر شيئا. والثابت أن موقف الولايات المتحدة لن يتغير قبل الموقف الإسرائيلي. فهي الحليف الاستراتيجي غير العادي لها، ولن تفرض عليها موقفا معاديا لمصالحها، لأنه في النهاية يعني فرض موقف ضد مصالحها هي.

إن فهم حلقات الصراع وتداخلها وتكاملها والتناقضات الرئيسية والثانوية فيها هو الكفيل بإعطاء أي أسلوب نضالي حجمه ووزنه الحقيقي في النضال. وتبني أساليب نضال مكلفة مالا وجهدا بدون جدوى؛ كمن يحاول استثمار جهوده في أرض قاحلة لن تنتج نفس المردود في المساحات الصالحة للزراعة التي يمتلكها فعلا، إذ يصبح النضال، في هذه الحالة، مضيعة للجهد والوقت، وبلا مردود بالمقارنة مع أسلوب آخر. الجدوى من استخدام أسلوب نضالي لا تختلف كثيرا عن مفهومها في الاقتصاد. فهي تربط بين الجهد المبذول ومردوده من حيث مستوى النتائج والربح كما ونوعا في علاقتها بالزمن. فأي أسلوب يحتاج إلى جهد، ولا يحقق مردودا في نفس زمن، وكم، ونوع الجهد يجب استبداله بأساليب أخرى لها جدوى أفضل، ويجب التركيز دائما على الأساليب الأكثر جدوى، دون إهمال الأساليب الأخرى.

عودة إلى مثال استثمار الجهد في أرض تعطي مردودا، وأرض لا تعطي نفس المردود أو حتى جزءا ضئيلا منه، يمكن القول إن إهمال العمل في الأرض ذات المردود المنخفض خطأ جسيم. المسألة المهمة هنا هي أن يتركز الجهد الأساسي والمركزي على الأرض التي تعطي مردودا أكبر بالمقارنة مع نفس الجهد، واستغلال جهد إضافي في الأرض الأخرى. القاعدة هنا هي أن يتم استنفاذ الحد الأقصى من المردود في كل أرض بأولويات حسب مردودها الممكن. وفي السياسة، يمكن القول أن الصراع يتم حله بتعزيز القدرة الذاتية للوصول إلى التوازن الاستراتيجي مع الأعداء. والتحالفات والتضامن جزء من تعزيز هذه القدرة، إلا أن الحاسم فيها هو التمكن من استخدام أساليب نضال تضعف قدرة الأعداء مباشرة وفي حلقة الصراع الرئيسية.

النضال من أجل تحقيق تضامن عالمي كأي نضال آخر، يتوجب الاستثمار فيه واستخدامه بناء على قاعدة سليمة، بما يحقق هدف النضال الوطني من أجل انتصار قضية شاملة كبرى، أو من أجل الانتصار في بعض القضايا الجزئية المكونة لها. لذلك يجب التفريق بين أنواع التضامن الممكن حشدها لقضية محددة، ومستوى التضامن الممكن من المستهدفين. فالتضامن قد يكون موقفيا، أو إيجابيا. الأول سلبي من حيث الفعل، لكنه ليس بلا فائدة، فهو على الأقل يقلل عدد داعمي الأعداء، خاصة ، إذا كان في مركز داعم لهم. أما الدعم الإيجابي، فهو مشاركة في النضال من أجل قضية، وهو نضال يقوم على المشاركة في النضال بطرق مختلفة، أهمها: الاحتجاج، والتظاهر، وإعلان المواقف ونشرها، والتحريض ضد ممارسات الأعداء، والدعم المعنوي والمادي بطريقة مباشرة وغير مباشرة لنصرة أصحاب القضية، وصولا إلى أرقى أشكال التضامن، وهو التحالف بحده الأدنى، حيث يتعامل المتضامنون مع قضية التضامن كأنها قضيتهم.

التضامن من حيث مستواه قد يكون مع جزئيات القضية أو يصل إلى حد التضامن السياسي الذي يعني التضامن مع هذه القضية بكل جزئياتها، أي بشمولية. وهنا يجب التفريق بين دعم الفقراء من اللاجئين، وبين دعم حقهم في العودة، وبين الدعم المادي والمعنوي لأصحاب الأراضي المصادرة من قبل الاحتلال، والوقوف ضد الاستيطان نفسه، وبين دعم النتائج التي أسفر عنها بناء "جدار سجن الشعب الفلسطيني" ودعم إزالته، وبين التضامن مع الشعب الفلسطيني إنسانيا، واقتصاديا، واجتماعيا، والتضامن معه سياسيا.

إن التضامن مع الفلسطيني من أجل حقه في التعليم والتدريب والصحة والسكن والحصول على مياه صحية، والوقوف ضد الأعداء لاستخدامهم أساليب قمع شديدة، وانتقاد قتل الأطفال أو اعتقالهم وقتل المدنيين، وإغلاق المدارس، أو غيرها من النتائج المباشرة وغير المباشرة للاحتلال والاحلال، يعتبر تضامنا مع جزئيات القضية الفلسطينية، إذا لم يصل إلى درجة التضامن السياسي بالاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بالتحرر وتقرير المصير فوق أرضه، وتمكينه من ممارسة العودة إلى دياره الأصلية.

فهم التضامن من حيث معناه وتأثيره على دعم قضيتنا بتحديد نوعه، ومستواه، والقدرة على تفعيله في كل حالاته ليخدم الهدف السياسي، حتى لو أراد المتضامنون عكس ذلك، يجعل له جدوى؛ أما قبول التضامن، أو الموافقة عليه رغم قصوره عن دعم الموقف السياسي، فقد يؤدي إلى أكثر من عدم جدواه، خاصة إذا أدى إلى نتائج عكسية بمساعدته على تهميش البعد السياسي للقضية، أو نفيه، أو بتركه آثارا خطرة على آفاق حل القضية جذريا. ما نطرحه هنا، لا يعني رفض الدعم للقضايا الجزئية، بل يجب السعي إلى أن يشمل التضامن كل جزئيات القضية بتفاصيلها المختلفة، بشرط أن نقوم نحن بالاستفادة من دعم جزئيات القضية بخلق عملية بنائية بنيوية، تعزز قدرتنا وتُترجم على الأرض دعما يمكن من حل التناقض على مستواه السياسي، أي حله جذريا، لا حل نتائجه السلبية واللا إنسانية فقط، مع أنها مهمة.

---

* أحمد حسن أبو غوش هو باحث وكاتب فلسطيني، وهو رئيس جمعية أهالي عمواس.

حركات التضامن: نضوج تجارب وانحسار في المدى

بقلم: أمير مخول*

من دروس النضال الفلسطيني، كما كل نضال عادل في العالم، أن إحداث حراك عالمي تضامني هو إلى حد كبير انعكاس لنضال الشعب المقموع صاحب الحق. كون الشعب الفلسطيني ضحية وصاحب قضية عادلة ويعاني من غبن تاريخي؛ كلها أمور تدعه يكسب التعاطف. لكنها وان كانت شرطا مسبقا لكسب التضامن إلا أنها ليست كافية.

كيف نفسر حالة المد والجزر في حركة التضامن العالمية؟ وهل هي منفصلة عن النضال الفلسطيني ونضال ذوي الشأن المباشرين أم مرتبطة جوهريا به؟ هل هناك تفاعل فلسطيني مع هذه الحركات؟ وهل نتضامن مع قضايا الشعوب الأخرى كما نتوقع تضامنهم؟ ومن المسؤول فلسطينيا عن تغييب البعد العربي للقضية الفلسطينية، ولا أتحدث عن تضامن عربي بل عن القضية الفلسطينية بوصفها قضية عربية أيضا؟

وقبل محاولة الإجابة على هذه التساؤلات المذكورة، وهناك الكثير غيرها، بودي التطرق إلى حقيقة أن العالم؛ واقصد شعوب العالم وقواها التحررية تضامنت منذ عشرات السنين مع الفلسطينيين كشعب ضحية ومناضل وكقضية عادلة ومشروع تحرري واضح المعالم ومستند إلى الحق التاريخي. لم تتضامن ولا تتضامن حركات التضامن مع جهة فلسطينية، أو مع جزء من القضية؛ بل تضامنت مع الشعب الفلسطيني. وللحقيقة أيضا، لم يكن السلام هو منطلق المتضامنين بل كانت العدالة والاعتراف بجدارة القضية الفلسطينية كمسؤولية عالمية.

وهناك معادلة ودرس هامين انه ومنذ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية كإطار لحركة التحرر الوطني الفلسطيني، فان التضامن الأوسع عالميا كان عندما كانت م ت ف تقاوم على أساس الثوابت التاريخية الفلسطينية؛ وكلما جرى تراجع عن الثوابت، تراجع التضامن العالمي لان المشروع الفلسطيني أصبح أقل وضوحا، ولأن التراجع جاء على حساب الحق الفلسطيني والعدالة لصالح موازين القوى.

بنظرة سريعة إلى التاريخ الحديث، وبالذات إلى فترة السبعينيات من القرن الماضي، تضامنت قوى الحرية والتقدم في العالم مع الشعب الفلسطيني في وقت كان النضال الفلسطيني الأساسي هو المقاومة المسلحة، في حين وبعد مرحلة اوسلو؛ حيث المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية وبرعاية أمريكية ودعم دولي رسمي ودعم عربي رسمي شبه إجماعي، ورغم هذا فان حركة التضامن تقلصت وانحسر دورها ووزنها عالميا. مع التأكيد انه كانت هناك استثناءات في دورها تعيدنا إلى جوهر المعادلة؛ والمقصود معادلة الربط بين طبيعة النضال الفلسطيني ودور حركة التضامن.

ومن هذه الاستثناءات في السنوات الأخيرة كانت الانتفاضة الأولى؛ حيث المقاومة الشعبية، وتلاها احد الدروس الهامة في الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية عام ٢٠٠٢؛ حيث وصل التضامن العالمي والحراك العالمي الشعبي قمته عندما واجه مخيم جنين المحدود عدديا والمحصور جغرافيا آلة الحرب الإسرائيلية بكل جبروتها التدميري القاتل. وهذا التفاعل لم يحصل عندما اجتاحت قوات الاحتلال في ذات الحملة مدينة رام الله والتي سقطت فيها الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية خلال ساعات معدودة، ، دون أية مقاومة رسمية. وفي ذات الحملة، عاد التضامن عندما حوصر الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في مقر المقاطعة في رام الله وشكّل صموده حالة معنوية لفتت أنظار العالم وحرّكته.

وفي العام ٢٠٠٦، حصل تعاظم في التضامن العالمي الشعبي في أعقاب انتخابات المجلس التشريعي في الضفة والقطاع؛ أي مناطق نفوذ السلطة الفلسطينية. وهذا المد قد حصل ليس انشغالا في انتخابات تشريعية ضمن سلطة عديمة السيادة، بل إن المد الشعبي العالمي كان نتاج رمزية ما جرى وتفضيل جماهير الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع لنهج المقاومة على نهج التفاوض العبثي مع إسرائيل والمراهنة على الفرج الأمريكي الإسرائيلي. في حين أن دول العالم رسميا كانت معادية لنهج المقاومة، ووضعته في خانة الإرهاب وحصرت الإرهاب في السلوك الفلسطيني وحررت دولة الإرهاب من مسؤولية إرهابها.

وعلى صعيد مختلف في العام ٢٠٠١، حيث انعقد مؤتمر ديربان الدولي ضد العنصرية في جنوب أفريقيا، وحيث تم طرح القضية الفلسطينية بكل مركباتها (اللاجئون وفلسطينيو ال٤٨ وفلسطينيو الضفة والقطاع) كقضية واحدة، بخلاف نهج اوسلو التجزيئي ونقيضا له. في مؤتمر ديربان حيث طُرح الحق الفلسطيني وجوهر الصراع الفلسطيني مع المشروع الصهيوني بكل وضوح، وطرح جوهر إسرائيل ككيان عنصري كولونيالي، والصهيونية كمشروع عنصري استعماري بكل جلاء، تفاعلت القضية الفلسطينية بالعربية ومع قضايا شعوب العالم؛ وهزمت إسرائيل هزيمة معنوية هائلة.

هذه الأمثلة هي غيض من فيض؛ لكن كيف نفسر هذه التحولات؟ بصفتي متابعا للتفاعل ما بين النضال الفلسطيني وبين النضال العالمي، وكم لعب دورا قياديا في المنظمات التي قادت هذه العملية، فانه لا يحق أدبيا للفلسطيني لوم حركات التضامن على انحسار دورها، أو لوم من تضامنوا عالميا ثم صمتوا. والمشكلة في أساسها هي فلسطينية وتنعكس على دور حركات التضامن.

احد أهم معوقات قيام وتوسع حركة التضامن العالمية هو غياب المشروع الفلسطيني وحتى تغييب الحق الفلسطيني بما فيه فلسطينيا. ولو أخذنا الحملة الرائعة المبدعة والأكثر تأثيرا في السنوات الأخيرة ألا وهي قوارب فك الحصار وحركة كسر الحصار عن غزة، فلم تكن مواجهتها مع إسرائيل إلا محفزا على التضامن والمقاومة، في حين قوبلت رسميا بوصفها "مسرحية سخيفة"!! ولن تكون شهادة فخر للمجتمع المدني الفلسطيني انه صمت تجاه تجني الموقف الفلسطيني الرسمي المنساق بدوره في المشروع الأمريكي الإسرائيلي. ولا بد من التعامل النقدي مع تعامل أجزاء جدية ضمن المجتمع المدني الفلسطيني تعاملا اقصائيا مع التيارات الدينية وبالذات مع حركة المقاومة الإسلامية حماس.

كما علينا الاعتراف بأننا كفلسطينيين وكشعب ضحية ومنذ أواخر السبعينيات لم نتضامن مع قضايا الشعوب الأخرى مع العلم أن محورية القضية الفلسطينية ليس مبررا لإلغاء تفاعل شعبنا مع معاناة الشعوب الأخرى. والقضية الفلسطينية ليست القضية الوحيدة، ولا يحق للفلسطيني أن يضعها عالميا فوق القضايا أو في تعارض مع أولويات الشعوب الأخرى أو على حسابها، بل جزء منها.

ضمن غياب المشروع التحرري الفلسطيني، وكلمة "تحرري" أصبحت غير مرغوبة أو متطرفة وفق معاجم التسوية الجديدة الذي صاغته الإدارة الأمريكية وإسرائيل والاتحاد الأوروبي، فقد أصبح المعوّق الفلسطيني يحول دون اتساع حركة التضامن بنيويا. وأصبحت حركات التضامن باتخاذها أي موقف تضامني تحاسب وفق الصراع الفلسطيني الحزبي ووفق الموقف من المشروع الأمريكي القسري.

فالمشروع الأمريكي الإسرائيلي الأوروبي قائم على فرض فك الربط الفلسطيني بين القضية الفلسطينية وبعدها العربي التحرري، وضمن مخطط تجزئة العالم العربي والقضاء على بنية الأمة العربية، وفي تطبيع إسرائيل ووجودها في المنطقة العربية، وفي فك الارتباط بين مركبات القضية الفلسطينية، وإبقاء المفوض عن السلطة الفلسطينية رهينة لعلاقات القوة مع إسرائيل وفي ظل سقف مشروع اوسلو التصوفي. وكل تضامن شعبي دولي مع الشعب الفلسطيني يصبح نقيضا لهذا المخطط.

ولا يغيب أيضا هنا أن هناك، وضمن عولمة أنماط التضامن والتفاعل بين الشعوب، المسعى الدولي الرسمي المتمثل في استبدال التضامن مع قضية شعب معين أو مجموعة معينة إلى نمط من الخصخصة ووضع التفاعل هذا على أساس موضوعات تقفز عن أولويات الإنسان بالقياس إلى واقعه المعاش. ومن هذه الموضوعات مثلا فان التفاعل العالمي يتطلب من فلسطيني من غزة المحاصرة؛ حيث لا ماء ولا غذاء ولا كهرباء ولا ابسط مقومات الكرامة الإنسانية، أن ينشغل في هذه الظروف بالانحباس الحراري أو باتفاقية كيوتو مثلا. ولماذا؟ لان العالم كله منشغل بها بمن فيه المجتمع المدني العالمي.

وضمن أنماط العولمة هذه تغيب قضايا الشعوب عن مكانها وزمانها لتصبح موضوعات عامة. ولتحل مكان الصراع والنضال العادل محاور: "حوار الثقافات"، و"حوار الأديان"، وما يمكن تسميته "صناعة السلام والاعتراف المتبادل"، ونقل محاور الصراعات من جوهرها مع القوى المهيمنة أو المحتلة أو الطاغية ومن جذور الصراع وجوهره إلى موضوع الأداء لدى الضحية وداخل مركباتها وتحميلها مسؤولية وضعها وتحميل سلوكها وزر استمرار القمع والاحتلال والحصار. ما كان ليكون هذا لولا وجود تساوق فلسطيني اتخذ له مسميات لم مختلفة ومنها "الاعتدال" و "الواقعية" وحتى "العلمانية".

ومع هذا فان حركة الشعوب في طبيعتها هي حركة مستدامة تتجاوز القيادات والمؤسسات. ومن تجاربنا والانجازات التي تراكمت أن أهم عامل قوة في القضية الفلسطينية هو عدالتها وعدالتها هذه لن تظهر إلا بالصورة العامة لا بأجزائها. والمقصود هنا الخطاب المتجدد الذي نجحنا بتطويره في المجتمع المدني الفلسطيني في الوطن والشتات وبعض الحركات السياسية وهو الربط بين كل مركبات القضية الفلسطينية لا حصرها في جزء من كل.

والمقصود هنا طرح القضية الفلسطينية كقضية تحرر وطني ببعده القومي لشعب شرد عن وطنه وسلب وطنه ودمرت بيوته، وللتذكير فقط فان ذلك حدث في العام ١٩٤٨ وما سبقه منذ بدايات المشروع الصهيوني الاستعماري ولم يبدأ في العام ١٩٦٧.

اللاجئون الفلسطينيون وفلسطينيو الشتات وفلسطينيو ال٤٨ وفلسطينيو الضفة والقطاع هم الشعب الفلسطيني مجتمعون، وهم القضية الفلسطينية، والمسعى الدولي وحتى العربي والفلسطيني لحصر القضية الفلسطينية في معالجة إسقاطات احتلال العام ١٩٦٧ وفي وضع ذلك في تناقض موهوم مع إسقاطات النكبة، وفرض المشروع الصهيوني المسمى الدولة اليهودية ودولة اليهود لشرعنة منع إحقاق حق العودة، والنيل من وجود فلسطينيي ال٤٨ في وطنهم؛ هذه السياقات هي أساس عدالة القضية الفلسطينية وأساس الحق والنضال الفلسطيني.

في العقد الأخير نجحنا في إعادة صياغة هذا الخطاب التكاملي والذي يشكل جانبه الآخر هو التعامل مع إسرائيل ككيان كولونيالي عنصري ولا يمكن أن يكون غير ذلك. ونجحت أطراف في المجتمع المدني الفلسطيني والعربي والدولي في محورة التعامل مع جوهر إسرائيل المذكور، والذي لا يمكن رؤيته بكل تجلياته دون الجمع بين كل مركبات القضية الفلسطينية.

كما نجحنا في هذه الحقبة وضمن الشراكة مع حركات تضامن طليعية تنظر إلى كل الصورة ولا تحصرها بما يسمى "الخط الأخضر"، ولا تحصرها بجدار الفصل العنصري؛ بل تتعامل مع الجوهر وتزور فلسطين التاريخية كلها وتتضامن وتتفاعل مع كل أجزائها، وترى جوهر إسرائيل الاستعماري العنصري من جانبي الخط الأخضر وان إسرائيل لم تصبح أكثر عنصرية أو أكثر كولونيالية بعد احتلال العام ١٩٦٧؛ بل واصلت الكشف عن جوهرها، هذه الحركات التضامنية الطليعية المثابرة أصبحت قاعدة ارتكاز لدور جديد وجيل جديد من حركة التضامن الدولي.

ورغم البؤس القيادي الفلسطيني وتغييب المشروع التحرري الفلسطيني فان حركات التضامن وان تراجعت عدديا فان هذا الجيل الجديد من حركات التضامن بدأ يربط في سلوكه بين مركبات القضية الفلسطينية، ومن هذه الحركات من بدأ يطرح سؤال الشرعية بالنسبة لإسرائيل، وطورت استراتيجيات المقاطعة لإسرائيل كنظام، وعدم حصر ذلك، كما في السابق، في ممارسات إسرائيل والمشروع الاستيطاني في الضفة والقطاع في العشرين سنة السابقة. والنموذج الآخر لحركات التضامن اليوم والتي تعتبر الأكثر فاعلية وتأثيرا وحراكا؛ والمقصود نموذج حركة كسر الحصار على غزة بتفاعلها الشعبي الفلسطيني والشعبي الدولي وببعدها الإنساني، وكذلك إلى نموذج آخر من المقاومة الشعبية وهو المعركة المستدامة على منطقة بلعين ونعلين والتفاعل الفلسطيني الدولي الشعبي وفي كلا الحالتين الأخيرتين استخدام ذكي للطاقات المحدودة بشريا لكن بإرادة حرة للإعلام وإمكانيات الاتصال والتي تعاظم من دورها.

في العام الستين للنكبة أعاد شعبنا ومن فوق حالة البؤس القيادي الاعتبار إلى حد ما لجوهر القضية الفلسطينية. وبلورت النكبة خطاب الحق الفلسطيني المتكامل وسلطت الضوء على جوهر إسرائيل. وتفاعلت فيها طاقات هائلة من الشعب الفلسطيني وهي الأساس للتضامن العالمي مع الحق الفلسطيني.

مهما كانت حالة التراجع الكمي وانحسار التفاعل العالمي فان نضوج حركات التضامن المرئي حاليا هو تطور نوعي هام، وهو أساس لتحرك أوسع. لكن المعادلة هي ذاتها: لا يكفي أن تكون ضحية تعاني الظلم والقهر فما يحرك العالم هو أولا حركة الشعب الفلسطيني الكفاحية، وقواه الطليعية مطالبة بالانطلاق. قوى الشعب الفلسطيني لا تنضب ومدى التضامن لا حدود له إذا الشعب الفلسطيني أراد. . .

* امير مخول: هو المدير العام لاتحاد الجمعيات العربية (اتجاه) – فلسطين٤٨

متضامنون كنديون يطالبون بإنهاء الجرائم الإسرائيلية في فلسطين ولبنان، أونتاريو-كندا تموز ٢٠٠٦ (المصدر: caiaweb . org)

دعونا نقرر ما نريد!

في الرد على إدعاءات مجموعات التضامن مع فلسطين التي تعارض مقاطعة إسرائيل

بقلم عمر البرغوثي*

ثمة ظاهرة غريبة واجهتنا منذ إطلاق الحملة الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل قبل بضع سنوات، تتطلب تعليقا مستعجلا. فقد عارضت العديد من المنظمات المعروفة منذ سنوات – وعقود في بعض الأحيان– بعملها التضامني الذي لا يكل مع الشعب الفلسطيني، عارضت بشدة نداء المجتمع المدني الفلسطيني في ٩ تموز ٢٠٠٥ والداعي الى مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها حتى تنصاع للقانون الدولي، معللة ذلك بأسباب مختلفة. فادعى البعض أن مثل هذه التكتيكات تضر بالنضال الفلسطيني، فيما حذر آخرون من أن مثل هذا الأمر من شأنه تقويض ما يسمى بـ "حركة السلام الاسرائيلية". وتذرع بعض آخر بأن رفع شعار مقاطعة إسرائيل من شأنه جلب اتهامات لرافعيه بمعاداة السامية وخيانة ضحايا الهولوكست (المحرقة)، مما سيؤدي الى تراجع جذري في مستوى العمل التضامني مع فلسطين.

لقد تم نشر العديد من جدالات وسجالات وحجج أخرى حول هذا الموضوع في آلاف المقالات على مدار السنين الماضية، بيد أن مضامينها كانت أقل شأنا وأثرا، وعليه سأتطرق في معرض هذا المقال الى الحجج الثلاث سالفة الذكر، إذ أنها الأهم، برأيي.

هل تأتي المقاطعة بنتائج عكسية؟

إن نداءً موقعا من قبل ١٧٠ هيئة فلسطينية، تشمل ائتلاف القوى الوطنية والإسلامية (أي أهم الأحزاب على الساحة الفلسطينية)، وأهم النقابات العمالية، ومنظمات غير حكومية وائتلافات وشبكات عمل تمثل مختلف ألوان طيف المجتمع المدني الفلسطيني القابع تحت الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وداخل مناطق ٤٨ وفي الشتات والمنافي، لا يمكنه أن يكون غير مثمر إلا إذا كان الفلسطينيون جميعا غير عقلانيين أو ليسو على درجة كافية من الذكاء ليحددوا ما هو في مصلحتهم. إن هذا الطرح ينم عن نفس متعال، كونه إمتداداً للمواقف الاستعمارية التي ظننا (أو املنّا) ان تكون قد انقرضت في اوروبا "الليبرالية".

حتى لو تجاهلنا هذا النفس الاستعلائي بامتياز، فمن الناحية العملية، أثبتت حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، أي ما اصطلح على اختصاره بالإنجليزية بالأحرف BDS، أنها من أنجع أشكال المقاومة الفلسطينية اللا عنفية تجاه الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي ونظام الأبارتهايد. إن عمق وسعة التأييد الشعبي الذي حظي به هذا النداء من خلال الاتحادات التجارية والمؤسسات الأكاديمية والجماعات الكنسية والعديد من المنظمات الأساسية في جنوب افريقيا والمملكة المتحدة وايرلندا وكندا والنرويج و السويد وحتى في الولايات المتحدة الامريكية يشهدان على مدى تأثير المقاطعة وقدرتها الهائلة في مقاومة الاضطهاد الإسرائيلي.

للمرة الأولى، ومنذ عقود، اكتشفت العديد من الحركات في أوروبا المطالبة بتحقيق السلام والعدل في فلسطين من خلال المظاهرات والاحتجاجات العامة، وبدرجة اقل عن طريق الإعلام، وسيلة فعالة تمكنها من المساهمة بشكل فعال في النضال، ومبشرة بنتائج واعدة وحاسمة، كما أثبتت تجربة النضال ضد الأبارتهايد في جنوب أفريقيا. وبناء على النتائج المرحلية، ووفقا لما يقوله لنا رفاقنا في جنوب افريقيا مرارا وتكرارا، فإن حملة مقاطعة إسرائيل تسير بنهج اسرع مما كانت عليه حملتهم يوما.

هل تُقوّض حملة المقاطعة "حركة السلام الإسرائيلية"؟

دعنا نتساءل أولا: عن أي حركة سلام إسرائيلية يتحدثون؟ وهل هي موجودة أصلا؟! إن الجماعات الإسرائيلية التي تسمى بـ "حركات السلام" تكرس وتديم بشكل كبير القمع والاضطهاد الإسرائيلي الحاصل بحق الفلسطينيين، عوضا عن الحد منه. فهذه الحركات تعمل، بالأساس، بهدف ضمان مستقبل دولة إسرائيل كدولة يهودية حصرية. إن اكثر حركات "اليسار" الصهيوني تطرفا لا تزال صهيونية القلب والقالب، ملتزمة بمبادئها، تنظر بدونية للفلسطينيين وكأنهم بشر فقط بالمعنى النسبي، معتبرة مجرد وجودهم على أرضهم تهديدا ديمغرافيا لا بد من التخلص منه. إن هذه الحركات لا تزال تعارض حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم وتعويضهم عن الخسائر والاضرار التي لحقت بهم، وهي حقوق اقرتها الأمم المتحدة منذ حصول أكبر موجة للتطهير العرقي في فلسطين في العام ١٩٤٨. كما تعارض حركات "السلام" هذه إنهاء سياسة التمييز العنصري السائدة في إسرائيل، والمشرعنة في قانونها منذ عقود طويلة، بحيث تتعامل مع "غير اليهود" على أنهم مواطنون من الدرجة الثانية، لا يحق لهم التمتع بجميع الحقوق التي يتمتع بها المواطنون اليهود. فإذا كانت هذه هي حال "حركة السلام الاسرائيلية" فلا يجب على أي شخص واع أن يشعر بالأسف لتقويضها.

أما اولئك الذين يدعون أن معظم الإسرائيليين لا يملكون أدنى فكرة عن جرائم الاحتلال ولذا فلا بد من التحدث معهم، لا مقاطعتهم، فهؤلاء، في الحقيقة، لا يفترضون مقدمات خاطئة فحسب بل يتوصلون إلى نتائج مغلوطة كذلك. فمعظم الإسرائيليين يخدمون طوعا في جيش الاحتلال، دون وخز ضمير أو غصة أخلاقية، كجزء من خدمة الاحتياط الإجبارية، وبذلك فهم أول وأكثر من يعرف بجرائم الاحتلال، إما عن طريق المشاركة فيها بشكل مباشر او بمشاهدة ارتكابها بصمت. أضف على ذلك، أن حملة المقاطعة العالمية ضد إسرائيل لم تطالب يوماً المجتمع المدني الدولي لمقاطعة شاملة للمواطنين الإسرائيليين "الأفراد"، بل لجميع مؤسسات الدولة، الأكاديمية والثقافية والاقتصادية والسياسية، بسبب كونها مشتركة في جريمة الحفاظ على الاحتلال والاستعمار والأبارتهايد الذين يمارسون ضد الشعب الفلسطيني.

وأخيرا، فإن سياسة الحوار مع الإسرائيليين، التي تناشد بها مجموعات الحوار العاملة في صناعة السلام المزدهرة لم تكن مُضللة فحسب بل ومؤذية جدا للنضال من أجل الحرية والعدالة في فلسطين بسبب ما خلفته من انطباع خاطئ مراده احتمال تحقيق التعايش السلمي على الرغم من بقاء الاضطهاد الصهيوني الحاصل. بل أنها، أكثر من ذلك، فشلت فشلا ذريعا في إحداث أي تغيير ايجابي على الرأي العام الإسرائيلي نحو دعم العدالة كشرط أساسي لتحقيق السلام. فالأوساط اليهودية الإسرائيلية تسير بخطى ثابتة وأغلبية متعاظمة باتجاه الحلول الفاشية مثل التطهير العرقي الذي يسمى "ترانسفير".

إن من شأن الحوار والنضال الفلسطيني الإسرائيلي المشترك أن يكون مجديا ومثمرا في حال وُجِّه ضد الاحتلال والأبارتهايد، بشرط أن يستند على مواثيق القانون الدولي والحقوق الإنسانية والسياسية الأساسية، وخصوصا حقنا كشعب في تقرير المصير.

بالاعتماد على ما سبق، فإن المدافعين الحقيقيين الوحيدين عن السلام العادل في اسرائيل هم اولئك الذين يدعمون حقوقنا الرئيسية الثلاثة وهي : حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وإنهاء نظام التمييز العنصري/ الأبارتهايد ضد المواطنين الفلسطينيين في اسرائيل، وانهاء الاحتلال والحكم الاستعماري. هؤلاء هم شركاؤنا الحقيقيون، وهم يؤيدون ويعملون من أجل المقاطعة، وبذلك، فإنه من شأن الأخيرة زيادة تأثير حركة السلام العادل الحقيقي في اسرائيل وكل مكان آخر.

أما جماعات التضامن والدعم الأوروبية التي تسمح، بوعي، "لليسار الصهيوني" لإملاء جدول أعمالها بعيدا عن التنسيق مع المجتمع المدني الفلسطيني وفهم احتياجاته الحقيقية عوضا عن الزام أنفسهم أولا وأخيرا بحقوق الانسان والقانون الدولي فهم بالكاد يستحقون اسم "جماعات التضامن".

من جهة أخرى، فإن الجماعات التي تدعم، لأسباب تكتيكية، جزءاً محدداً من أهداف الحملة او مقاطعة محدودة لمنتجات معينة او لمنظمات اسرائيلية محددة فهم شركاؤنا بالتأكيد. إن حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها لا تعرض كحزمة واحدة، فكل مؤسسة أو هيئة تستطيع اختيارما يناسبها من آليات عمل، إلا انه على الرغم من ذلك لا بد من الاتفاق على دوافع المقاطعة والنتائج المرجوة منها. أي أن هذه المؤسسات الانتقائية في تطبيقها للمقاطعة يجب أن تدافع بمدئية عن الحقوق الفلسطينية الأساسية الثلاثة، المذكورة أعلاه، وأن تكون متناغمة مع احتياجات ومطالب المجتمع المدني الفلسطيني.

هل تشجع حملة المقاطعة معاداة للسامية؟

عوضا عن تكرار نفسي، سأقوم بنسخ بعض مما كتبته سابقا في مقال أكبر لدحض الحجج الأساسية المعارضة للمقاطعة: كما يقول الفيلسوف الفرنسي اتيان باليبار، "لا يجوز السماح لإسرائيل باستخدام التطهير العرقي الذي تعرض له اليهود الاوروبيون لتضع نفسها فوق قانون الأمم. علاوة على ذلك، فإننا عندما نغض الطرف عن الاضطهاد الإسرائيلي، مثلما هي حال الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم دول أوروبا، فإن الغرب يكون قد ساهم في تكريس البؤس والمعاناة البشرية والظلم الذي تلا المحرقة.

اما بالنسبة لتهمة معاداة السامية، فمن الجلي أنها في غير مكانها وتستخدم كأداة إرهاب فكري؛ فدعوة الفلسطينيين للمقاطعة لا تستهدف اليهود، بل تستهدف إسرائيل بصفتها قوة استعمارية تنتهك الحقوق الفلسطينية والقانون الدولي. إن الدعم المتزايد وسط الأوروبيين والأمريكيين اليهود التقدميين من أجل الضغط المُثمر على إسرائيل هو أحد الحجج المعاكسة والذي لم يتم القاء الضوء عليه بعد بشكل فعلي".

تعد حملة المقاطعة من أشكال المقاومة المدنية ضد اسرائيل بغض النظر عن الديانة التي يتبعها معظم الاسرائيليون. فالدين الذي يتبعه مضطهدوك يكاد يكون بدون اهمية، سواء اكانوا يهوداً أو مسيحيين أو مسلمين او هندوس. ما يهم هو انهم يضطهدونك بصورة غير قانونية وغير اخلاقية.

إن المشاريع الداعمة لصمود الفلسطينيين على أرضهم في ظل الاحتلال، سواء تلك الموجهة لدعم الصحة أو التعليم او الميادين الاجتماعية وحتى السياسية، فهي ضرورية ودائمة الطلب، فالعديد من الفلسطينيين، بالأخص الفئات الأكثر تهميشاً وفقراً، لا يمكنهم النجاة والاستمرار في العيش في ظل الاحتلال من دون هذه المشاريع، بعد أن دمر الاحتلال والاستيطان فرص استقلالهم الاقتصادي وفرص العمل المتاحة لهم. ونحن إذ نقدر دعم هذه المشاريع بشكل هائل، على الاقل تلك غير الفاسدة او المفسدة منها، إلا أن هذا لا يعني أننا مقتنعون ولو للحظة أن هذه المشاريع لوحدها قادرة على تعزيز نضالنا من أجل الحرية والعدالة.

إن السبيل الوحيد لذلك هو إنهاء الاحتلال والتمييز العنصري وعودة اللاجئين. وكما تخبرنا التجربة، فإن الطريقة الأمثل هي بالتعامل مع إسرائيل كما كان الحال مع جنوب افريقيا إبان نظام التمييز العنصري فيها، أي بتطبيق العديد من الاجراءات ذات الفحوى لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها.

متضامنون كنديون يطالبون بمقاطعة إسرائيل، أونتاريو–كندا تموز ٢٠٠٦ (المصدر : caiaweb . org)

*عمر البرغوثي هو عضو مؤسس في اللجنة الوطنية العليا لحملة مقاطعة إسرائيل . بني هذا المقال على مقال كتب باللغة الإنجليزية ونشر على مواقع سياسية بالولايات المتحدة الأمريكية وغيرها .

من جنوب أفريقيا الى إسرائيل: القديم والجديد في نظم الأبارتهايد

بقلم: حازم جمجوم*

كثرت الاصوات التي تنعت وتتهم النظام الإسرائيلي بأنه نظام ابارتهايد. فشاهدنا الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر يؤلف كتاباً بعنوان « فلسطين: السلام لا الابارتهايد « ومبعوث الأمم المتحدة الخاص بالأراضي الفلسطينية المحتلة السابق جون دوغارد يقول أن اسرائيل ترتكب ثلاثة إنتهاكات تتعارض مع المجتمع الدولي الا وهي الاستعمار والاحتلال والابرتهايد، وشاهدنا أيضا في يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني رئيس الهيئة العامة للأمم المتحدة الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان وهو يقول أنه من واجبات المجتمع الدولي أن يعترف بحقيقة الأمر وينظر لإسرائيل كدولة ابارتهايد وأن يستمع المجتمع الدولي لأصوات المجتمع المدني باتخاذ إجراءات لمعاقبة هذا النظام العنصري بوسيلة المقاطعة وسحب الاستثمارات ووضع العقوبات عليه. فما هو الابارتهايد، وكيف تطبقه اسرائيل، وما أهمية التعبير عن حركتنا الوطنية كحركة مناهضة للابارتهايد؟

ما هو الابارتهايد؟

تأتي كلمة ابارتهايد من «لغة الافريكانز»، وهي لغة المستعمرين الهولنديين الذين استوطنوا جنوب أفريقيا. والكلمة تعني الفصل أو التفرقة. فعندما انتصر الحزب القومي في انتخابات عام ١٩٤٨ في جنوب أفريقيا، وهو الحزب الذي يمثل المستعمرين من أصول هولندية في تلك الدولة، سن جملة من القوانين التي استكملت تلك التي وضعتها الفئة البريطانية من المستعمرين منذ تأسيس دولة أفريقيا الجنوبية عام ١٩١٠.

بموجب قوانين الابارتهايد، حوصر الشعب الافريقي الأصلي في بقع متقطعة غير متصلة والتي شكلت أقل من ١٣٪ من ارض جنوب أفريقيا التاريخية. فرضت سلطات الاستعمار على الجميع أن يحمل دفتر هوية استخدمته قوات الابارتهايد لتعرف فيما إذا كان من المسموح للفرد أن يدخل أو يخرج من مكان معين. تم اعتقال آلاف الأفارقة بحجة وجودهم في مكان يحظر عليهم التواجد فيه أو لعدم حيازتهم لدفاتر الهوية.

كانت حكومة الابارتهايد تدعي أنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في القارة الأفريقية رغم تعسفها وعنصريتها الواضحة. لكنها في حقيقة الأمر لم تكن أكثر من ديمقراطية المستعمرين الخاصة بالبيض دون السود. سر هذه الديمقراطية يكمن في قوانين وسياسات الدولة التي منعت السكان الأصليون من التصويت في الانتخابات والترشح للبرلمان، فقد اعتبرت حكومة الابارتهايد كل منطقة حوصر فيها الشعب الأصلي كدولة مستقلة. ابتداءا من ستينيات القرن الماضي، بدأت حكومة الابرتهايد بتشكيل أو الاعتراف بحكومات بعدد من هذه المناطق، والتي عرفت بالبانتوستانات أو المواطن المستقلة (homelands)، والتي شكلت معازل جغرافية للسكان الأصليين. وضع لكل بانتوستان رئيس من الشعب الأصلي وعلم ونشيد وطني، والاهم من ذلك أنها بقيت السيادة في ايدي حكومة الابارتهايد وبقيت حكومات البانتوستانات معتمدة عليها بشكل كامل في الجانب المالي، وفي العلاقات الخارجية، ووضع لكل بانتوستان أجهزة أمنية وظفت الجزء الكبير من أهاليها الأفارقة، ليس للدفاع عن أمنهم بل للدفاع عن مصالح حكومة الابارتهايد وأمن المستوطنين.

لم تنجح هذه التجربة على الصعيد الدولي. لم تعترف أي دولة أجنبية بالبانتوستانات كدول مستقلة– الا في حالة واحدة وهو البانتوستان المسمى بوفوثاتسوانا التي فتحت سفارة لها في مدينة تل أبيب. أما على الصعيد الداخلي، فقد نجحت حكومة الابارتهايد بإيجاد حل قانوني لإشكالياتها الأساسية وهي أن أغلبية السكان (٩٠٪) هم من الشعب الأصلي لا من المستعمرين، وبهذه الطريقة استطاع نظام الأبارتهايد أن يحافظ على سيطرة السكان المستعمرين الأوروبيين على الشعب الأفريقي الأصلي.

جريمة الأبارتهايد وإسرائيل

لا أريد أن أتعمق كثيرا في تفاصيل نظام الابارتهايد. النقطة الأساسية هي أن هذا النظام هدف لإبقاء سيطرة فئة المستعمرين مسيطرة على الأغلبية الأصلية. بموجب هذه القوانين والسياسات والممارسات النابعة عنها جرت عملية الانتهاك الممنهج لحقوق الإنسان الأفريقي. فقد تم اعتقال عشرات الآلاف من المناضلين الأفارقة ومناصريهم من المدنيين في سجون ومعتقلات اشتهرت بأساليب بالتعذيب البشعة، وارتكب نظام الابارتهايد وقواته العديد من المجازر الدموية. في عام ١٩٧٦ وبعد سنوات من الارتباك والخمول السياسي قام طلاب المدارس الأفارقة بتنظيم مظاهرات حاشدة ضد قوانين الابارتهايد، حيث قامت قوات النظام العنصرية بقتل أكثر من ٥٠٠ وإصابة ما يزيد عن١٠٠٠ متظاهر فيما عرف بانتفاضة ومجزرة سويتو. إثر هذه المجزرة، اجتمع المجتمع الدولي في الأمم المتحدة وأصدر ميثاقاً هاماً حمل عنوان الإتفاقية الدولية لمحاربة جريمة الابارتهايد والمعاقبة عليها (ميثاق الابارتهايد).

الواضح في الميثاق هو أن المجتمع الدولي، وبموجبه القانون الدولي، يعتبر الابارتهايد جريمة غير مقتصرة على جنوب أفريقيا، بل جريمة يمكن أن ترتكبها أي دولة، وأن دور المجتمع الدولي في حالة أنه وجد دولة ترتكب هذه الجريمة أن تتخذ كافة الإجراءات القانونية والإدارية والإقتصادية مثل فرض العقوبات والمقاطعة الشاملة ومحاكمة الجناة، حتى تنتهي ارتكاب الجريمة. اعتبرت عدة مواثيق دولية هامة منذ ١٩٧٦ (مثل ميثاق روما والميثاق الدولي لإزالة جميع أنواع التميز العنصري) الابارتهايد كجريمة مثل الإبادة والعبودية المحظورة دوليا. الجانب الهام الثاني لهذه المواثيق أنها وضعت تعريف واضح لهذه الجريمة. ورغم إختلاف الصياغة اللغوية في تعريف جريمة الابارتهايد في هذه المواثيق، يبقى القاسم المشترك بينها هو أن الدولة التي ترتكب جريمة الابارتهايد هي الدولة التي تسخر قوانين وسياسات وممارسات تنتهك حقوق الإنسان، بغية إبقاء أو إدامة سيطرة فئة (عرقية أو إثنية أو قومية أو دينية) معينة على فئة أخرى.

نجد بعض الذين بدأوا يتهمون إسرائيل بأنها ترتكب جريمة الابارتهايد يخطئون في طريقة تعبيرهم، فيحسبون أن عبارة الابارتهايد الإسرائيلي هو مجرد تشبيه بين نظامين قمعيين بهدف الترويج للقضية الفلسطينية. فترى العديد من الكتابات تحصر تحليلها على مقارنة بعض انتهاكات حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا بانتهاك الحقوق ذاتها في فلسطين، أو يسردون الأمثلة على تشابه ممارسات النظامين وكأن الابارتهايد لائحة من الممارسات التي ارتكبها النظام العنصري في جنوب أفريقيا نقارنه مع ممارسات الدول الأخرى. يؤدي هذا الخطأ في فهم تعريف الابارتهايد الى عبارات تصف اسرائيل بأنها " شبيهة بالابارتهايد". نحن لا نقول أن ما حدث في رواندا ضد التوتسي واللا فاشيون من الهوتو هو " شبيه بالإبادة " فلماذا نعتبر نظام إسرائيل "شبيه بالابارتهايد" إذا كانت فعلا ترتكب هذه الجريمة؟

الأخطر من التشبيه هو حصر الابارتهايد الإسرائيلي في الممارسات العنصرية في الضفة الغربية وقطاع غزة، خاصة جدار الفصل العنصري والمستوطنات وانتهاك حرية التنقل ... الخ المبنية على التمييز بين المستوطن اليهودي والإنسان الفلسطيني. لا يمكن فهم الابارتهايد الإسرائيلي بهذه الطريقة، فيمكن أن ننظر لهذه الممارسات كجزء من سياسات الاحتلال التعسفي، ويمكننا أن نقول أنها تتسم ببعض عناصر الابارتهايد. أما إذا أردنا أن نفهم الابارتهايد الإسرائيلي على حقيقته ونعبر عنه للآخرين فهو يشمل كامل القوانين والسياسات والممارسات الإسرائيلية ذات العلاقة بالشعب الفلسطيني بأسره.

الركن الأساسي الثاني من الابارتهايد الإسرائيلي هو الجانب الأيديولوجي الفكري للحركة الصهيونية. حجر أساس هذه الفكرة هي أن الأشخاص ذوي الديانة اليهودية هم قوم مميز، ومن واجبات هذا القوم أن يقيم دولة، وأن هذه الدولة لا بد لها أن تكون يهودية. عملياً (ونظرياً) الطابع اليهودي لهذه الدولة يعني أنه ينبغي على السكان اليهود فيها أن يكونوا ويبقوا أغلبية سكانية لها السيطرة السياسية والجغرافية والعسكرية في بقعة الأرض التي اختارتها الحركة الصهيونية موقعاً لل دولة اليهودية: فلسطين.

الركن الأساسي الثاني من الابارتهايد الإسرائيلي هو عدم تطبيق حق عودة اللاجئين الفلسطينيين التي شردتهم الحركة الصهيونية لإنشاء الدولة اليهودية. فهذا انتهاك لحقوق الإنسان يهدف لإبقاء اليهود كأغلبية ديموغرافية بغرض إبقاء السيطرة للإسرائيليين اليهود (وهي الفئة القومية الدينية التي ترتكب الجريمة من خلال أجهزة الدولة بموجب القوانين والسياسات والممارسات).

شرطي من نظام جنوب أفريقا العنصري السابق يدقق في هوية أحد سكان جنوب أفريقيا الأصليين

نضيف الركن الأساسي الثالث من الابارتهايد الإسرائيلي وهي سياسات وممارسات التمييز العنصري المنهج بين الإسرائيلي اليهودي والفلسطيني، وقائمة هذه السياسات والممارسات طويلة تزداد طولاً مع مرور كل ساعة ومنها مصادرة الأراضي وتهجير الفلسطينيون وتجريم النشاط السياسي الحر والتمييز الواضح في سائر مجالات الحياة من الخدمات الأساسية الى الحرية الثقافية والدينية والسياسية والاقتصادية وفي مجالات الصحة والتعليم والتي تهدف الى إبقاء ما تبقى من الشعب الفلسطيني داخل الخط الأخضر وفي الضفة والقطاع في حالة ضعف بغاية إبقاء السيطرة في أيدي الفئة الإسرائيلية – اليهودية.

يجدر الذكر ان تحليل اسرائيل كدولة ابارتهايد ليس بديل ولا يقلل من واقع إسرائيل كدولة استعمار إحلالي واحتلال عسكري، لكن هذا التحليل يأتي كاستكمال لفهمنا القانوني والسياسي للنظام الإسرائيلي، ويضع التمييز العنصري في مكانها الصحيح كحجر أساس في السياسات الإسرائيلية. الجرائم التي يرتكبها الإحتلال في الضفة والقطاع تبقى جرائم حرب وانتهاكات لحقوق الإنسان، ويتضاعف فهمنا لمدى خطورة هذه الجرائم عندما نرى أنها ترتكب كجزء من جريمة أكبر تستهدف جميع أبناء وبنات الشعب الفلسطيني.

مصادر قوة

جزء من أهمية تحليل إسرائيل كدولة ابارتهايد هو أنه يعيد توحيد أجزاء الشعب الفلسطيني على المستوى الفكري، ففي الأعوام الماضية، اعتاد العديد من المحللين والسياسيين أن يقسّموا معاناة الشعب الفلسطيني الى أجزاء: احتلال في الضفة والقطاع، المنفى واللجوء في قضية اللاجئين، التمييز العنصري وكبت الهوية الثقافية في حالة الفلسطينيون داخل الخط الأخضر. تحليل اسرائيل كدولة ابارتهايد يمكّننا من فهم هذه التجزئة كجزء من الجريمة ورؤية جريمة اسرائيل كجريمة واحدة أثرت على كل فئة فلسطينية بطريقة خاصة، وان واجب المجتمع الدولي والإسرائيلي بإنهاء هذه الجريمة يتضمن واجب إزالة شتى أنواع العنصرية الإسرائيلية من العنصرية التي تمنع عودة اللاجئ الفلسطيني الى العنصرية التي تمنع الفلسطيني من بناء منزل في النقب أو الجليل أو مناطق «ج» في الضفة الى العنصرية المتمثلة بالجدار والمستوطنات وسرقة المصادر الطبيعية، الى عنصرية القوانين العسكرية وشبكة الحواجز العسكرية والهويات التي تميز بين الفلسطيني والإسرائيلي على أرض فلسطين.

هناك مصادر قوة اخرى لتحليل اسرائيل كدولة ابارتهايد في مخاطبتنا للعالم، فالربط بين سياسات اسرائيل وسياسات جنوب أفريقيا في عهد نظام الأبارتهايد تشكل نوعاً من الحافز الأخلاقي عند الأفراد والمؤسسات والحركات الإجتماعية الدولية للعمل لإنهاء هذه الجريمة. لقد انتصرت حركة التضامن مع جنوب أفريقيا بتحقيق مقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على حكومة جنوب أفريقيا على أعلى المستويات المؤسساتية والدولية، مما ساعد المقاومة في جنوب أفريقيا على تحقيق الجزء الكبير من مطالبها السياسية، وأهمها إزالة الابارتهايد السياسي في تلك البلاد. فترى أن أكثر حركات التضامن مع فلسطين فاعلية هي التي فهمت اسرائيل كدولة ابارتهايد والتي تعمل على مؤازرة الشعب الفلسطيني عبر عزل نظام الابارتهايد الإسرائيلي ونرى أيضا أن ردود الفعل الإسرائيلية الأكثر حدة على الصعيد الدولي هي في الساحات التي تطرح فيها اسرائيل كدولة ابارتهايد والتي تناقش الطابع العنصري للدولة. فنرى أن المؤتمر الدولي الوحيد الذي أعلنت اسرائيل مقاطعته في السنين الأخيرة هو مؤتمر مراجعة مقررات مؤتمر ديربان ٢٠٠١ (الذي سينعقد في نيسان ٢٠٠٩). وهو النابع عن المؤتمر الدولي لمناهضة العنصرية والتي ستقوم مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني والدولي بطرح قضية الابارتهايد الإسرائيلي فيه بشكل ممنهج، واضح ومدروس.

---

* حازم جمجوم هو منسق الاتصال والتواصل في مركز بديل، ومحرر مجلة "المجدل" الصادرة عن مركز بديل

استعراض أنشطة الأمم المتحدة منذ صدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حتى اليوم:

الحقوق الفلسطينية والأمم المتحدة

بقلم: زها حسن*

لقد حضرت عددا كبيرا من الاجتماعات حول حقوق الشعب الفلسطيني، وأنا مندهشة من كيفية استمرار الناس في الإصرار على الصبر بينما يجري صلب إخوتنا وأخواتنا. في اعتقادي أن الصبر فضيلة، ولكن لا يوجد شيء من الفضيلة في الصبر على معاناة الآخرين.

تصريحات رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، الأب «دي اسكوتو»، بشأن قضية فلسطين قبيل الجلسة العامة السابعة والخمسين، ... والتي أشار فيها إلى أن مشكلات هيكلية محددة كامنة في الأمم المتحدة هي التي تجعل من الممكن التوصل لحلول سياسية للصراعات الدولية، وفي بعض الأحيان تجعل تلك الحلول السياسية تتقدم وهي منفصلة تماما عن المبادئ القانونية التي تروج لها نفس المؤسسة. ويتجلى هذا الانفصام بشكل أكثر وضوحا في حالة فلسطين/إسرائيل.

الأمم المتحدة وسلفها، عصبة الأمم، والهيئات التي لعبت الدور المؤسسي في ولادة القضية الفلسطينية، تواجه الآن، وبعد ٦٠ عاما من فقر الأبوة والأمومة، مشكلة الوليد بأبعادها العالمية؛ ورغم أن الهيئات الأساسية للأمم المتحدة ولجانها المنبثقة بموجب المعاهدات الدولية، تعهدت بالتمسك وبتدعيم الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والتي تشكل الشرعة العالمية لحقوق الإنسان، وهي مصادر للقانون الدولي ولمساندة الحقوق الفلسطينية، ومن ضمنها الحق في تقرير المصير والحق في التعويض. ويبدو أن بعض هيئات الأمم المتحدة ومؤسساتها الأخرى؛ تعمل ضمن مسارات سياسية تكون فقط على اطلاع على الحد الأدنى من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وغالبا ما يتم السؤال: ما هي القيمة في وجود كل من الحقائق والقانون على الجانب الخاص بك؛ إذا كان مجلس الأمن يقف في طريق تطبيق مبادئ حقوق الإنسان في سياق حالة فلسطين/إسرائيل؟

ولكي نفهم لماذا يصب تطور المبادئ القانونية في دعم حقوق الإنسان الفلسطيني ضمن مسائل الأمم المتحدة، علينا أن ندرك أن القانون الدولي والإرادة الدولية هما أمران منفصلان، ولكن ليس بالضرورة على أساس تبادلية حصرية للأمور. فالأثر التراكمي للقانون يساعد على بناء قوة الدفع التي يمكنها أن تحرك الإرادة الدولية نحو الفعل، وخير مثال على قوة الأثر المتراكم للقانون الدولي، هو حالة تفكيك نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا؛ حيث استغرق أكثر من صدور رأي استشاري واحد عن محكمة العدل الدولية لإجبار مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي؛ للعمل بصورة منفردة أو جماعية والقيام بفعل عبر فرض عقوبات من نوع أو آخر على نظام الفصل العنصري في نهاية المطاف، وهذه الأفعال العالمية متوافقة مع كفاح الجنوب أفريقيين أنفسهم ضد نظام الأبارتهايد، قادت معا لإنهاء عقود من الفصل والتمييز العنصري.

وبالتالي، يتعين على الفلسطينيين الذين لم يكونوا ممثلين بصورة كافية وعلى قدم المساواة مع إسرائيل على الساحة العالمية أن يواصلوا العمل من أجل تطوير القانون الدولي والمبادئ القانونية التي سوف تحرك الجهود من أجل إيجاد حل عادل للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي. في الذكرى الستين للنكبة ولصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي وقت يتجرأ فيه رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة للدعوة لحملة مقاطعة، سحب استثمارات وفرض عقوبات على نظام «أبارتهايد» دولة إسرائيل، وهذا يعني أن الإرادة الدولية ربما تكون على شفا مرحلة تحول نحو الفعل، وأن على فلسطين أن تكون مستعدة لاغتنام الفرصة عند ظهورها.

ولتقييم ما نحن عليه اليوم فيما يتعلق بالأمم المتحدة والحقوق الفلسطينية، وبشكل أساس فيما يتعلق بحق تقرير المصير، وحق العودة والتعويض، فإن هذه المقالة ستعيد بحث القرار التاريخي الهام الذي صدر عن محكمة العدل الدولية عام ٢٠٠٤، مع مراجعة أنشطة الأمم المتحدة وهيئاتها المنشأة بموجب المعاهدات الدولية، وكذلك تطور المبادئ القانونية منذ صدور ذلك القرار وحتى اليوم.

بان كي مون، يدعو إلى مواصلة المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية، شرم الشيخ–مصر، تشرين الثاني ٢٠٠٨ (المصدر: AFP)

محكمة العدل الدولية

إن صدور فتوى محكمة العدل الدولية عام ٢٠٠٤ يمثل نقطة هامة للبدء في نظرتنا للوراء؛ من حيث أن محكمة العدل الدولية هي الجهاز القضائي الرئيس للأمم المتحدة، وبسبب الصفة المرجعية لهذا الجسم القضائي وللصفة الحاسمة لآرائها القانونية. فمن صلاحية محكمة العدل الدولية أن تقرر في النزاعات القانونية بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وكذلك تقديم آراء استشارية عندما يطلب منها ذلك من قبل وكالات وهيئات الأمم المتحدة مثل الجمعية العامة. وقد أخذت بالاعتبار كل من النشاطات القانونية المستمرة على شكل مراجعات دورية من قبل الهيئات المنشأة بناء على المعاهدات الدولية لسجل إسرائيل في موضوع حقوق الإنسان، والتحقيقات الخاصة من قبل وكالات وآليات الأمم المتحدة، وكذلك الإرادة السياسية الدولية التي تمثلت بطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة بطلب الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية.

وبذهاب المحكمة للبحث في خلفية بناء جدار الفصل في الضفة الغربية؛ أخذت على عاتقها أن تعلن بأن الشعب الفلسطيني هو أحد الشعوب التي لها الحق في تقرير المصير بموجب القانون الدولي، وحكم قضاة المحكمة الخمسة عشر بأن إسرائيل ملزمة بدفع تعويضات بموجب مبادئ القانون الدولي بسبب انتهاكها لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني خلال عملية بنائها لجدار الفصل. ورأت المحكمة أن جميع الدول ملزمة بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الناشئ عن بناء الجدار، وعليها أن تلتزم بعدم تقديم أية مساعدة من شأنها المساهمة في الإبقاء على هذا الوضع الناشئ عن تشييد الجدار. وبالإضافة لذلك؛ قررت المحكمة أن جميع الدول الأطراف في معاهدة جنيف الرابعة ملزمة بالعمل بموجب أحكام هذه المعاهدة، كما ذكرت المحكمة، ومن أجل ضمان امتثال إسرائيل بالقانون الدولي الإنساني على النحو الوارد في اتفاقيات جنيف.

وكنتيجة لفتوى محكمة العدل الدولية، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا في كانون أول ٢٠٠٦ يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة إنشاء مكتبا لتسجيل وتوثيق الأضرار الناجمة عن بناء الجدار والتي تقع على أشخاص طبيعيين أو اعتباريين، وقد قام الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين ثلاثة خبراء قانونيين لإدارة هذا السجل، من كل من اليابان، فنلندا والولايات المتحدة، وتم تحديد مكتبا لهذا السجل في مقر الأمم المتحدة في فيينا. وبالرغم من قرار إنشاء سجل للأضرار لا ينص على أي لجوء لإجراءات قضائية أو أية أشكال بديلة للتعويض؛ إلا أنه قرار هام لأنه يضع الأساس لمطالبات مستقبلية، ويسلم بمساءلة إسرائيل على انتهاكاتها للقانون الدولي.

مجلس حقوق الإنسان

يتشكل مجلس حقوق الإنسان من ٤٧ عضوا من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والذي خولته الجمعية العامة للأمم المتحدة صلاحية معالجة حالات انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم توصيات حول هذه الانتهاكات. ومنذ ذلك الحين أصبح مجلس حقوق الإنسان هو الوريث لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومن بين الاجتماعات السبعة التي عقدها المجلس، كانت أربعة منها تتعلق بإسرائيل: ثلاث جلسات خاصة حول وضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وجلسة خاصة إضافية حول غزو إسرائيل للبنان في آب ٢٠٠٦. وقد تناولت الجلسة الخاصة الأولى اعتقال إسرائيل التعسفي لوزراء وأعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني، إضافة إلى معالجة تدمير إسرائيل للبنية التحتية المدنية، واهتمت الجلسة الثالثة في تشرين ثاني ٢٠٠٦ بقتل إسرائيل للمدنيين في بيت حانون، وفي الدورة الاستثنائية السادسة التي عقدت في كانون ثاني ٢٠٠٨، تناول المجلس التوغلات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والأوضاع في قطاع غزة جراء الحصار الإسرائيلي؛ وقد وجد المجلس أن هذه الإجراءات الإسرائيلية غير قانونية وطالب إسرائيل برفع الحصار عن قطاع غزة.

كما يقوم مجلس حقوق الإنسان كل أربع سنوات بمراجعة دورية شاملة لسجل حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء الـ ١٩٢، ويتيح هذا الاستعراض الدوري الشامل الفرصة لكل دولة من الدول الأعضاء لمناقشة وبحث الإجراءات المتخذة لتحسين وضع حقوق الإنسان في بلدانهم، وكيف عملوا من أجل الوفاء بالتزاماتهم فيما يخص حقوق الإنسان. وجرى استعراض وضع إسرائيل خلال دورة كانون أول ٢٠٠٨؛ حيث قدم ثلاثون من أصحاب المصالح وذوي العلاقة، ومن ضمنهم منظمات غير حكومية، ومن خلال التوثيق الدقيق لسجل حقوق الإنسان داخل الخط الأخضر، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة؛ قدموا معلومات لتعزيز عملية مراجعة المجلس لوضع إسرائيل، كما اعتمد المجلس على معلومات عبر آليات وهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة خلال عملية الاستعراض وتقييم سجل إسرائيل في مجال حقوق الإنسان.

الإجراءات الخاصة

ومن بين الآليات المتاحة لمجلس حقوق الإنسان للتحقيق وتقديم توصيات محددة بشأن مشكلات البلدان أو القضايا التي تتعلق بتعيين المقررين الخاصين.

المقرر الخاص الرئيس لحقوق الإنسان الفلسطيني هو المقرر الخاص بوضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة الذي تم اعتماده عام ١٩٩٣، وقد قدم أحد عشر تقريرا لمجلس حقوق الإنسان وسلفه المفوضية السامية لحقوق الإنسان. ومنذ صدور فتوى محكمة العدل الدولية عام ٢٠٠٤؛ ترفض إسرائيل الاعتراف بولاية المقرر الخاص بحقوق الإنسان وترفض الإلقاء به.

كان المقرر الخاص، خلال السنوات الأربع الماضية، من كبار منتقدي إسرائيل. ومنذ صدور فتوى محكمة العدل الدولية عام ٢٠٠٤؛ دعا المقرر الخاص لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، السيد جون دوغارد، . دعا المجتمع الدولي مرارا لتعاميه (عبر الإرهاب) وفشله في التصدي لأسباب الجذرية للصراع، كما انتقد الأمم المتحدة لاستمرار مشاركتها في اللجنة الرباعية التي تعتمد مسارا مخالفا لقرار محكمة العدل الدولية، وعلى عدم قيام الأمم المتحدة بمعاقبة إسرائيل على استمرارها في بناء جدار الفصل، كما دعا دول الاتحاد الأوروبي لرفض قبول أية منتجات من إسرائيل يمكنها أن تنتهك قرار محكمة العدل الدولية. وبذلك يكون المقرر الخاص جون دوغارد هو أول مسئول رسمي في الأمم المتحدة يشبه نشاطات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالأبارتهايد، ويصف الجيوب الفلسطينية التي خلقتها إسرائيل بالمعازل المشابهة لـ«بانتوستونات».

وبذلك منع من دخول البلاد في إطار أية مهام للأمم المتحدة، أما المقرر الخاص الحالي، ريتشارد فولك، فقد قام بتحضير أول تقرير له حول حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة في حزيران ٢٠٠٨، وأوصى في تقريره الأول لمجلس حقوق الإنسان؛ بأن تقوم الجمعية العامة بالتوجه لمحكمة العدل الدولية مرة أخرى من أجل البحث عن إرشاد قانوني حول مدى الأخطار التي يشكلها الاحتلال على تحقيق الحق في تقرير المصير للشعب الفلسطيني، واشتملت توصيته أيضا على أن يقوم مجلس حقوق الإنسان بطلب مساعدة مجلس الأمن الدولي من أجل تنفيذ الالتزامات الواردة في فتوى محكمة العدل الدولية عام ٢٠٠٤، وكذلك دعوة حكومة سويسرا، باعتبارها الدولة الراعية لاتفاقيات جنيف، لكي تقوم بعقد اجتماع للدول الأطراف في المعاهدة من أجل استكشاف مسئولياتها في مواجهة إسرائيل لإنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية.

المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام بدون محاكمة والإجراءات التعسفية، والمقرر الخاص بشأن الحق في الصحة، والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لحقوق الإنسان للأشخاص المهجرين داخليا، والمقرر الخاص بالحق في سكن ملائم؛ قاموا بالمشاركة في بعثة مشتركة للمنطقة في عام ٢٠٠٦ وأبدوا ملاحظات حول انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني خلال غزو إسرائيل للبنان في ذلك العام. كما زار إسرائيل في عام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ كل من المقرر الخاص بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والمقرر الخاصة بالحرية الدينية وحرية المعتقد، وقيموا مدى الامتثال لمعايير حقوق الإنسان في المنطقة الخاضعة لسيطرة إسرائيل السيادية. وقد أرسلت ست وستون رسالة ونداء من قبل أفراد ومنظمات غير حكومية؛ من خلال نظام الإجراءات والآليات الخاصة بالأمم المتحدة تلتمس وتطلب القيام بعمل لمعالجة وضع إسرائيل، وردت إسرائيل على أقل من نصف هذه الرسائل.

الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات الدولية

من أهم الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان والتي تلعب دورا في دعوة إسرائيل لتحمل مسئولياتها عن انتهاكاتها لحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وحقه في التعويض؛ لجنة حقوق الإنسان (CHR)، لجنة القضاء على التمييز العنصري (CERD) ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (CESCR)، فخلال الأربع سنوات الماضية؛ قامت هذه الهيئات وغيرها من الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، باغتنام الفرصة لإعادة تأكيد وجهة نظرها القاضية بان إسرائيل

ملزمة بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان بالعمل على توسيع نطاق حماية حقوق الإنسان، وملاحظة ضرورة احترامها لهذه الحقوق في جميع الأراضي والتجمعات السكانية الخاضعة لسيطرتها الفعالة. وهكذا، فإن إسرائيل مدينة بالتزامات قانونية حيال جميع الفلسطينيين، سواء كانوا يعيشون داخل الخط الأخضر أو في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي عام ٢٠٠٧، وبعد سنوات من عدم خضوع إسرائيل للاستعراض الدوري لسجلها ولعدم امتثالها لأحكام المعاهدة الدولية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ قامت إسرائيل أخيرا بالرد على أسئلة لجنة القضاء على التمييز العنصري (CERD) حول معاملة إسرائيل للفلسطينيين الخاضعين لسيطرتها السيادية. وعبرت لجنة القضاء على التمييز العنصري عن قلقها من فشل إسرائيل في تحقيق المساواة وفشلها في تحريم التمييز العنصري في قوانينها الأساسية: مثل قانون الحرية والكرامة الإنسانية لعام (١٩٩٢). وأوصت اللجنة ب«ضمان أن حظر التمييز العنصري وضمان مبدأ المساواة يجب أن يتم سنها كجزء من القواعد العامة وبمنزلة عالية في القوانين الوطنية»، وكذلك لـ«زيادة جهودها لضمان التمتع المتساو بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للمواطنين العرب في دولة إسرائيل...». كما طالبت لجنة التمييز العنصري دولة إسرائيل لضمان أن تعريف دولة إسرائيل لنفسها كدولة يهودية لن ينجم عنه «تمييز منهجي، استثناء، أو قيود أو معاملة تفضيلية على أساس العرق، اللون، النسب، الأصل الاثني أو القومي»، كما دعت إسرائيل لضمان «المساواة في حق الشخص في العودة لبلده وفي حيازة الملكية». وعبرت اللجنة عن قلقها بشأن كيفية قيام مؤسسات مثل الصندوق القومي اليهودي، المنظمة الصهيونية العالمية، إدارة إسرائيل بعمليات إدارة الأراضي، الإسكان والخدمات بطريقة حصرية لمصلحة السكان اليهود، ودعت إسرائيل إلى «ضمان أن هذه المؤسسات مقيدة بمبدأ عدم التمييز خلال ممارستها لمهامها».

وقد اعترفت لجنة القضاء على التمييز العنصري بالحق في الأرض للمجتمع البدوي في النقب، وطالبت إسرائيل بإعادة النظر في بقانون الجنسية والدخول لإسرائيل (نظام مؤقت) والذي يعرقل لم شمل العائلات الفلسطينية، وذلك «من أجل تسهيل لم شمل العائلات على أسس غير تمييزية».

وإسرائيل، بوصفها موقعة على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، من واجبها أن تقدم استعراضا لسجل امتثالها لتلك المعاهدة والامتثال لمراجعة سجلها في مجال حقوق الإنسان كل أربعة سنوات؛ لم يتم استعراض وضعها منذ عام ١٩٩٣، وهكذا تم جدولة هذا الاستعراض ليتم أثناء جلسة اللجنة في تشرين أول ٢٠٠٩، ولكن لم يحدد التاريخ النهائي بعد، وفشلت إسرائيل في مواكبة الاستعراض الدوري أمام لجنة الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، والذي هو عهد إنفاذ هذه الحقوق. وتقرير إسرائيل الثالث لهذه اللجنة كان مقررا أن يتم في حزيران ٢٠٠٨، ولكنه لم يعرض أمام اللجنة. وعبرت اللجنة في تقرير سابق لها عن قلقها من استمرار الاختلاف في معاملة اليهود وغير اليهود، وبشكل خاص معاملة العرب والبدو الفلسطينيين فيما يتصل بتمتعهم بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية داخل الخط الأخضر.

وذكرت اللجنة أن إسرائيل، ومن خلال تشديدها المفرط على أن الدولة هي «دولة يهودية» تشجع على التمييز وتضع المواطنين في منزلة مواطنين من الدرجة الثانية». وقد لاحظت اللجنة الفرق في معاملة المهاجرين اليهود لإسرائيل الذين ينتفعون فورا من قانون العودة الإسرائيلي، وفي معاملة اللاجئين الفلسطينيين الذين تحرمهم إسرائيل من ممارسة حقهم الإنساني في العودة لوطنهم المعترف به دوليا. وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء وضع «الجنسية اليهودية» في القانون الإسرائيلي بوصفه أساسا لمعاملة تفضيلية تقتصر على المواطنين اليهود في دولة إسرائيل.

الأمم المتحدة واللاجئون الفلسطينيون

تشكلت لجنة التوفيق الدولية بشأن اللاجئين الفلسطينيين عملا بقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (III) لعام ١٩٤٨، وكان ينبغي أن تكون هذه وكالة يقضي انتدابها بتوفير الحماية، الإعادة للوطن والتعويض للاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨. وقد تم حل هذه اللجنة في بداية الخمسينات من القرن لماضي تبعا لكل الأسباب العملية ولغياب الإرادة السياسية. ومع أن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأنروا) تقدم المساعدة الإنسانية للاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها (الضفة الغربية، قطاع غزة، الأردن، لبنان وسوريا)، ولهذا فإن اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في هذه المناطق يقعوا خارج نطاق ولاية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، ولولا ذلك لكانت المفوضية مسؤولة عن توفير الحماية للاجئين، والبحث عن حلول دائمة لقضيتهم. وبالرغم من ذلك، فإن الدور الفعال لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، المفوضية السامية والأنروا تعمل معا في التصدي لقضايا تواجه اللاجئين الفلسطينيين والأشخاص المهجرين داخليا. وذلك فيما يتعلق بالضغط على إسرائيل من اجل تنفيذ حق عودة اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم، وبذلك، فهي تلعب دورا هاما؛ هذا الدور يكون غالبا كرد فعل، ولكن استباقيا وبصورة لطيفة في بعض الأحيان.

وتستطيع الأنروا، وجنبا إلى جنب، مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) توفير المعلومات وتقديم التقارير الهامة لتسهيل وظيفة غيرها من هيئات الأمم المتحدة الأخرى، وخاصة فيما يتعلق بالاستعمار الإسرائيلي، هدم البيوت، وسياسة إسرائيل في بناء الجدار الفاصل لأنها تؤثر على اللاجئين الفلسطينيين، ويخلق مزيدا من المهجرين داخليا. ومنذ حرب العراق عام ٢٠٠٣، وإضافة إلى قيام المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بتقديم مساعدة ملموسة للاجئين الفلسطينيين من/في العراق، قامت بالعمل على إشراك السلطات الإسرائيلية والضغط من أجل أن تسمح للاجئين الفلسطينيين الفارين من العراق بدخول الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ هذا بالرغم من أن إسرائيل رفضت ذلك.

تقييم عمل الأمم المتحدة

هذا العام، وبمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، قدم رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، وزير خارجية نيكاراجوا السابق، الأب ميغيل دي اسكوتو بروكمان، قام بتقديم تقييمه للأمم المتحدة بشأن فلسطين:

«أعتقد أن الفشل في إقامة دولة فلسطينية كما وعد بها؛ هو الفشل الأعظم في تاريخ الأمم المتحدة.

فقد مضت ستون سنة منذ طرد أكثر من ٨٠٠،٠٠٠ فلسطيني من بيوتهم وأملاكهم، حيث أصبحوا

لاجئين مقتلعين من وطنهم وأناس مهمشين، ونحن لا نستطيع تجنب السخرية المريرة بأننا في

الشهر القادم سنحتفل بالذكرى الستينية لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي يكرس حق

تقرير المصير لهؤلاء الناس أنفسهم».

الأب دي اسكوتو محق تماما: أنها سخرية حقا، أن المؤسسة التي وجدت لحماية حقوق الإنسان، ومثلها الأعلى هو حق تقرير المصير للشعوب، هي نفس المؤسسة هي التي كانت مسئولة عن تهيئة الفرصة لاقتلاع الفلسطينيين وعن إهمال إنفاذ الحقوق الفلسطينية على مدى سنوات عمرها. ولكن الأمم المتحدة ليست كلها راضية عن ذلك؛ فهناك وكالات مختلفة قامت بالعمل – وعلى درجات مختلفة من الفعالية – من أجل ضمان أن يتم إرساء أساس واضح لما يجب أن يكون عليه الحل العادل. وتلعب منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ومنظمات غير حكومية متضامنة أخرى، ـ تلعب دورا حاسما في التأكيد على أن الأمم المتحدة باقية على عهدها لدعم تطوير «احترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب». وأن البحث في إطار الأمم المتحدة عن حل عادل للصراع يجب أن لا ينظر إليها على أنها ممارسة بدون معزى عملي؛ وأنها جزء من برنامج مترافق مع استمرار الضغط المتنامي للمجتمع المدني، للمنظمات غير الحكومية والدول، وضمن صيغة للعدالة والحرية في زوايا أخرى من العالم. ومنذ صدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية عام ٢٠٠٤؛ فإن التوثيق الهام لسجل إسرائيل في مجال حقوق الإنسان قد أدهشت وكالات الأمم المتحدة؛ هذه التقارير، التحقيقات، السجلات والملاحظات سوف تكون، بلا شك، مادة يتم الاعتماد عليها عند التوجه لمحكمة العدل الدولية مرة أخرى. وبالتالي؛ فإن القرار الهام القادم سيجلب فلسطين خطوة واحدة أقرب نحو الحل العادل، الحل الذي سيكون قريبا أكثر مما نجرؤ على الحديث عن إمكانيته هذه الأيام.

---

* زها حسن هي خبيرة قانونية وناشطة في مجال الدفاع عن حقوق الانسان الفلسطيني، تقيم في بورتلاند، الولايات المتحدة.

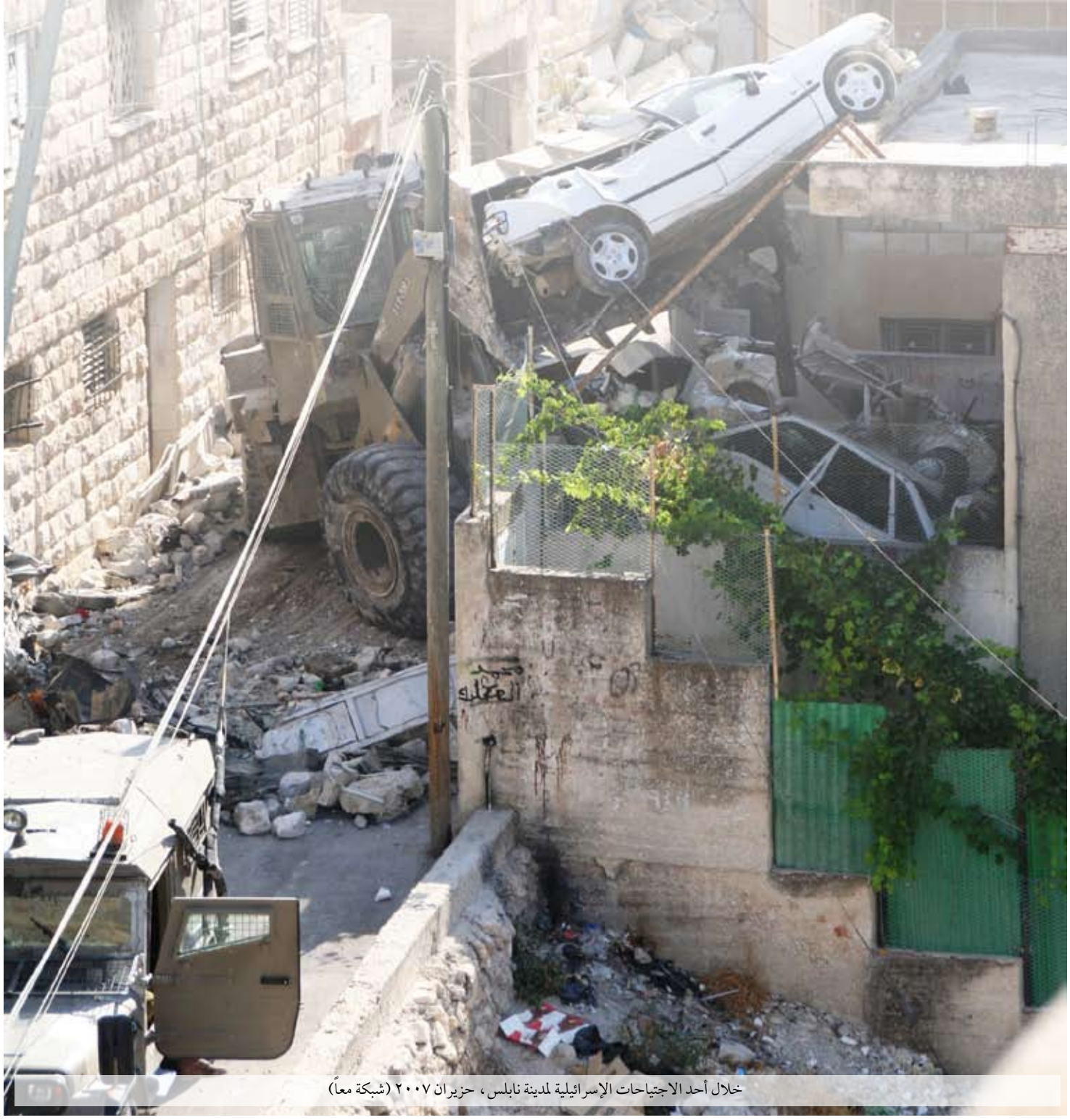

خلال أحد الاجتياحات الإسرائيلية لمدينة نابلس، حزيران ٢٠٠٧ (شبكة معاً)

ستون عاما على حقوق الإنسان - ستون عاما من النكبة

حقوق اللاجئين الفلسطينيين والقانون الدولي اليوم*

إعداد: محمد جرادات**

حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، بما في ذلك حل قضية اللاجئين الفلسطينيين، يشكل بحسب عبارات خبير القانون الدولي والممثل الخاص للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في المناطق الفلسطينية المحتلة اختبارا لمدى التزام (الغرب) بأبسط قواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان المتضمنة فيه.[١]

القانون والسياسة: لماذا بقيت قضية اللاجئين الفلسطينيين بلا حل؟ ولماذا لا يحصل اللاجئون الفلسطينيون على حماية فعالة؟

الأسباب الجذرية: نظام السيطرة الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني هو نظام ابرتهايد/ فصل عنصري، واستعمار إحلالي، واحتلال قمعي يهدف إلى اضطهاد الشعب الفلسطيني، وتجريده من ممتلكاته، وتهجيره.

جذور النظام الإسرائيلي: جذور النظام الإسرائيلي العنصري موجودة في الايدولوجيا العنصرية لحركة الاستعمار الأوروبية التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر. وقد تم تبنيها من قبل الحركة الصهيونية (منظمة الصهيونية العالمية، والوكالة اليهودية، والصندوق القومي اليهودي) وذلك لتبرير مشروعها الاستعماري ولجلب الدعم له، والمتمثل في إنشاء دولة يهودية خالصة لليهود في فلسطين (إسرائيل حاليا، والأرض المحتلة عام١٩٦٧). من هنا، عملت الصهيونية العلمانية–السياسية على إذكاء الأفكار الإيمانية الدينية لدى اليهود؛ مثل فكرة «الشعب المختار»، و«ارض إسرائيل» وتوظفها لخدمة مشروعها الاستعماري الاحلالي والعدواني، والذي يقوم أساسا على فكرة أن اليهود شعب/امة بالمعني السياسي المعاصر، وأنهم يتمتعون دون غيرهم بحق امتلاك فلسطين، أو استعادتها وفق إيمانهم الديني. وفي سبيل ذلك صوروا فلسطين كذبا على أنها «ارض بلا شعب».

تجسيد المشروع العنصري (إسرائيل) ما كان ليكون لولا دعم قوى الامبريالية الغربية خصوصا بريطانيا والولايات المتحدة، وفيما بعد الأمم المتحدة، حيث تجسد هذا المشروع عبر سياسات تنفذ عمليا بالاستيطان وبترحيل السكان قسرا (التطهير العرقي)،[٢] والتي تتبدى في الهجرة اليهودية إلى فلسطين، و الاستيطان اليهودي واسع النطاق فيها، جنبا إلى جنب مع سياسة تهجير الغالبية العظمى من الشعب الأصلي– الشعب العربي الفلسطيني. ان المشروع الصهيوني المتمثل في التطهير العرقي لفلسطين كان قد بدأ قبل اندلاع حرب عام ١٩٤٨، ولكن الجزء الأكبر من مشروع التطهير العرقي آنذاك تم تنفيذه تحت ستار الحرب، والتي تم خلالها تهجير ٧٥٠– ٩٠٠ ألف فلسطيني من السكان الأصلين، وبتفريغ وتدمير ما يزيد على ٥٠٠ قرية فلسطينية من سكانها لغايات إقامة ما أصبح يعرف بدولة إسرائيل والتي أقيمت بعيد الحرب على ٧٨ ٪ من ارض فلسطين التاريخية.

إسرائيل الدولة وارثة ايدولوجيا الصهيونية ومؤسّسَة الممارسات العنصرية: منذ عام ١٩٤٨، يعمل المشرع الإسرائيلي، وحكومات إسرائيل المتعاقبة، بالتعاون مع المنظمات الصهيونية وأدواتها، على تأسيس وتطوير نظام عنصري ممأسس يقوم على خدمة مصالح اليهود وتفضيلهم من جهة، وعلى قمع السكان الأصلين الفلسطينيين ومعاملتهم بدونية بشكل ممنهج من جهة ثانية (انظر أدناه). وتسعى إسرائيل على اضطهاد السكان الفلسطينيين– الشعب الأصلي بطريقة ممنهجة ومن مظاهر ذلك:

* إن التمييز العنصري ضد الشعب الأصلي – الشعب الفلسطيني قد تكوّن، وُأسس من خلال ابتداع ما يعرف بالنظام القانوني للجنسية اليهودية والذي يختلف عن نظام المواطنة الإسرائيلية. الجنسية اليهودية، بموجب قوانين إسرائيل تعبير عن عدم وجود جنسية إسرائيلية لأنها جنسية متجاوزة لأي حدود جغرافية و سياسية. فقانون العودة الإسرائيلي لعام ١٩٥٠ يخول كل اليهود، واليهود وحدهم، بالحصول على الحقوق المترتبة على اكتساب الجنسية وتحديدا حق اليهودي في الدخول إلى ارض إسرائيل (إسرائيل والأراضي المحتلة عام ١٩٦٧)، وباكتساب الحقوق السياسية كاملة فور الدخول إن «الجنسية اليهودية» هذه تتعارض جوهريا مع قواعد القانون الدولي العام ومبادئه ذات الصلة. وعليه؛ فان قانون العودة هو أداة فعالة في يد إسرائيل، فهو يشمل كل اليهود حتى لو كانوا مواطنين لدول أخرى، وبصرف النظر عن رغبتهم في الانضمام إلى تجمع «المواطنين اليهود». والقانون من جهة ثانية، يستثني كل من هو غير يهودي؛ أي العرب الفلسطينيين من حقوق الجنسية.

* منذ أن شرع قانون المواطنة والدخول لإسرائيل عام ١٩٥٢،[٣] وهو ينظم شروط اكتساب المواطنة من قبل اليهود وغير اليهود. وهو يشكل الإطار القانوني الإسرائيلي الذي ابتدع ليخفي في جنباته معيارين أساسهما التمييز العنصري: واحد يكتسب بموجبه اليهودي حقوق المواطنة والجنسية معا، وآخر يكتسب بموجبه غير اليهود حقوق المواطنة فقط.[٤] وبحسب النظام القانوني الإسرائيلي هذا، فان الحقوق الكاملة (حقوق الدرجة الأولى) والامتيازات تكون مستحقة لفئة حاملي الجنسية الإسرائيلية؛ أي اليهود، وغير مستحقة لكل مواطن، أي يحرم منها الفلسطينيون في هذه الحالة.

* لقد منعت إسرائيل ولا زالت تمنع عودة اللاجئين والمهجرين إلى ديارهم بالقوة العسكرية وبالتشريعات. لقد تم إقصاء الفلسطينيين من حق المواطنة في إسرائيل بموجب قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل لعام ١٩٥٢. لقد قامت إسرائيل بإسقاط حق المواطنة عن اللاجئين والمهجرين (إسقاط الجنسية) وبتحويلهم إلى عديمي الجنسية وذلك في مخالفة جوهرية لقواعد قانون توارث الدول (الدول المتعاقبة). وبالإضافة إلى التهجير القسري، والحرمان و/ أو التجريد من الجنسية، قامت إسرائيل بالاستيلاء على ممتلكات الفلسطينيين، وبمصادرة أراضيهم، وبتدمير أكثر من ٥٠٠ قرية فلسطينية في سياق ما اصطلح على تسميته عملية «تطهير الأرض» والتي استمرت حتى العام ١٩٦٠. إن ١٥٠ ألف فلسطيني ممن بقوا في الجزء من فلسطين الذي أصبح يعرف بإسرائيل بعيد عام ١٩٤٨ اخضعوا لنظام عسكري من الفترة ١٩٤٨ حتى ١٩٦٦، تماما كالنظام المطبق حاليا على فلسطيني الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

منذ العام ١٩٦٧ وإسرائيل تعمل على مد نظام الابرتهايد ليشمل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ تحت ستار الاحتلال:

مباشرة بعيد حرب عام ١٩٦٧ قامت إسرائيل بضم أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس الشرقية في خرق واضح وسافر للقانون الدولي. والى جانب ذلك، لا زالت إسرائيل منذ ذلك الوقت تعمل عبر قوانينها الداخلية على منع و/او تجريد سكان شرقي القدس المحتلة من حق الإقامة الدائمة.

بالتحديد منذ اتفاقية أوسلو ١٩٩٣، تطبق إسرائيل على حاملي الجنسية الإسرائيلية، بما في ذلك مستوطني المستعمرات في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ قواعد القانونين المدني والجنائي الإسرائيليين، بينما يطبق على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة قانون عسكري قمعيْ يحد من قواعد القانون الدولي الإنساني الواجب تطبيقه حماية للفلسطينيين تحت الاحتلال. هذا النظام القانوني يستند إلى معيارين أساسهما التمييز العنصري الممأسس ضد سكان الأراضي المحتلة من الفلسطينيين، ويراد له أن يبقى متسترا برداء الاحتلال العسكري المتواصل منذ زمن، وفي نفس الوقت يراد له أن يكون المحرك الذي يخدم إستراتيجية الإستعمار الاحلالي للسيطرة على ما تبقى من فلسطين التاريخية (٢٢٪)، ومنع عودة لاجئي عام ١٩٦٧، وتفريغها من سكانها الأصلين. كما أكدت تقارير ودراسات خبراء محايدين، ومنظمات ووكالات حقوق الإنسان الأممية ان نظام الاحتلال الإسرائيلي يحتوي على عناصر وأنماط متطرفة من الاضطهاد التي تماثل الابرتهايد بما في ذلك الفصل العنصري، والقتل بلا محاكمة وبلا وجه حق وعبر الاغتيالات الموجهة ، والتعذيب، والمعاملة اللانسانية بما فيها هدم المنازل، والاعتقالات التعسفية والسجن، والتضييق على سبل العيش إلى الحد الذي يصل إلى تدمير وسائل العيش كليا أو جزئيا.

الفصل ما بين القانون والعدالة من جهة، والسياسة وصنع السلام من جهة ثانية:

منذ ستة عقود والدبلوماسية الغربية تواصل التواطؤ مع إسرائيل بشأن التهجير المستمر للفلسطينيين من خلال عرقلة إيجاد حلول دائمة مبنية على أساس الحقوق الأساسية، وخاصة حق عودة اللاجئين واستعادة ممتلكاتهم.

إن قواعد حماية الأشخاص من التهجير القسري والطرد عنوة، وحمايتهم في حال وقوع أي منها، كانت متأصلة في القانون الدولي العرفي قبل عام ١٩٤٨، والتي اشتق منها القانون الدولي المنظم للعلاقات الدولية المعاصرة.

– بموجب قانون الأمم فان الوضع القانوني لمواطني منطقة او بلد ما، لا يجب أن يتأثر بتعاقب الدول (أو تغيير السيادة)، فالمواطنون المحليون بما في ذلك من تم تهجيرهم خلال تغير السيادة/ تعاقب الدول، يظلون يتمتعون بحق الحصول على جنسية الدولة الوريثة.

– بموجب معاهدة لاهاي المتعلقة بقوانين وقواعد الحرب البرية لعام (١٩٠٧)، والتي تطبق في حالة الصراع المسلح واصبحت فيما بعد جزءا من القانون الدولي الإنساني، فإنها تحرم الاعتداء على حياة السكان المدنيين وممتلكاتهم، بما في ذلك التعرض للمدنيين التسبب في إيذاء المدنيين أو طردهم عن أماكن سكنهم. وقد جرى العرف على تحميل البلدان المعتدية المسؤولية عن تصرفات جيوشها وملزمة بالتعويض عن كل ضرر نتج عنه خسائر مادية و/أو معنوية.

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية بسقوط النظام النازي، وإنشاء الأمم المتحدة، حدثت نقلة نوعية فيما يتعلق بحقوق اللاجئين، حيث جرى تقنين القواعد العرفية ذات الصلة في القانون الدولي وذلك لتعزيز حقوق الشعوب وتحديد مسؤوليات الدول تجاه الأفراد.

يحرم ميثاق الأمم المتحدة (١٩٤٥) الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة ويؤكد على حق الشعوب في تقرير مصيرها.

– تضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) مجموعة من حقوق الإنسان الأساسية التي يجب أن تتمتع بها الجميع وبالطبع بمن فيهم اللاجئين. ومن بين هذه الحقوق: الحق في المساواة القانونية، حق الملكية، حق تأسيس أسرة، حق في الجنسية، حرية التنقل والإقامة داخل بلد الشخص وخارجه، وحق العودة إليه، والحق في نيل التعويض عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتبكة ومقاضاة مرتكبيها.

– رسخت معاهدة جنيف الرابعة لعام (١٩٤٩) والبروتوكول الملحق بها لعام ١٩٧٦ مسؤولية التزام الأطراف المتنازعة في صراع مسلح بحماية الحقوق الأساسية للمدنين، وبموجب القانون الدولي الإنساني المعاصر يحظر التهجير القسري لشخص او جماعات من قبل قوة محتلة؛ بينما اذا ما تم ترحيل المدنيين مؤقتا لأسباب أمنية او لضرورة عسكرية فانه يجب السماح لهم بالعودة فور انتهاء العمليات العدائية في المنطقة المعينة. وقد صنفت المعاهدة أية انتهاكات لموادها هذه كجرائم حرب.

لعبت الدول الغربية المنتصرة في الحرب العالمية الثانية ، دورا مركزيا ديناميكا في صياغة الوثائق المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتأسيس هيئة الأمم المتحدة. وذات الدول عملت على تشكيل المحاكم العسكرية الدولية (محكمتي نورمبيرغ وطوكيو ١٩٤٥–١٩٤٩) والتي قامت بمحاكمة المتورطين من مرتكبي جرائم النازية وهي التي تبنت مبادئ ١٩٥٠ والتي قدمت معايير المعاصرة لتعريف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ومسؤولية المتورطين في ارتكابها، وحق الضحايا بجبر أضرارهم والتعويض.

ونفس مجموعة الدول العظمى المنخرطة في عملية حل قضية الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني، والأمم المتحدة، وهيئات دولية أخرى، فشلت في تطبيق تلك المعايير والمبادئ بشأن حقوق الفلسطينيين، بل وخذلتهم. فما عملت عليه حيال جريمة تهجير السكان الفلسطينيين– الشعب الأصلي لا يعدو كونه تواطؤ مع الاستعمار الصهيوني خدمة لمصالحها الإستراتيجية حيث:

* رفضت الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، أثناء دراستها للوضع

في فلسطين على ضوء قرب انتهاء مدة الانتداب عليها، الطلب العربي لدراسة إعلان استقلال دولة فلسطين كخيار ممكن، كما رفضت أيضا طلبهم للاستئناس برأي استشاري من محكمة العدل الدولية، في حين شكلت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة خاصة لدراسة الوضع في فلسطين (– U SCOP) وتقديم توصيات لرؤية الحل. وكان معظم أعضاء تلك اللجنة المشكلة من الدول الغربية وحلفائهم والذين كان موقفهم يدفع باتجاه اتخاذ قرار لتقسيم فلسطين إلى دولتين: واحدة عربية واخرى يهودية، رغم انه:

"فيما يتعلق بمبدأ حق شعب فلسطين في تقرير مصيره (...) يظهر بوضوح انه لن يطبق بسبب وجود نية مسبقة لخلق وطن قومي لليهود هناك، ويمكن القول بان نظام الانتداب على فلسطين وخلق وطن قومي لليهود فيهاهو القرار الوحيد من نوعه الذي يجرى مخالفا لذلك المبدأ»[٦]

* تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧ قرارها رقم ١٨١ الذي يوصي بتقسيم فلسطين الى دولتين: واحدة عربية والاخرى يهودية، وبإدارة القدس دوليا؛ وذلك على عكس موقف ورغبةالسكان الأصليين أبناء الشعب الفلسطيني، والدول العربية. وبموجب هذا القرار تم منح اليهود رغم أنهم شكلوا اقل من ثلث السكان وملكوا اقل من ٧٪ من الاراضي نسبة ٥٦٪ من فلسطين، في حين كان نصف سكان الدولة اليهودية المقترحة تقريبا من العرب الفلسطينيين. ورغم التحفظات العربية وغير العربية لأعضاء في الأمم المتحدة والرفض الفلسطيني للقرار تم تبنيه من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة:

«طبيعة مستقبل السلام والنظام في فلسطين والشرق الأدنى بشكل عام ستحدده وتؤثر فيه بقوة طبيعة الحل الذي يقرر وضع فلسطين . وفي هكذا وضع من الهام تجنب التسريع في زيادة الفصل القائم حاليا هناك، الذي من شانه ان يحد من العلاقة بين العرب واليهود في الشرق الأدنى . كما يجب تجنب وضع أسس مغالية في مرحلة خطيرة تمر فيها المنطقة نتيجة للتقسيم باي شكل كان، (...) لان العرب يرون فيه من حيث المبدأ والمحتوى حلا ضدهم، لكن الدولة الفدرالية على كل حال لن تكون ضد الحل اليهودي وستكون لصالح العرب واليهود».[٧]

لكن في ١١/ ٥/ ١٩٤٩ قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن « **إسرائيل دولة محبة للسلام وتقبل الالتزامات المترتبة عليها في ميثاق الأمم المتحدة وستقوم بتطبيقها لذلك تعلن الجمعية بقبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة بدون شروط».**[٨] وبهذا حاولت الدول المتنفذة في الأمم المتحدة ومن خلالها إخفاء قضية الشعب الفلسطيني، رغم أنها ذات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي أصدرت قرار ١٩٤ الذي ينص صراحة على عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم، وتعويضهم عن خسائرهم

المادية والمعنوية. وفجأة تحولت قضية الشعب الفلسطيني إلى قضية تجمع لاجئين هلامي، وليس قضية حقوق فردية وقضية حقوق سياسية وكيانيه وطنية، فأصبحوا «**تجمع لاجئين غير محددة الهوية وليس شعب او كيان سياسي ، وما هي الا مشكلة وليست قضية رئيسية**»[٩] وجرت محاولات متتابعة للأمم المتحدة في باريس ولوزان عام ١٩٥٠ لعقد اتفاقية سلام بين إسرائيل والدول العربية، لكنها في النهاية باءت بالفشل وذلك بسبب عدم وجود إرادة سياسية لدى أميركا وحلفائها للضغط على إسرائيل لفرض احترام القانون الدولي وإلزامها بتنفيذ قرار ١٩٤.

والى يومنا هذا، ما زالت نفس الصيغة السياسية تفعل فعلها؛ فعلى سبيل المثال اتخذ مجلس الأمن (قرار ٢٣٧) بحق عودة اللاجئين بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧ إلى ديارهم، وفي سنة ١٩٧٤ أعادت الجمعية العامة للأمم المتحدة التأكيد والتشديد ضمن قراراها رقم (٣٢٣٦) على حقوق اللاجئين في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم والتعويض عليهم وأكدت فيه أيضا على حق تقرير المصير؛ إلا انه لم يتم بذل جهد حقيقي لتطبيق هذه القرارات. كما انه ومنذ عام ٢٠٠٤، ورغم الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بإزالة الجدار غير القانوني والعنصري في المناطق الفلسطينية المحتلة وإخلاء الأراضي المصادرة، وإعادة الوضع إلى ما كان عليه، إلا أن نفس العقلية الدولية ما زالت تسير على نفس المنوال.

– جهود السلام الحالية بقيادة الولايات المتحدة، وبالتحديد منذ عام ١٩٩٠، تعرقل تحقيق أي تقدم بشأن حقوق المهجرين جراء التهجير المستمر؛ بل وتتنصل من مسؤولياتها حيال حقوقهم بما في ذلك حق العودة الطوعية باعتباره جزءا من جبر الضرر وأساس الحل الدائم. في معادلة السياسة الأمريكية أصبح القانون الدولي والشرعة الدولية لحقوق الإنسان عائقا بدل الاعتماد عليها كوسيلة وركيزة أساسية في سبيل صنع السلام. وقد استبدلت بسياسة «ما يحتاجه الطرفان»، وبالأساس حاجة إسرائيل إلى «دولة يهودية»؛ وبذلك أصبحت حقوق اللاجئين والمهجرين مرهونة بالحاجة والرغبة الإسرائيلية. وبهذا المعنى، أي بانتهاك حقوق اللاجئين، وباعتبارها عائقا أمام السلام، تفصل السياسة، أو دبلوماسية الغرب، ما بين الحل من جهة ومبادئ العدالة محقوق الإنسان من جهة ثانية.

٣– فجوات الحماية والمسائلة: إن تواطؤ الدول الغربية مع نظام إسرائيل (الابرتهايد، الاستعمار الاحلالي، والاحتلال العدواني، يحول دون تطبيق القانون الدولي الإنساني، وقانون حقوق الإنسان، والقانون الجنائي الدولي بفاعلية.

حيث أن تطبيق قانون حقوق الإنسان يصبح ذا معنى فقط في حال تطبيقه واحترامه من قبل الدول ، فقد تم تطوير أدوات واليات كثيرة منذ ١٩٦٠ لتحسين ممارسات الدول، ومن ذلك:

– وضع معاهدات حقوق الإنسان العالمية ومنها: معاهدة إنهاء التمييز العنصري (١٩٦٥)، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦)، ومعاهدة إنهاء التمييز ضد المرأة (١٩٧٩). معاهدة تحريم التعذيب (١٩٨٤)، ومعاهدة حقوق الطفل (١٩٨٩)، والتي كلها تلزم الدول بالامتناع عن كل أشكال التمييز على أساس الجنسية، أو القومية أو العرق أو الرأي السياسي ، أو الدين أو الجنس، كما وتحظر التهجير القسري للأشخاص، وتقرر جبر كل ضرر يلحق اللاجئين والمهجرين وفي مقدمتها حق العودة إلى الديار الأصلية، واستعادة أملاكهم المنقولة وغير المنقولة، والتعويض عليهم ماديا ومعنويا.

– تبنت الأمم المتحدة مبادئ توجيهية إرشادية يمتثل لها أعضائها مثل المبادئ التوجيهية بشأن التهجير الداخلي (١٩٩٨)، وأخرى بشأن إسكان وإعادة المتملكات للاجئين والمهجرين (٢٠٠٥)، وأيضا حول حق الضحايا في جبر ما يلحق بهم من إضرارا جراء انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان (٢٠٠٥) .

– تشكيل محاكم دولية لمقاضاة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتي من ضمنها الترحيل القسري للشعوب (التطهير العرقي)، والتي عززتها معاهدة تحريم إبادة الجنس البشري والمعاقبة عليها (١٩٤٨)، والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري (١٩٧٣)، ونظام روما لمحكمة الجنايات الدولية (٢٠٠٢).

مع أن الشعوب ما زالت تعاني من التهجير القسري، وخاصة في وضع النزاعات المسلحة الحديثة و تلكؤ دول كثيرة عن الالتزام بواجباتها القانونية، فان ملايين اللاجئين والمهجرين قد استفادوا من هذه المعايير الجديدة. والجهود الدولية لحل مثل هذه الأزمات والتي بنيت كانت على هذه التوجيهات والمبادئ كانت فعالة؛ فملايين اللاجئين والمهجرين من افغانستان ، البلقان ، امريكا الوسطى ، شرق تيمور، ورواندا وأماكن أخرى قد عادت إلى ديارها وحصلت ولو جزئيا على حلول لوضعها الإنساني مثل الإسكان وإعادة الممتلكات وإعادة التأهيل . وفي بعض الحالات، تم تشكيل محاكم نتيجة لممارسة الضغط الدولي من قبل بعض الدول الغربية الكبرى لمحاكمة وملاحقة المتورطين في الجرائم مرتكزين على قوة مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان ومطالب الضحايا.

ويلاحظ انه عندما يتم تناول قضية اللاجئين الفلسطينيين فإن الضحايا لا يستفيدون منها كما يجب من الناحية العملية، وتقتصر الإفادة منها على الناحية النظرية. فعملية صنع السلام في الشرق الأوسط تقودها الولايات المتحدة وحلفائها خارج اطر الأمم المتحدة، برغم سيطرتها عليها، ونتيجة لهذه السياسة يلاحظ أن الأمم المتحدة تمر في حالة انقسام بسبب الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. فهيئات/ وكالات ولجان حقوق الإنسان المنبثقة عن الأمم المتحدة ذاتها تؤكد بشكل متكرر على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم الأصلية واستعادة ممتلكاتهم، وتدين انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان والقانوني الإنساني، بينما لا يتم اتخاذ خطوات عملية من قبل مجلس الأمن.

– وعلى سبيل المثال تقوم منذ عام ١٩٩٨ لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية، ولاجتماعية، والثقافية بمراجعة ممارسات إسرائيل بالقياس الى الالتزامات المترتبة على الأخيرة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية CESCR))؛ حيث لاحظت اللجنة وباهتمام بالغ أن القوانين الإسرائيلية (قانون العودة ١٩٥٠، قانون الجنسية/ المواطنة لعام ١٩٥٢، وميثاق المنظمة الصهيونية العالمية لعام ١٩٥٢) قد "**انشات نظاما أساسه التمييز فمن هو يهودي يحصل بشكل حصري على معاملة تفضيلية وفقا لتلك القوانين في حين ان الفلسطينيين وأراضيهم وممتلكاتهم يتم مصادرتها على مستوى عال وبشكل منظم، ويحرم اللاجئون من العودة الى ديارهم الأصلية**».[١٠]

– وأيضا في عام ٢٠٠٧ قامت لجنة الأمم المتحدة لمكافحة التمييز العنصري بمراجعة الممارسات الإسرائيلية وفقا لمعاهدة إنهاء التمييز العنصري (CERD)، فشبهت إسرائيل بنظام فصل عنصري من خلال ممارساتها داخل إسرائيل ذاتها، والأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ والتي أدت إلى تمييز عنصري عرقي نتج عنه تغيير في التركيب الجغرافي– السكاني لبنية البلد.

– وقد عبرت كل الهيئات واللجان الحقوقية المنبثقة عن الأمم المتحدة، ومبعوثوها الخاصون لحقوق الإنسان عن قلقهم الشديد من عدم التزام إسرائيل بالتزاماتها المترتبة عليها والناشئة عن مواثيق ومعاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان، والتي تحمي حقوق الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة،[١١] وقد نبه مبعوث الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى أن الاحتلال الإسرائيلي وممارساته «غير عادي»؛ أي ذا طبيعة فريدة في نوعها، حيث لا ينطبق على هذا الاحتلال المقياس التقليدي (مرحلية الاحتلال) المتعارف عليه وفقا للقانون الدولي وإنما هو نظام مركب من قوة استعمارية تفرض الاحتلال العسكري ويتضمن العديد من أسوأ مركبات نظام الفصل العنصري/ الابرتهايد.[١٢]

كل هذه الحقائق لاقت الإهمال وعدم الاهتمام من قبل الدول الغربية التي لم تحمل إسرائيل أية مسؤولية بناء على معاهدات حقوق الإنسان أو القانون الإنساني أو القانون الجنائي الدولي. كما ولم يتم جبر ضرر أي لاجئ أو مهجر فلسطيني بشكل فعال حتى يومنا هذا.

على أية حال، اللاجئون الفلسطينيون مثل كل لاجئي العالم، يحق لهم الحصول على الحماية الدولية والمساعدة الإنسانية حسب قانون اللاجئين الدولي. هذا القانون الذي وضعه المجتمع الدولي لعلاج نتائج الحرب العالمية الثانية والتي تراكمت خلالها أعداد كبيرة من اللاجئين والمهجرين المدنيين بعد الحرب، حيث أدرك المجتمع الدولي حينها أن اللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية هم عرضة لانتهاك ابسط حقوقهم الإنسانية على عكس المواطنين التابعين لدولة، اذ تنقصهم حماية حكوماتهم.

– بناء على اتفاقية اللاجئين (١٩٥١) والاتفاقية الدولية لعديمي الجنسية (١٩٥٤) فان اللاجئين وعديمي الجنسية لهم حقوق وعلى الدول تلتزم بموجبها بان تساعد وتحمي مبادئ حقوق الإنسان لهؤلاء المستضعفين، ومنها مبدأ عدم الرد/ الإعادة الجبرية، أو الترحيل إلى حيث يمكن أن يواجه الشخص عقابا قاسيا، او حاطا من الكرامة، أو يتسبب في تعريض حياته للخطر؛ فهي ممارسات محظورة تحت كل الظروف. ولهذا الغرض أسست الأمم المتحدة على ضوء التزاماتها بتوفير المساعدة والحماية الدولية للاجئين المفوضية العليا لشؤون اللاجئينUNHCR)) التي يجب ان تتدخل لتقديم الحماية والمساعدة عندما تقصر الدول عن الإيفاء بالتزاماتها وتقديم واجباتها تجاه اللاجئين والمهجرين وعديمي الجنسية.

– بناء على مواثيق حقوق الانسان الدولية والمبادئ الإرشادية لهيئة الأمم المتحدة فان المفوضية العليا لشؤون اللاجئين طورت معايير وإرشادات مبنية على الحقوق من أجل حماية اللاجئين ومساعدتهم على احسن وجه، ومنها البحث عن حلول دائمة – العودة الى الديار الأصلية، واستعادة الممتلكات، والتعويض وإعادة التأهيل – عرفت على أنها أفضل الحلول الدائمة للاجئين بدل الاندماج في البلد المضيف، أو إعادة التوطين في بلد ثالث، وذلك اعتمادا على مبدأ الطوعية (الخيار الحر للاجئ) واحترام دور وحقوق اللاجئين في تحديد الحل الدائم.

ورغم ما ذكر أعلاه، وانطباقه على اللاجئين الفلسطينيين؛ إلا أنهم بقوا خارج دائرة الاستفادة فعليا من النظام القانوني الدولي للاجئين ومن المبادئ الإرشادية التي تتبناها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.[١٣] فسلطات الهجرة واللجوء في الدول لا تستند إلى تلك الحقوق المضمنة في الاتفاقيات الدولية في قضائها حيث تتبنى تفسيرات شتى تمنع تطبيقها على اللاجئين الفلسطينيين،[١٤] وتبقيهم تحت طائلة الطرد والتهجير من البلاد المضيفة وبدون بلد يذهبون إليه، ويعلقون بين الحدود والمطارات أو مراكز التوقيف أو يتركوا بوضع غير قانوني في بلاد لا تعترف لهم بأية صفة قانونية. وفيما ينظر الكثيرون إلى حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم على انه ذو «حساسية سياسية»، فان المنظمات العالمية بدورها هي الأخرى لا توفر للاجئين نظام حماية دولية، كما هو واجب، إلى حين إيجاد حل عادل ودائم لقضيتهم.

مجموعة من طلبة كلية الحقوق/ جامعة القدس في زيارة لمركز بديل .

ما يمكن عمله لحماية وتعزيز حقوق اللاجئين الفلسطينيين

في ظل غياب الإرادة السياسية لدى الدول المتنفذة للعمل على حل إيجاد سياسي مبني على الحقوق، ويشكل ضمانة حقيقية لحقوق اللاجئين الفلسطينيين، فان الفلسطينيين قاموا بحماية حقوقهم بشكل واسع بأنفسهم وعلى رأسها حق العودة إلى ديارهم الأصلية. كما انه يقع على كاهل المجتمع المدني الدولي عبء نصرة القضية الفلسطينية وخاصة مجموعات التضامن ومن بينها الكنائس، والمنظمات الأهلية، النقابات، وغيرها في كل أنحاء العالم؛ فهي مدعوة من قبل المجتمع المدني الفلسطيني وخبراء حقوق الإنسان، للتضامن ودعم الفلسطينيين في حملة عالمية لإعمال دور القانون الدولي وإنفاذه، وذلك لإعادة العدالة والكرامة للشعب الفلسطيني وخاصة اللاجئين منهم.

---

* قدمت هذه الورقة كاملة إلى مؤتمر سبيل باسم مركز بديل، تحت عنوان: «النكبة: الذكرى، الحقيقة وما بعد»، حيث عقد المؤتمر في الناصرة وبيت لحم ، ١٢– ١٩/ ١١/ ٢٠٠٨. هذا ويجري العمل على إصدار كافة الأوراق المشاركة في المؤتمر في كتاب. وللحصول على الورقة كاملة مع مصادرها ومراجعها يرجى التواصل مع مركز بديل.

** محمد جرادات عضو مؤسس لمركز بديل–المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، ومنسق وحدة حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين فيه.

هوامش

١ الامم المتحدة/ المفوض السامي لحقوق الإنسان، تقرير المبعوث الخاص للأمم المتحدة عن حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ، جون دوجارد ، الجلسة الرابعة البند ٢ على الأجندة المعدلة وثيقة للأمم المتحدة رقمA/ 2007/117/4/HRC

٢ لم يستهدف المشروع الصهيوني في فلسطين كغيره استغلال القوى العاملة والإنتاجية للسكان الأصليين، إنما يهدف الاستعمار الاحلالي إلى تفريغ الأرض من الشعب الفلسطيني – السكان الأصلين والحلول مكانهم . انظر على سبيل المثال : Nur Masalha, Expulsion of Palestinians: The Concept of 'Transfer' in Zionist Political Thought, 1882 – 1948. Institute for Palestine Studies, 1992; and, Ilan Pappe, The Ethnic Cleansing of Palestine. Oneworld Publications, 2006 .

٣ بحسب الترجمة الرسمية الإسرائيلية يعتبر عنونة هذا القانون باسم قانون الجنسية خاطئا .
4 Roselle Tekiner, «Race and the Issue of National Identity in Israel»

٥ النظام القانوني المعمول به الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ يحتوي على مزيج من آلاف الأوامر العسكرية الإسرائيلية، وبقايا قوانين عثمانية، وبريطانية، وأردنية، ومصرية .

٦ تقرير لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين (قضية فلسطين) A. UN Doc/3364/9/47 الفقرة ١٧٦ .

٧ المصدر السابق الفصل vii التوصيات (iii) الفقرة ١٠ و ١١ .

٨ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٧٣ بتاريخ ١١ ايار ١٩٤٩ .

٩ كاثلين كريستيسون :
Kathleen Christisson ,Perceptions of Palestine. Their Influence on U.S .Middle East Policy :University of Californian Press ;1999 ,p.94 .

10 E/C.121//Add.27 of 4 December 1998 and E/C.121//Add.90, paras. 12–16 (2003).

١١ ترفض الحكومة الاسرائيلية الالتزام بشكل متوالي بمناقشة التقارير التي تعتني بشؤون الحقوق في الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وتدعي عدم مسؤوليتها عن قضية حقوق الإنسان هناك، للمزيد انظر : ISR/2 of 15/3/A/HRC/WG.6 September 2008

١٢ تقرير جون دوجارد المقرر الخاص للأمم المتحدة : حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ١٩٦٧ : A/HRC/4/17 (29 January 2008); A/HRC/7/17 (21 January 2008).

١٣ انظر ملاحظات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين حول تطبيق المادة ١د من اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ .

١٤ دراسة بحثية قانونية جرت في ٢٣ دولة كشفت ٣ مداخل مختلفة وثمانية تفسيرات لتطبيق اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ على اللاجئين الفلسطينين . كلها استثنت الحماية للاجئين الفلسطينين مع انهم يستحقونها .
للمزيد انظر : سد فجوات الحماية الدولية، الدليل الخاص بحماية اللاجئين الفلسطينيين، الفصل السادس، مركز بديل .

بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
عضو الائتلاف الفلسطيني لحق العودة

إعلان انطلاق ج

كانت تسمى فلسطين... صارت تسمى فلسطين
فلسطين روح الإبداع... والإبداع طريق للعودة

بعد النجاح المميز الذي حققته جائزة العودة على مدارالعامين الماضيين (٢٠٠٧ / ٢٠٠٨)، يعلن بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين عن انطلاق جائزة العودة السنوية للعام ٢٠٠٩ تحت شعار: كانت تسمى فلسطين... صارت تسمى فلسطين. تأتي هذه الجائزة كجزء من جهود مركز بديل الرامية الى تعزيز حقوق اللاجئين الفلسطينيين وفي المقدمة منها حقهم بالعودة الى ديارهم الاصلية، وذلك من خلال تفعيل مختلف قطاعات الشعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية والشتات، واطلاق الطاقات الكامنة. هذا وقد ادخل بديل، على حقول وشروط الجائزة، بالاستناد التقييم والتوصيات ذات الصلة، تغييرات وتعديلات تهدف الى توسيع المشاركة، وتنويع الفئات المستهدفة، ورفع المستوى، وتوضيح الموضوع والغاية. وعليه، فقد جمّد بديل حقلي التاريخ الشفوي، والفيلم الوثائقي، وأضاف حقلا جديدا هو حقل الصورة الفوتوغرافية للفئة العمرية ما دون ١٨ عاما.

شروط عامة

١. على كل مشارك / ة التقيد بكافة شروط المسابقة التفصيلية الخاصة بكل حقل من الحقول، وإن عدم التقيد بها يلغي المشاركة.
٢. لكل فلسطيني / ة الحق في المشاركة في جائزة العودة بصرف النظر عن مكان الإقامة أو اللجوء.
٣. يمنح مركز بديل جوائز نقدية للفائزين بالمراتب: الأولى، والثانية، والثالثة من كل حقل كما يلي:

الجائزة الاولى: ١٠٠٠ دولار امريكي
الجائزة الثانية: ٦٠٠ دولار امريكي
الجائزة الثالثة: ٤٠٠ دولار أمريكي

ويمنح مركز بديل المراتب الثلاث الأولى في حقل الصورة الفوتوغرافية الجوائز التالية:

الجائزة الاولى: كاميرا ديجيتال بقيمة ٤٠٠ دولار بالإضافة إلى جائزة نقدية قيمتها ٤٠٠ دولار
الجائزة الثانية: كاميرا ديجيتال بقيمة ٤٠٠ دولار بالإضافة إلى جائزة نقدية قيمتها ٣٠٠ دولار
الجائزة الثالثة: كاميرا ديجيتال بقيمة ٤٠٠ دولار بالإضافة إلى جائزة نقدية قيمتها ٢٠٠ دولار

٤. يتكفل بديل بطباعة ونشر المشاركات الفائزة، في كتب خاصة أو ضمن إصدارات مركز بديل المختلفة، كما ويكرم أفضل عشرة مشاركات من كل حقل بجوائز تقديرية.
٥. تصدر الأحكام عن لجان تحكيم مهنية ومستقلة عن مركز بديل، ويلتزم بديل بأحكامها وتوصياتها.
٦. لمركز بديل الحق في إستخدام وتحرير ونشر جميع المواد المشاركة، وبالطريقة التي يراها مناسبة، على ان لا ينتقص ذلك من حقوق المشارك / ة الفكرية والأدبية.
٧. آخر موعد لتقديم المواد المشاركة في جوائز العودة هو الإثنين، ١٦ آذار ٢٠٠٩ ويعتذر مركز بديل عن قبول المشاركات بعد هذا التاريخ.
٨. يتم تسليم الجوائز للفائزين والمُكرمين خلال مهرجان جائزة العودة للعام ٢٠٠٩، حيث سيترافق مع المهرجان معرض لأفضل البوسترات والصور الفوتوغرافية المشاركة في الجائزة.
٩. ترسل المواد المشاركة في حقول جائزة العودة على بريد ألكتروني awdaaward@badil.org

إرسال المشاركات

تتم إرسال المواد المشاركة في حقول جائزة العودة على بريد ألكتروني
awdaaward@badil.org
ويلتزم بديل للمشاركين بالتأكيد على وصول المشاركات واستلامها بالبريد الإلكتروني، أو تسلم باليد، أو بالبريد السريع على قرص مدمج (CD)، على عنوان مركز بديل:
مركز بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
بيت لحم، شارع الكركفة، عمارة المجد (بجانب فندق بيت لحم)، الطابق الأول.

للمزيد من المعلومات حول جائزة العودة للعام ٢٠٠٩

يرجى زيارة موقع مركز بديل على شبكة الانترنت: www.badil.org
أو من خلال الاتصال على مركز بديل:
بريد الكتروني: awdaaward@badil.org
هاتف: ٠٠٩٧٢٢٢٧٧٧٠٨٦
فاكس: ٠٠٩٧٢٢٧٤٧٣٤٦

جائزة العودة للصور الفوتوغرافية

تم استحداث هذا الحقل بالاستناد إلى نتائج تقييم جائزة العودة للعامين ٢٠٠٧/٢٠٠٨، حيث خلصت التوصيات إلى أهمية حقل الصورة الفوتوغرافية كمجال للإبداع والتعبير، خصوصا وان الفئة المستهدفة هي فئة الجيل الناشئ (ما دون ١٨ عاما). ويرى بديل أن هذا الحقل سيمنح قطاع الجيل الناشئ فرصة المشاركة بفاعلية في جائزة العودة، خصوصا وان مشاركة هذه الفئة وفرص الفوز في الحقول الأخرى قد تكون محدودة جدا.

موضوع الصورة الفوتوغرافية:
يتمحور موضوع الصورة حول آثار النكبة وتداعياتها، وسبل/ اشكال مواجهة التحديات.

شروط خاصة :
- ان يكون عمر المشترك/ة ما دون ١٨ سنة .
- للمشترك/ة تقديم صورة واحدة فقط للمسابقة.
- يجوز تقديم الصورة ملونة او اسود وابيض.
- ان تكون الصورة على طبيعتها، حيث لا يجوز معالجتها بأي من البرامج الالكترونية.
- لا تحتوي الصورة على نصوص مضافة بما في ذلك اسم المشارك/ة.
- ان تكون الصورة بدرجتي وضوح ودقة عاليتين، وترسل بملف من نوع (jpg) وجودة(dpi ٣٠٠).
- أن تكون الصورة مبتكرة، أصيلة، وحديثة، وان لا تكون قد شاركت بأية مسابقة من قبل.
- لا تعاد الصور المرشحة إلى أصحابها.

موعد وطريقة التقديم:
ترسل النسخة الالكترونية للصورة على ملف خاص، بالإضافة إلى ملف من نوع (word) يحتوي على السيرة الذاتية للمشترك/ة، وشرح مختصر عن الصورة بما لا يتجاوز ٣٥ كلمة. على بريد الكتروني: badil@awdaaward.org

أخر موعد لتقديم المشاركات الإثنين، ١٦ آذار ٢٠٠٩

قيمة الجائزة:
الجائزة الاولي: كاميرا ديجيتال لا تقل قيمتها عن ٤٠٠ في بالاضافة الى ٤٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثانية: كاميرا ديجيتال لا تقل قيمتها عن ٤٠٠ في بالاضافة الى ٣٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثالثة: كاميرا ديجيتال لا تقل قيمتها عن ٤٠٠ في بالاضافة الى ٢٠٠ دولار أمريكي

ويتكفل بديل أيضاً:
طباعة ونشر الصور الفائزة ضمن اصدارات بديل المختلفة.
إقامة معرض خاص بالأعمال المختارة والتي تنطبق عليها الشروط وبالاستناد إلى توصية اللجنة خلال حفل الاختتام وتوزيع الجوائز.
بتكريم أصحاب أفضل عشرة مشاركات بحسب تقدير لجنة التحكيم ويمنحهم جوائز تقديرية خلال حفل الاختتام.

لجنة التحكيم :
ابراهيم ملحم ، علاء بدارنة، لؤي صبابا، رولا حلواني، عاطف الصفدي، عمار عوض.

ائـــزة العـــودة للعـــام ٢٠٠٩

جائزة العودة لقصص الأطفال

موضوع القصة

يتمحور موضوع القصة حول تعزيز مفاهيم الأطفال تجاه حقوقهم عموما، وخصوصا حقهم في العودة الى ديارهم الأصلية التي هجر آبائهم وأجدادهم منها.

شروط خاصة

- أن تكون القصة ملائمة للأطفال من عمر٣ الى ٥ سنوات فقط.
- أن تكون المادة المقدمة مكتوبة بلغة عربية صحيحة.
- أن لا يزيد عدد كلمات القصة عن ١٠٠ كلمة.
- أن تكون القصة أصيلة ، ومبتكرة ، ولم يسبق نشرها بأي شكل من الأشكال .
- من الممكن للكاتب/ة أن يرفق القصة برسومات أو صور أو ملاحظات متصلة بموضوع القصة، سواء كانت من إنتاجه أو إنتاج شخص آخر شاركه العمل و/ أو أجاز له استخدامها لهذا الغرض.
- لا تعاد النسخ المشاركة في المسابقة إلى أصحابها.

تخضع المواد الفائزة للتحرير قبل النشر.

- من الممكن قراءة القصة الفائزة بالمرتبة الاولى في المهرجان.

موعد وطريقة التقديم :

ترسل القصص المرشحة، بملف الكتروني من نوع word فقط مرفقة بالسيرة الذاتية للمؤلف وعنوان الاتصال به، على البريد الالكتروني: awdaaward@badil.org أو تسلم باليد أو ترسل بالبريد السريع على قرص مدمج (CD) الى مركز بديل.

أخر موعد لتقديم قصص الاطفال الإثنين، ١٦ آذار ٢٠٠٩

قيمة الجائزة:

الجائزة الأولي: ١٠٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثانية:٦٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثالثة: ٤٠٠ دولار أمريكي

ويتكفل بديل أيضاً:

- بطباعة ونشر القصص الثلاث الفائزة ضمن اصدارات مركز بديل المختلفة.
- يمنح مركز بديل أصحاب القصص الفائزة ١٠٠ نسخة من الإصدار مجاناً.
- يكرم بديل أصحاب أفضل عشرة قصص، بحسب توصيات لجنة التحكيم ويمنح أصحابها جوائز تقديرية في مهرجان جائزة العودة.

لجنة التحكيم

محمود شقير ، سلمان ناطور ، عيسى قراقع ، زكريا محمد، رناد قبج ، مجدي الشوملي.

جائزة العودة لأفضل بوستر للنكبة

موضوع البوستر

أن يتضمن البوستر المشارك تصميماً فنياً مستوحى من النكبة، والنكبة المستمرة، ويعكس الإصرار على نيل حق العودة.

شروط خاصة

- في حال شمول البوستر على نص مكتوب يرجى اعتماد اللغة العربية كأساس (ومن الممكن إضافة اللغة الانكليزية)
- أن يكون البوستر أصيلاً لم يسبق نشره بأي شكل من الأشكال.
- في حال استخدام الكمبيوتر للتصميم يرجى استخدام ألوان (CMYK)

لا تعاد البوسترات المرشحة إلى أصحابها.

موعد وطريقة التقديم

تقبل البوسترات المرشحة بحجم A٣ (٣٠ x٤٢ سم). وترسل النسخة الالكترونية للبوستر بدرجتي وضوح ودقة عاليتين (High Resolution). (في الحد الأدنى ٢٥٠-٣٠٠) بملف من نوع (.jpg أو .gif). على أن تكون مرفقة بالسيرة الذاتية للمصمم/ة او الفنان/ة على بريد الكتروني:

awdaaward@badil.org أو يسلم باليد او يرسل بالبريد السريع على قرص مدمج (CD) الى مركز بديل.

آخر موعد لتقديم البوسترات الإثنين، ١٦ آذار ٢٠٠٩

قيمة الجائزة

الجائزة الاولي: ١٠٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثانية: ٦٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثالثة: ٤٠٠ دولار أمريكي

ويتكفل بديل أيضاً:

- بطباعة البوستر الفائز بالجائزة الأولى ونشره بأكثر من ٤٠٠٠٠ نسخة توزع في كافة أنحاء فلسطين والمنافي في فعاليات إحياء الذكرى الواحد و الستين للنكبة في أيار ٢٠٠٩.
- إقامة معرض خاص بالأعمال المختارة والتي تنطبق عليها الشروط وبالاستناد إلى توصيات اللجنة، خلال مهرجان جائزة العودة.
- بتكريم أصحاب أفضل عشرة مشاركات بناء على توصيات لجنة التحكيم بتسليمهم جوائز تقديرية في مهرجان جائزة العودة.

لجنة التحكيم

سليمان منصور ، أمية جحا، يوسف كتلو، شريف واكد، مقبولة نصار، نصار ابراهيم، محمد عليان، عمر عساف.

٣. جائزة العودة للأوراق البحثية

موضوع الورقة البحثية :

المرأة الفلسطينية اللاجئة: اللجوء والعودة.

للباحث/ة ان يتناول دور المرأة في مقاومة معاناة اللجوء، وفي رفد مسيرة العودة، سواء كان ذلك بالتركيز على دورها في مجال واحد او اكثر من المجالات التالية: الاجتماعي، السياسي، الاقتصادي، الثقافي/ الابداعي.

شروط خاصة

- أن تكون الورقة البحثية ما بين ٤٠٠٠ الى ٥٠٠٠ كلمة فقط.
- أن تكون المادة المقدمة مكتوبة بلغة عربية صحيحة.
- أن تعتمد منهجية الكتابة الأكاديمية في البحث، وأصول التوثيق وبيان المصادر و المراجع.
- أن تكون المادة البحثية أصيلة فيها من الإبداع والجدة والفكر المستقل، ولم يتم نشرها من قبل.
- أن يحافظ البحث على موضوعيته ويتجنب الباحث/ة اللغة الخطابية والتعابير المشحونة والمواقف المسبقة.
- يحق للأشخاص الذين شاركوا سابقاً بجائزة العودة السنوية أن يشاركوا بالجائزة شريطة أن لا تكون نفس المشاركة السابقة.
- تخضع المواد الفائزة للتحرير قبل النشر.

موعد وطريقة التقديم

ترسل الأوراق البحثية بملف الكتروني من نوع word مرفقة بالسيرة الذاتية للباحث وعنوان الاتصال به/ا، وملخص موجز للبحث لا يزيد على ٥٠٠ كلمة؛ على البريد الالكتروني: awdaaward@badil.org او تسلم باليد على شكل نسخة الكترونية على قرص مدمج (CD) إلى مركز بديل.

أخر موعد لتقديم الورقة البحثية الإثنين، ١٦ آذار ٢٠٠٩

قيمة الجائزة

الجائزة الأولي: ١٠٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثانية: ٦٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثالثة: ٤٠٠ دولار أمريكي

ويتكفل بديل أيضاً:

- بطباعة ونشر الأوراق البحثية الثلاث الفائزة في إصدار خاص أو ضمن إصدارات مركز بديل المختلفة.
- يمنح مركز بديل صاحب/ة البحث الفائز ١٠٠ نسخة من الإصدار مجاناً.
- يكرم بديل أصحاب أفضل عشرة أبحاث، بحسب تقدير لجنة التحكيم ويمنح أصحابها جوائز تقديرية في مهرجان جائزة العودة.

لجنة التحكيم

أ. د. عزيز حيدر، د. اسعد غانم، د. نورما مصرية، د. مصلح كناعنة، أ. شوقي العيسة.

جائزة العودة للقصص الصحفية المكتوبة

موضوع القصة الصحفية

يتناول موضوع القصة الصحفية جانبا من جوانب اللجوء والتهجير المستمر للفلسطينيين، على ان تكون القصة واقعية وليست خيالية، وان يراعي الكاتب/ة الزمان، والمكان، وعنصر المعاصرة في ربط الاحداث، على ان لايفهم من ذلك تقييد الابداع الادبي، او حرية استدعاء/ استذكار احداث سالفة.

شروط خاصة

- ان تتراوح عدد كلمات القصة الصحفية المكتوبة بين ١٠٠٠ – ١٥٠٠ كلمة .
- ان تكون مكتوبة بلغة عربية سليمة ومن الممكن استخدام اللغة العامية بما يخدم القصة.
- أن لا تكون القصة الصحفية قد شاركت في مسابقات أخرى، او نشرت في اي وسيلة اعلامية.
- تخضع المواد الفائزة للتحرير قبل النشر.

موعد وطريقة التقديم

ترسل القصص الصحفية المكتوبة، بملف الكتروني من نوع word فقط، مرفقة بالسيرة الذاتية للباحث/ة وعنوان الاتصال به على عنوان البريد الالكتروني awdaaward@badil.org أو تسلم باليد على قرص مدمج (CD)، او ترسل بالبريد السريع الى مركز بديل.

أخر موعد لتقديم القصة الصحفية الإثنين، ١٦ آذار ٢٠٠٩

قيمة الجائزة

الجائزة الأولي: ١٠٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثانية: ٦٠٠ دولار أمريكي
الجائزة الثالثة: ٤٠٠ دولار أمريكي

ويتكفل بديل أيضاً:

- بطباعة القصص الصحفية الثلاث الفائزة ونشرها ضمن اصداراته او كما يراه مركز بديل ولجنة التحكيم مناسبا.
- بتكريم أصحاب أفضل عشرة مشاركات بحسب تقدير لجنة التحكيم وبمنحهم جوائز تقديرية خلال مهرجان جائزة العودة.

لجنة التحكيم

عبد الناصر النجار ، شيرين أبو عاقلة ، قاسم خطيب، ناصر اللحام، نجيب فراج، خليل شاهين.

القرار ١٩٤ في الذكرى الستين لإصداره

بقلم: تيري رمبل*

يمثل تاريخ ١١ كانون أول الذكرى الستين لاعتماد الجمعية العامة للامم المتحدة قرار ١٩٤ (III). وفي الوقت الذي تم فيه نسيان حصة الأسد من هذا القرار، لا تزال الفقرة ١١ والتي تحدد المبادئ والآليات لايجاد حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين تحتل مكانة مركزية في النقاش حول التوصل الى حل للصراع الاسرائيلي–الفلسطيني.

لقد تمت صياغة القرار ١٩٤ (III) في ما يزيد قليلا عن ثلاثة أسابيع خلال الأشهر الأخيرة من عام ١٩٤٨. وقد أثار النقاش القادة الفلسطينيين والعرب ضد الدولة الإسرائيلية المنشأة حديثا، كما تم تمويهه بعداوات الحرب الباردة والسياسات الداخلية في الولايات المتحدة والنقاش حول حقوق الانسان واللاجئين في الامم المتحدة.

ويمكن ان تعزى المبادئ والآليات الموجودة في الفقرة ١١ من القرار الى نص الاقتراح المقدم في حزيران–يونيو ١٩٤٨، الذي تمت صياغته من قبل وسيط الامم المتحدة حول فلسطين الكونت فولك برنادوت، الذي أوصى الأمم المتحدة بموجبه أن تعترف "بحق السكان الفلسطينيين الذين اجبروا على مغادرة أماكنهم الأصلية بسبب الظروف التي أوجدها الصراع في العودة الى ديارهم دون وضع قيود على استعادة ممتلكاتهم".

إن أصل التوصية يعد غريبا بعض الشيء، إذ أن مشاريع الوسيط لا تعالج أزمة اللاجئين. وقد أيدت كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة التوصية كما قامتا بمتابعة عمل برنادوت عن كثب، إلا أن كلتاهما لم تكن على اتصال مكثف مع الوسيط في الفترة المؤدية الى تقرير حزيران. ويرى البعض أن التوصية قد جاءت نتيجة مشاورات مع مسؤولين فلسطينيين في رودوس في نهاية حزيران، لكنه اجتمع مع المسؤولين الاسرائيليين أيضا الذين أعربوا صراحة عن معارضتهم لعودة اللاجئين الفلسطينيين.

ولكن تجربة برنادوت كرئيس للصليب الاحمر السويدي، ودوره في تأمين الإفراج عن أسرى الحرب خلال الحرب العالمية الثانية، قد تعطي تفسيرا آخر. فقد أعرب كل من الوسيط وفريقه من المستشارين عن قلق بالغ بشأن انتهاكات القانون الانساني الدولي (قوانين لاهاي لعام ١٩٠٧) خلال حرب ١٩٤٨ الجارية في فلسطين. ومن الأمثلة على ذلك تحديدا، طرد الفلسطينيين من قرى المثلث الصغير بالقرب من حيفا، عين غزال واجزم وجبع والتدمير المنهجي لهذه القرى. إن مثل هذا النوع من الحوادث هو ما كان برنادوت يشير اليه في تقرير أيلول الخاص به.

ومن غير الواضح مدى علم برنادوت وتأثره/تأثيره من/على عملية صياغة الإعلان العالمي لحقوق الانسان ومعاهدة اللاجئين، ولكن يمكننا الجزم بأن نشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين قد أضافت الكثير في عملية صياغة الوثيقتين الهامتين، بما في ذلك تضمين حق العودة. هذه التغييرات، تم إجرائها بعد أشهر من إصدار برنادوت لكلا تقريريه.

أما التأثير الأكثر وضوحا، فمن المرجح أن يكون نابع من ميثاق عام ١٩٤٥ الصادر عن المحكمة العسكرية الدولية في نورمبورغ الذي عرّف ترحيل المدنيين على انه جريمة حرب وجريمة ضد الانسانية على حد سواء. وفي السنة التالية، أقرت الجمعية العامة القرار رقم ١٢ الصادر في ٨ شباط ١٩٤٦، مجددا أن "المهمة الرئيسية المختصة بالنازحين هي تشجيع ومساعدة العودة الى بلدانهم الأصلية بشتى الطرق وفي أسرع وقت ممكن".

لقد تعامل برنادوت مع قضية اللاجئين بشكل مفصّل في تقرير أيلول الخاص به، والذي يشير فيه الى حق العودة بما لا يقل عن ٩ مرات. وقد وفّرت خلاصة التقرير الأساس اللغوي للفقرة ١١ من قرار ١٩٤ ((III.

لقد أوصى برنادوت على أنه: "يجب التأكيد على حق اللاجئين العرب في العودة الى ديارهم في الأراضي التي يسيطر عليها اليهود من قبل الأمم المتحدة، كما يجب على لجنة التوثيق الخاصة بالأمم المتحدة الإشراف والمساعدة على عودتهم الى الوطن واعادة التوطين واعادة التأهيل الاقتصادي والاجتماعي ودفع تعويضات مناسبة عن الممتلكات للذين يقررون عدم العودة".

رفضت اسرائيل التقرير علنا. لكن النقاش الدائر في الكنيست كان مبهما نوع ما. ففي البداية، أعرب وزير الخارجية موشيه شيرتوك (شاريت، فيما بعد) عن معارضة حكومته لتوصيات الوسيط حتى وصل الى حد الاعتراف بأن "الاعتراض على ما هو أساسي لا يعد لطيفا أو انسانيا. فهو ببساطة حق الفرد في العودة الى البيت الذي طرد منه بالقوة".

وفي ٢١ أيلول، أي بعد ٤ أيام على اغتيال برنادوت في القدس، قدم الأمين العام للأمم المتحدة التقرير الى الجمعية العامة. وبدأت اللجنة الأولى للجمعية العامة المعنية بالقضايا السياسية والامنية في استعراض التقرير في منتصف تشرين ثاني، إلا ان النقاش أجل لعدة أسابيع. ويعزى ذلك بشكل جزئي الى مخاوف الولايات المتحدة من أن مثل هذا النقاش سيغرق في خضم السياسات الداخلية الامريكية المحتدمة بفعل الانتخابات الرئاسية في تشرين ثاني. في غضون ذلك، تعاونت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على مشروع القرار.

بدأت أخيرا المناقشات الموضوعية حول القرار في منتصف تشرين ثاني بعدما قدمت بريطانيا مشروع القرار. وقد عكست الفقرة المختصة باللاجئين توصيات الوسيط عن كثب. وقد تعرضت مسودة القرار المقدمة من المملكة المتحدة لعدة تنقيحات على مدى الاسابيع التالية، كما تم إسقاط عبارة "اللاجئين العرب" مما جعل من مشروع القرار ينطبق على جميع الاشخاص الذين نزحوا خلال الحرب في فلسطين. كما شملت تعديلات الولايات المتحدة مبدأ خيار اللاجئين الذي شكل موضوعا ساخنا للنقاش بين ممثلي الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في الأمم المتحدة، فضلا عن اشتراط أن يتعايش العائدون في سلام مع جيرانهم. وقد رفضت اللجنة تعديل مقدم من الولايات المتحدة من شأنه الحد من التعويضات لأولئك الذين يختارون عدم العودة. كما رفضت تعديل من غواتيمالا الذي كان من شأنه أن يربط بين عودة اللاجئين واعلان السلام بين الاطراف المتنافسة. كما وافقت اللجنة على اقتراح بريطانيا في اللحظة الاخيرة انه يجب السماح للاجئين بالعودة في اقرب وقت ممكن "عمليا" بدلا من "ممكن". وقد اشتمل تقرير الوسيط على كلا اللفظين في تقريره الخاص بشهر أيلول.

في نهاية المطاف تم سحب المسودات الاسترالية والبولندية التي تدعو أجهزة ووكالات الأمم المتحدة الى "المساعدة في وضع خطط لاعادة توطين اللاجئين والنازحين الفلسطينين وعودتهم الى الوطن على حد سواء حيثما يكون ذلك ممكن في المناطق التي اتوا منها".

قدمت سوريا اثنين من مشاريع القرارات التي تعالج قضية اللاجئين عرضيا: دعا الأول الى إنشاء لجنة دراسة واعداد لمقترحات لانشاء دولة واحدة في فلسطين. و الثانية تدعو للحصول على فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التوصية الصادرة عن الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين "القرار ١٨١". وقد رفضت اللجنة كلا مشروعي القرار، لكن الثاني تم رفضه عن طريق التصويت بنتيجة ٢١ مع و ٢١ ضد وامتناع ٤ عن التصويت.

اجتمعت اللجنة الاولى ٣١ مرة في الفترة الواقعة بين ١٥ تشرين أول و ٤ كانون أول ١٩٤٨. واشتملت الفقرة ١١ من مشروع القرار البريطاني المنقح على ما مجموعه

مسيرة حاشدة في شوارع نيويورك للمطالبة بحق العودة للاجئين الفلسطينيين (المصدر : awda-al . gro)

٧ تغييرات رئيسية. وقد صوَّت الأعضاء على كل تعديل بشكل منفرد قبل التصويت على مشروع القرار ككل. فقد صوّتت ٢٩ دولة لصالح الفقرة ١١ برفع الايدي، فيما صوّتت ضدها ٦ دول، وامتنعت ١٣ دولة عن التصويت. ومن ثم صوتت اللجنة لصالح مشروع القرار ككل. حيث تم اعتماد مشروع القرار بتصويت مسجل بأغلبية ٢٥ صوت مؤيد مقابل ٢١ معارض وامتناع ٩ اعضاء عن التصويت.

في ١١ كانون أول ١٩٤٨، اجتمعت الجمعية العامة لمناقشة مشروع القرار. وكان هناك قلق واضح من أن يفشل المشروع في الحصول على تأييد ثلثي أعضاء الجمعية. وقد حذر الممثل النيوزيلندي من ان "اذا لم تقم الولايات المتحدة بتمرير القرار في ذلك اليوم، سيكون ذلك كناية عن مثال آخر من عجزها".

ومن أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من الدعم، قررت الجمعية العامة قطع كل الإشارات الى خطة التقسيم الخاصة بالامم المتحدة (القرار رقم ١٨١) وتقرير وسيط الامم المتحدة، وتعديل شروط تعيين لجنة التوفيق التابعة للامم المتحدة. لقد كانت الأمم المتحدة من ضمن اولئك الذين عارضوا القرار ١٨١ وتقرير الوسيط. وقد عنى ذلك حذف الجملة الاولى من الفقرة ١١ التي تقر خلاصة الوسيط عن حق العودة. وهذا يفسر لماذا لا يستخدم النص الفعلي للفقرة ١١ عبارة "حق العودة" الذي وجد في تقرير الوسيط. ومع ذلك فقد تم الاتفاق بين مقدمي القرار على أن التغيير لن يؤثر على مضمون الفقرة ١١. علاوة على ذلك، فقد كانت نية الدول العربية إزالة أية إشارة من شأنها أن تشمل الاعتراف بدولة اسرائيل، وليس إسقاط حق العودة. وقد تم تبني القرار ١٩٤(III) بتصويت ٣٥ لصالحه و ١٥ ضده و امتناع ٨ اعضاء عن التصويت. وفي نهاية المطاف قررت الدول العربية التصويت ضد القرار وتشجيع الآخرين على فعل المثل نفسه بعدما تبين أن طلب إسرائيل لعضوية الأمم المتحدة قد وضع بين أيدي مجلس الأمن. إلا أن أي من الاصوات المدلى بها ضد القرار لم تتعلق بالفقرة ١١.

قامت لجنة التوفيق الدولية حول فلسطين UNCCP التي انشئت لتسهيل تنفيذ القرار ١٩٤ بصياغة عدد من الأوراق لتسهيل هذا الامر. بيد أن اللجنة أعدت في عام ١٩٥٠ ورقة شاملة عن معنى الفقرة ١١. و قد توصلت اللجنة الى ٦ استنتاجات رئيسية، جاءت على النحو التالي:

أولا: ينطبق مصطلح لاجئ على جميع الاشخاص الذين نزحوا خلال الحرب في فلسطين.

ثانيا: يملك اللاجئون الحق في ممارسة حرية الاختيار بشأن مستقبلهم.

ثالثا: يملك اللاجئون الحق في العودة الى ديارهم وليس فقط الى وطنهم.

رابعا: ينبغي على اللاجئين الراغبين في العودة تقديم ضمانات مُسبقة عن عزمهم العيش في سلام. وتحتفظ اسرائيل بحق ممارسة الفيتو على الحالات الفردية على اساس ادلة من الافعال الماضية.

خامسا: تلتزم اسرائيل بحماية حقوق العائدين وتلتزم الدول العربية المضيفة بضمان تمكين اللاجئين من حرية الاختيار.

سادسا: ينبغي أن يتمكن اللاجئين من العودة الى ظروف مستقرة وان مثل هذه الظروف اوجدتها اتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩.

ولخصت مستندات اضافية أن للاجئين حق فردي في كل من استعادة الممتلكات والتعويض، على ان ينطبق ذلك على كل من اللاجئين والعائدين واولئك الذين يختارون عدم العودة، وانه ينبغي دفع التعويضات عن خسارة الممتلكات والاضرار اللاحقة بها.

بعد ٦٠ عاما، لا تزال اسرائيل تنازع على اهمية القرار ١٩٤ (III) في حل قضية اللاجئين الفلسطينيين ومعنى الفقرة ١١. ويوضح تاريخ نص القرار واوراق عمل لجنة التوفيق الدولية حول فلسطين UNCCP واعادة النظر في القانون الدولي في عام ١٩٤٨ معنى الفقرة ١١ بشكل لا لبس فيه. حيث يملك جميع اللاجئين الفلسطينيين الحق في العودة الى ديارهم التي هجروا منها واستعادة ممتلكاتهم والتعويض، تكون جميعا خاضعة للخيار الطوعي الحر للاجئين أنفسهم.

تؤكد الملاحظات الحديثة لعام ٢٠٠٧ للجنة الختامية للامم المتحدة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري على أهمية الفقرة ١١ في حل قضية اللاجئين الفلسطينين في يومنا هذا. وقد كررت اللجنة الاعراب عن قلقها ازاء "حرمان العديد من الفلسطينيين من حقهم في العودة الى اراضيهم واستعادة ممتلكاتهم وأراضيهم في اسرائيل". كما دعت اسرائيل الى "ضمان المساواة في حق الفرد في العودة الى دياره واستعادة ممتلكاته". واخيرا أكدت على أن أهمية القرار ١٩٤(III) الفقرة ١١ تكمن في انه يعيدنا الى المبادئ الأولى التي توفر الأساس للحل القائم على الحقوق والمساواة والحريات الأساسية للجميع.

---

* تيري رمبل مرشح لنيل درجة الدكتوراة في كلية العلوم السياسية في جامعة اكستر، المملكة المتحدة. رمبل هو عضو مؤسس في بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، وعمل سابقا منسقا لوحدة الأبحاث والمعلومات فيه.

فلسطين على أجندة السياسة الخارجية الأمريكية: ما موقعها بالضبط؟

بقلم: نـورا عريقـات*

قام المدافعون عن حقوق الانسان الفلسطيني بالغاء الكونغرس الامريكي كعامل ايجابي مؤثر في حياة الفلسطينيين. بالفعل، فإن المدافعين عن حقوق الانسان الفلسطينية كانوا مضللين بالسيل الغامر من التشريعات المتحيزة والموجات المتواصلة من المساعدات العسكرية الموفرة لاسرائيل. لكن صرف الكونغرس الامريكي لا يعد بالخيار الجيد. فعلى الرغم من قدرة القاعدة الشعبية والصحافة والنشطاء القانونيون على انتقاد السياسة الخارجية المريكية في الشرق الاوسط، فان مثل هذه الجهود المرجوة لا يمكنها تغييرها على الأغلب. على العكس من ذلك، يمكن للكونغرس أن يعكس المكاسب التي يحققها هؤلاء المدافعون. إن حصد مكاسب القاعدة الشعبية والصحافة والمناصرة القانونية تتطلب استراتيجية تشريعية مكملة.

في الوقت الحاضر لا وجود لتلك الاستراتيجية. وعدم وجودها دليل صارخ على انعدام حضور فلسطين في قمة الكابيتول. تذكر فلسطين في مبنى الكابيتول والكونغرس في حالة ربطها بالخطر المحدق بأمن اسرائيل الذي يلوح في الافق المتمثل في سوريا وايران.

الكونغرس والسياسة الخارجية

على ما يبدو، فإن المجال الذي يغطيه الفرع الاداري، وبالاخص في الفترة الاخيرة، يقوم بممارسة السيطرة الحصرية على السياسات الامريكية الخارجية . لذلك، فإن الكونغرس يمارس تأثيره على جدول عمل الرئيس للسياسة الخارجية من خلال "قوة المال" او السيطرة التامة على الميزانية القومية، وبصفته الرقيب على الميزانية القومية يملك الكونغرس القدرة على انهاء الحرب كما فعل في حرب فيتنام عام ١٩٧٣، ودعم مشاريع اعادة البناء والاصلاح كما فعل في اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وأن يقوم بفرض الاحكام والعقوبات على الدول الأخرى كما فعلت مع النظام العنصري السائد في جنوب افريقيا عام ١٩٨٥. وعلى عكس الفرع الاداري، يعد الكونغرس موقع للمارسات السياسية.

لقد كان دور الكونغرس في الصراع الفلسطيني الاسرائيلي ذو اهمية قصوى حيث قام بتقديم الدعم التام والشامل لاسرائيل. هذا النوع من الدعم غير المشروط لقوة استعمارية معرفة دوليا جعلت من اسرائيل المستقبل (بكسر الباء) الاكبر للمساعدة الاجنبية الامريكية منذ عام ١٩٧٦، والمستقبل الكلي الاكبر منذ الحرب العالمية الثانية. وقد قام الكونغرس بتجديد دعمه المادي لاسرائيل، الأمر الذي كان مصيريا لبقاء تلك الدولة منذ اواسط السبعينات من القرن الماضي، في وقت كانت فيه غير قادرة على موازنة دفعاتها المالية دون الحاجة الى اقتراض رأس المال. في ١٦ آب ٢٠٠٧، وقعت الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل مذكرة تفاهم لمدة ١٠ سنوات بمبلغ ٣٠ مليار دولار امريكي بشكل مساعدات عسكرية لاسرائيل والتي تشكل ٢٥ ٪ زيادة على منحة ال ٢٤ مليار دولار السابقة. ووفقا لاقوال وزارة الخارجية الامريكية، فإن الهدف من هذه الزيادة هو الحفاظ على الوجود الاسرائيلي العسكري القوي في الشرق الاوسط.

وستخضع هذه المساعدة لموافقة الكونغرس بشكل سنوي، الا انه من غير المرجح أن يكون هنالك اي نوع من الاعتراض. اذ لم يسبق للكونغرس ان رفض تقديم اي نوع من المساعدة الموجهة لاسرائيل. وعندما قلل الكونغرس من جملة المساعدات المقدمة لاسرائيل، لم يكن للتقليص شأن بسجلها الدامي الخاص بحقوق الانسان. وتتحكم القوانين الامريكية ومن ضمنها القانون ١٠٢-٣٩١ و١٠٨-١١، والتي تمنع استخدام المساعدات الامريكية في الاراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة، والتحكم في اعمال تصدير الاسلحة، التي تمنع استخدام المساعدات الامريكية في اي عمل يشكل خرق لحقوق الانسان، تتحكم في منح المساعدات لاسرائيل. على الرغم من ذلك، فإن كون المساعدة الممنوحة لاسرائيل تمنح على شكل دعم للميزانية من حكومة الى حكومة، دون الاخذ بالحسبان اية مشاريع محددة، ولأن الأموال هي أموال تمويل، ليس هناك من طريقة لاثبات انه لم يتم استخدامها في خرق المادة ١٠٢-٣٩١ او المادة ١٠٨-١١. وهذا يوحي بأن المساعدة الممنوحة لاسرائيل سواء كانت اكبر او اقوى يمكن ابداء الاعتراضات على استخدامها في الاراضي الفلسطينية المحتلة او في انتهاكات لحقوق الانسان.

إن غياب الجدل حول انتهاكات حقوق الانسان الممارسة من قبل اسرائيل في الكونغرس الامريكي يعكس الانعدام الفعلي للحضور الفلسطيني في مبنى الكابيتول. ان هذا الانعدام الفعلي للحضور الفلسطيني لا يرجع للمساهمة الفلسطينية الهامشية في الاهتمامات السياسية والجغرافية الامريكية في المنطقة فحسب، بل كذلك الى عدم توفر جهد جماعي تشريعي يدافع عنها. ولهذا السبب، فإن الفلسطينيين يتم التعريف عنهم والتحدث باسمهم من قبل المنظمات في الاجتماعات القممية. من ناحية تذكي التهديدات الاقليمية الموسعة ومن ناحية اخرى تهديد الامن الاسرائيلي.

فلسطين كما وصفت من خلال سوريا وايران

منذ الاجتياح الامريكي للعراق، أصبح طرح اسم سوريا وايران أكبر مما كان عليه في السابق، ويعلى اجندة الولايات المتحدة الامريكية الخاصة بالشرق الاوسط. وقال كبير مجلس اعضاء الشيوخ السيناتور ريتشارد لوغار في خطابه الافتتاحي في الجلسة الخاصة بالعلاقات الخارجية:

"ان وضع استراتيجية اوسع نطاقا في الشرق الاوسط هو الموضوع الاكثر الحاحا بالنظر الى أن تدخلنا في العراق قد ادى الى تغيير جذري في ميزان القوى في المنطقة، وبصفة خاصة سقوط نظام صدام حسين السني الذي فتح المجال لايران لتسعى لتأثير اكبر بكثير في العراق. ايران المدعومة في تحالف مع الحكومة الشيعية في العراق او الدولة الشيعية المنفصلة في جنوب العراق والتي ستشكل تحديات خطيرة للملكة العربية السعودية والاردن ومصر وغيرها من الحكومات العربية. ايران تضغط على جدول اعمال واسع في الشرق الاوسط في ظل وجود نتائج غير مؤكدة لانتشار الاسلحة والارهاب وامن اسرائيل وغيرها من المصالح الامريكية. ولا بد من ان ننظر في كيفية تأثير اي منحى نعتمده في العراق على النفوذ الاقليمي لايران".

وكما هو الحال في ايران، فإن الكونغرس يعاتب سوريا لدورها في زعزعة الاستقرار في العراق. ومثل ايران يعتبر الكونغرس سوريا واحدة من اعتى الدول الراعية للارهاب. ان الاستهتار بسوريا وايران بوصفهم رعاة للارهاب وتشكيلهم تهديدا لاسرائيل وفي حالة ايران شبح الاسلحة النووية الذي يلوح في الافق، قضية استشرت بين اعضاء الكونغرس قبل وقت طويل من غزو العراق.

في عام ٢٠٠٣، قام أعضاء مجلس الشيوخ باربرا بوكسر وريك سانتوروم بعرض قانون محاسبة سوريا "س ٩٨٢" والذي اقره الكونغرس بسرعة. من ضمن امور أخرى سعى مشروع القانون الى وقف الدعم السوري للارهاب، ودعا سوريا الى وقف هذا الدعم عن طريق اغلاق مكاتب حماس وحزب الله والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامة في دمشق. اذ تعتبر الجماعات المذكورة اعلاه تهديدا على اسرائيل وعلى استقرار المنطقة.

وفي اوائل آب ٢٠٠٧، عرض بارني فرانك رئيس لجنة الخدمات المالية لمجلس النواب قانون تمكين العقوبات الخاص بايران الذي يأذن للدولة والحكومات المحلية بتصفية الشركات التي تعمل في قطاع الطاقة الايراني ويمنح الحماية القانونية لصناديق المعاشات التقاعدية ومدراء الصناديق المتبادلة الذين يختارون التصفية. يعد مشروع قانون فرانك واحدا فقط من العديد من التدابير التي تهدف الى تجميد البرنامج النووي لايران ورعايتها للمجموعات المدرجة على قائمة وزارة الخارجية الامريكية للمنظمات الارهابية. تشير جماعات الضغط الداعمة لهذه الاجراءات الى ان التهديد الايراني بمحو اسرائيل عن الخارطة هو دافعهم الاساسي.

يعد حزب الله ومجموعة واسعة من الجماعات الفلسطينية المستفيدين الرئيسيين من دعم سوريا وايران. ونتيجة لذلك، غالبا ما يذكر الكونغرس الفلسطينيين في هذا السياق بصفتهم ممثلين غير عقلانيين محفزين بالكراهية ومتمكنين من قبل سوريا وايران. وكما وصفها غاري اكرمان رئيس اللجنة الفرعية لمجلس النواب عن الشرق الاوسط وجنوب اسيا، انه في مواجهة الازمة الانسانية في مايو ٢٠٠٧ كانت حماس لا تملك سوى استراتيجية واحدة الا وهي: "لا تكتفي بالوقوف هكذا، اقتل بعض اليهود".

يستهدف الكونغرس الفلسطينيين بصفتهم امتداد لسوريا وايران في المقام الاول عن طريق تسليط الضوء على الجماعات الاسلامية مثل حماس والجهاد الاسلامي. اما السياسيون الامريكيون سواء في الكونغرس او خارجه، فإنهم يتمكنون من التمييز بصورة فاعلة بين هذه الجماعات الاسلامية وبقية الشعب الفلسطيني المتحضر والمعتدل.

في جلسة للجنة الفرعية الخاصة بالشرق الاوسط وجنوب اسيا بعنوان المساعدة الامريكية للشعب الفلسطيني يتساءل الرئيس اكرمان: "ماذا نفعل لتعزيز وتشجيع تنامي هذا النوع بالتحديد من الشعب الفلسطيني المهتمين بالحضارة، والناس المهتمين برفاه جيرانهم وعائلاتهم وامنهم؟ دعوني اسأل هذا السؤال الجرئ ،هل هناك فلسطينيون معتدلين؟ وفي حالة وجدوا، ما السبيل الى الحصول على المزيد منهم؟

مما لا شك فيه ان الرئيس اكرمان وزملاؤه متفقين في الاراء عند الاجابة على هذه الاسئلة. حيث يقومون بتحديد المعتدلين بين الجماعات السياسية غير الاسلامية والقادة غير الاسلاميين. ومن المرجح ان يكون الرئيس الفلسطيني محمود عباس من العرب القلائل الذين يتبنون سياسة التفاوض والتعايش. وعلى الرغم من ان عباس انتخب رئيسا عام ٢٠٠٥ ، الا ان الكونغرس لم يعتبره النموذج العربي او الفلسطيني حتى الانتخابات الشعبية لحماس. قبل النصر الانتخابي الذي حققته حماس كانت الفكرة المأخوذة عن ابو مازن بأنه زعيم غير فعال لحكومة فاسدة وغير خاضعة لمسائلة مجلس الوزراء. وقد اصبح موضوع الفلسطيني الجيد في مقابل الفلسطيني السيء جلي عندما اصبح من الواضح ان هزيمة حماس تستلزم دعم زعامة فلسطينية بديلة. اما النظر في المظالم المشتركة والانصاف لجميع الفلسطينيين وسياسات الفصل العنصري الناجمة عن الاحتلال الاسرائيلي فليس خيارا. عوضا عن ذلك يدين الكونغرس اولئك الذين يقبلون السلوك الاسرائيلي بجرعات معتدلة على انه جيدون واولئك الذين يرفضونه ككل انهم سيئون. وفي الوقت ذاته لا يزال الكونغرس يعمل لادامة اسطورة اسرائيل على انها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الاوسط .

فلسطين كما وصفت من خلال اسرائيل

لا يزال السرد الاسرائيلي عن كونها الامة المهددة والبلد المحاصر في بحر من الاعداء - كما هو تعريفها لذاتها منذ انشائها- قائم، وله تأثير كاسح في الكونغرس، على الرغم من ان الاسرائيليين انفسهم يتساءلون عن حدود مثل هذا السرد. ان عدم تجريم اسرائيل في الصراعات الحديثة في الشرق الاوسط هو اوضح مثال على حالة اسرائيل غير الخاضعة للجدل بصفتها كيان مهدد، على الرغم من حقيقة انها بالفعل القوة النووية الوحيدة في الشرق الاوسط. وخلال احدث هذه الصراعات، حرب تموز ٢٠٠٦، قام الكونغرس بالقاء اللوم على حزب الله على الدمار الذي اصاب لبنان وسقوط الضحايا من المدنيين.

ان تصور الكونغرس لاسرائيل على انها عالية عن الجرم يحدد ايضا كيف يقول اعضاء الكونغرس قصة فلسطين والفلسطينيين. وفي سياق سوريا وايران، فالفلسطينيون اما جيدون او سيئون. وحين يتحول المنظور الى الرواية الاسرائيلية فأن الفلسطينيون يصبحون ضحايا تصميمهم.

الكونغرس الامريكي على دراية بتاريخ انشاء اسرائيل على ارض فلسطين وتشريد اللاجئين الفلسطينيين، وهو عدد من اللاجئين يقارب ال ٧ مليون شخص اليوم. في الجلسة الاستماعية للجنة الفرعية الخاصة بالشرق الاوسط وجنوب اسيا هنالك وجهان لعملة واحدة: اللاجئون الفلسطينيون واللاجئون اليهود. افتتح الرئيس اكرمان في بيان نصه الافتتاحي بأن اقر ما يأتي:

"بالنسبة للفلسطينيين فإن موضوع اللاجئين يجسد قضيتهم اكثر من اي شيء اخر. اذ يحمل عبء التجريد والغضب الجماعي الموجه ضد اسرائيل، مع شعورهم بالاحباط لعدم قدرة زعمائهم على حل الازمات الوطنية، وشعورهم بأنه تم التخلي عنهم من قبل العالم على الرغم من حقيقة ان ملايين اللاجئين الفلسطينيين يتلقون خدمات يومية من الاونروا... بالنسبة للفلسطينيين فان مسألة اللاجئين تربط بين ١٩٤٨ و١٩٦٧ و٢٠٠٧ وسلسلة متواصلة من المآسي".

ويوجه الرئيس اكرمان غضبه تجاه التسليم غير المقيد بالسرد الفلسطيني مع الشغل الشاغل بتامين دولة اسرائيل كدولة يهودية. يقول اكرمان: "بالنسبة للاسرائيلين فأن الاثار المترتبة على الديمغرافيا، تجعل المطالب المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين تبدو وكأنها لا تدعو الى تحقيق العدالة بل الى الانتحار". ويوفق النائب اكرمان وصفه للخسارة الفلسطينية بالخسارة التي المت باللاجئين اليهود في الشرق الاوسط. ثم يعاتب الدول العربية لعدم استيعاب اللاجئين كما فعلت اسرائيل مع اللاجئين اليهود في الشرق الاوسط وكما فعلت دول اخرى مع اللاجئين. على نحو فعال، فإن المشكلة هنا، ليست في طرد الفلسطينيين، بل في كونهم اشخاص غير مرغوب فيهم في البلاد المضيفة لهم.

يسأل النائب اكرمان الشاهد الدكتور شبلي تلحمي استاذ معهد انور السادات للسلام والتنمية في جامعة ميريلاند :"لدي سؤال، هل يتم اعتبارهم من البشر الاقل شأنا؟" استجابة للامتناع المستمر لعضو الكونغرس، يحاول الدكتور تلحمي مناقشة قضايا مسؤولية اللاجئين التي يثيرها النائب اكرمان "بقدر ما تحاول فتح قضية المسؤولية على ما يبدو للبعض انه في عام ١٩٤٨ بعد ان قام العالم المتحضر من خلال الامم المتحدة بخلق دولة اسرائيل، تعرض لهجوم العالم العربي ومؤدية بذلك الى ظهور جميع هؤلاء اللاجئين الذين فروا الى البلدان التي هاجمت اسرائيل. وبذلك فأنها تتحمل المسؤولية في اذهان الكثيرين وانا من ضمنهم لبدء الاحداث التي ادت خلق اللاجئين في المقام الاول . وهذا ما يختص بالمسؤولية. اما ان هؤلاء اللاجئين تم توطينهم في العديد من البلدان وتتم معاملتهم بشكل غير متساوي على انهم مواطنين درجة ثانية لانهم ليسوا مواطنين على الاطلاق، فسأعود الى سؤالي، هل هم بشر اقل شأنا؟" يجيب النائب اكرمان على سؤاله بنفسه عندما يقول " انهم محتجزون في هذه الحالة ليتم استخدامهم كبيادق سياسية".

يخلص النائب اكرمان الى ان الحل " ليس في اجبار شخص بالحب للخروج منه" (اللاجئين الفلسطينيين الذين يتوقون الى العودة) بل باغرائهم "بعرض اخر لا سيما عرض اكثر جاذبية وتوفر" (في تسوية دولة فلسطينية مستقلة الى جانب اسرائيل او اعادة توطينهم في بلد ثالث).

ان الفكرة السائدة ان العرب والقادة الفلسطينين هم الذين يتحملون مسؤولية المعاناة الفلسطينية وان المسؤولية لا تطال اسرائيل هي فكرة واسعة الانتشار. في جلسة استماعية تختص بالمساعدة الامريكية المقدمة للفلسطينين، يفسر النائب مايك بنس كبير اعضاء اللجنة الفرعية المختصة بالشرق الاوسط وجنوب اسيا: "هذه الحالة المحيرة نكبت الفلسطينين لبعض الوقت الان. اذ يفضل بعض قادتهم شن حرب على بعضهم البعض وعلى اسرائيل عوضا عن انشاء مجتمع تحمى فيه الحقوق والحريات الاساسية. في ما بين الاستبداد والتطرف بالتأكيد يجب ان يكون هناك حضارة عربية محدثة في الانتظار لتظهر". وفي حين يلقي النائب اكرمان باللوم على العرب للنفاق السياسي، يشير النائب بنس الى عدم وجود حضارة. يتشارك كلا النائبين في التصور المركزي القائل بان السياسات الاسرائيلية لا علاقة لها بقضية

التتمة ص (٢٨)

نضال الكنائس الأمريكية من اجل تحقيق العدالة في فلسطين/إسرائيل

بقلم: دافيد وايلدمان*

تطبيق القانون الدولي في فلسطين/إسرائيل

«إننا نشجب نظام حياة يكرس الظلم، باعتباره عملا لا أخلاقيا، ونؤمن بأن العدالة الدولية تتطلب مشاركة الشعوب جميعا. إننا نتوجه الى الأمم المتحدة وهيئاتها ومحكمة العدل الدولية، كأجدر هيئات عاملة من أجل تحقيق عالم تسوده العدالة والقانون». (من المبادئ الاجتماعية لكنائس الميثوديست المتحدة.

منذ عقود، تعمل كنائس الميثوديست المتحدة مع كنائس أخرى، ومجموعات حقوق إنسان، وأطراف في المجتمع الدولي العريض من أجل مناصرة قرارات الأمم المتحدة، ومعاهدات حقوق الإنسان، ومواثيق القانون الدولي، كقاعدة أساسية للسلام الدائم للجميع. وبناء على هذا التوجه القائم على الحقوق، فإن إنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة يشكل خطوة ضرورية أولى من أجل تحقيق المساواة والأمن المتبادلين بين الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. جدير بالذكر هنا، بأن الوضع في فلسطين، بموجب مواثيق القانون الدولي، ليس صراعا متكافئا بين طرفين متساويين، ولكنه حالة أبارتهايد واحتلال واستعمار.

وتعترف المبادئ الاجتماعية لكنائس الميثوديست المتحدة، التي توجه بدورها الكنائس الأعضاء، بالتباين الحاصل في توزيع القوة العسكرية والاقتصادية في أنحاء متفرقة من العالم. وتؤكد على ضرورة العمل من أجل إحقاق تقرير المصير للشعوب الأخرى: «إننا نؤكد الحق والواجب في أن تقرر الشعوب مصيرها وقدرها. ونطالب القوى السياسية الرئيسية الى استخدام القوة اللاعنفية من أجل تعزيز حق تقرير المصير السياسي، الاجتماعي والاقتصادي لشعوب أخرى، أبعد من مجرد الاهتمام بمصالحهم الخاصة» (الفقرة ١٦٥B).

تلعب الكنائس في الولايات المتحدة بوجه عام، دورا مركزيا في النضال من أجل العدالة، بما في ذلك الجهود المبذولة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي العسكري للأراضي الفلسطينية المحتلة. بيد أن الكنائس الأمريكية لا تسير في تجاه واحد في هذا السياق، حيث تختلف آراؤها تجاه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

فالمسيحيون–الصهاينة هم أشد المناصرين والداعمين للمستوطنات الإسرائيلية القائمة بخلاف القانون على الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما تعارض بعض الكنائس توجيه أي لوم أو انتقاد لحكومة إسرائيل، فيما تركز جل لومها وانتقاده على المقاومة الفلسطينية العنيفة.

في ذات الوقت، فإن العديد من رعايا الكنيسة يناضلون ضد الانتهاكات الطويلة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويطالبون المجتمع الدولي بالوقوف الى جانب المواطنين الفلسطينيين وحمايتهم. بشكر مثير، فإن أعضاء كنائس الميثوديست المتحدة وآخرون ممن يتبنون نهج شامل يقوم على أساس حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي، يهاجمون (بفتح الجيم) على أنهم منحازون، ومعادون لاسرائيل وحتى لا ساميون. وإن أردنا أن نكون اكثر وضوحا، فإن حركات حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، يتعرضون لهجوم أكبر على مواقفهم وتضامنهم ضد القمع.

لكنائس الميثوديست المتحدة تاريخ طويل في العمل من أجل المجموعات المقموعة والمضطهدة، ومن أجل الدفاع عن حقوق الإنسان والقانون الدولي. ففي العام ١٩٦٠، أعلن المؤتمر العام لكنائس الميثوديست في بيان عام بناء مركز للكنيسة في مقر الأمم المتحدة في نيو يورك. لقد استخدم مركز الكنيسة هذا، منذ ذلك الحين، كمكان لتجمع الشعوب في مواجهة الحكومات المنتهكة لحقوق الانسان، ومن اجل تحميلها مسؤولية أعمالها بموجب معايير حقوق الإنسان والقانون الدولي.

وفي الوقت الذي ناضلت فيه الكنيسة نضال الشعوب في أفريقيا من أجل نيل استقلالهم في عقود الستينات، السبعينات والثمانينيات، كانت إسرائيل، بشكل مثير، تدعم أنظمة الابارتهايد في أفريقيا، وتشرع في ذات الوقت، في بناء مشروع كولونيالي نشط من خلال إقامة المستوطنات، وتفرض سياسات الأبارتهايد في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

مواجهة المساعدات العسكرية الأمريكية العملاقة لإسرائيل

تمنح المساعدات الأمريكية لإسرائيل، كل عام، أكثر من أية دولة أخرى. وتحصل إسرائيل على ما يقترب من ٢–٣ بليون دولار كمنح من دافعي الضرائب الأمريكيين، تصلها كعتاد حربي وأسلحة أمريكية الصنع، وعليه، فإن معظم الأموال تذهب الى شركات الأسلحة الأمريكية في الواقع. وتعد الأخيرة من أكبر المناصرين والداعمين لأعضاء الكونغرس من كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي.

بدورها، رفعت كنائس الميثوديست المتحدة العديد من الأسئلة حول المساعدات الأمريكية العسكرية، وعدم استبدالها بمساعدات للتنمية الاقتصادية في دول العالم. ويشمل كتاب القرارات للعام ١٩٦٨ على وثيقة دراسة حول الشرق الأوسط، تتعرض للمرة الأولى لقضية بيع الأسلحة لشعوب في منطقة الشرق الأوسط.

ومنذ العام ١٩٧٦، تبنى المؤتمر العام قرارات تنادي جميع أعضاء كنائس الميثوديست المتحدة بمعارضة ومناهضة السيل الجاري للأسلحة من مختلف الجهات الى منطقة الشرق الاوسط. وتنص المبادئ الاجتماعية على: «إن عسكرة المجتمعات لا بد وأن تواجه وأن تتوقف؛ الصناعة، البيع، ونشر التسلح يجب أن يقلص ويسيطر عليه».

ولكن، مدفوعات ضرائب الدخل من قبل مسيحيي الولايات المتحدة تدعم الاحتلال العسكري والأبارتهايد بطرق التفافية. بالإضافة إلى ذلك، فقد منح أعضاء في كنائس الميثوديست المتحدة استثماراتهم في عدد من الشركات التي تقوم بصفقات تجارية من شأنها تعزيز انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني. وفي الوقت الذي نرى فيه عشرات القرارات التي تدعم الحقوق المتساوية للفلسطينيين والإسرائيليين على السواء، فإن الملايين من استثمارات الكنائس تأتي في الواقع على حساب المعاناة الفلسطينية.

لقد كتب العهد الجديد ضمن سياق العهد الروماني الاستعماري، الذي اتصف بالتمييز والاحتلال العسكري لفلسطين، كما حدث في في غمرة مقاومة مسلحة نشطة ضد هذا الاحتلال والاستعمار. وإذا أردنا أن ندرك معنى الكتاب المقدس ونصوصه ليومنا هذا، فإنه من الجدير الاستماع إلى الفلسطينيين الذين يواجهون نفس نظم الاحتلال العسكري، والسيطرة الاستعمارية على أراضيهم، والتمييز والأبارتهايد الحاصل بحقهم.

إن أحد الأهداف للإدارة العامة لكنائس الميثوديست المتحدة – الدائرة العالمية هو «السعي لتطبيق العدالة، الحرية والسلام». إنه، اذا، القلب النابض لكنائس الميثوديست المتحدة. كما تعبر عن نوع التضامن المطلوب في هذه الأيام: «سنشارك الشعوب المقموعة في برامج اقتصادية، اجتماعية وسياسية، من أجل السعي لبناء العدل والحرية، والسلام لدى المجتمعات». وبدلا من لوم الضحية، وطرح الصدقات عليها، يجب الوقوف متضامنين بالكامل مع الشعوب المقموعة، وتتبع خطواتهم من أجل نيل العدالة. إن النداء الموجه من قبل مئات منظمات المجتمع المدني الفلسطيني من اجل عمل لا عنفي يتمثل بمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، يجسد مثل هذا الطلب من أجل العدالة.

وتبقى أحد «النظم غير العادلة» التي يجدر بنا تحديها اليوم هو الاستخدام الأمريكي لحق النقض– الفيتو في هيئة الأمم المتحدة. ومنذ العام ١٩٧٠، فإن نصف عدد المرات التي استخدم فيها حق النقض –الفيتو كان بهدف عرقلة المجتمع الدولي من انتقاد إسرائيل وهجماتها على المواطنين الفلسطينيين. وثلث هذه الاستخدامات، من اجل عرقلة انتقادات المجتمع الدولي لنظام الابارتهايد في جنوب أفريقيا. لقد أعادت الولايات المتحدة الكرة تلو الأخرى، من أجل حماية الاحتلال العسكري والنظام الاستعماري من النقد الدولي وفرض العقوبات عليه، والتي أدت إلى دفع ثمن باهظ من المواطنين في جنوب أفريقيا وفلسطين.

لقد أعلن المؤتمر العام لكنائس الميثودست المتحدة في العام ٢٠٠٨: «إن كنائس الميثوديست المتحدة تطالب الولايات المتحدة، كعضو دائم في مجلس الأمن، بقبول سلطة قرارات مجلس الأمن، وبالأحجام عن التصويت ضد هذه القرارات، والالتزام بقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وأيضا القرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، وفتاوى محكمة العدل الدولية التي توفر صيغة للحل الدائم والشامل لهذا الصراع».

وكما هو الحال في حركة مناهضة الابارتهايد والكنائس والجامعات واتحادات العمال، التي سارت على درب المقاطعة وسحب الاستثمارات، كمعايير لا عنفية، أخلاقية، واقتصادية، من أجل إنهاء المساعدات غير العادلة للأبارتهايد في جنوب أفريقيا، فإن الكنائس والنشطاء اليوم يعملون اليوم من أجل خوض فعاليات لا عنفية وأخلاقية مثل سحب الاستثمارات من أجل إنهاء المساعدات المكرسة للانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان بموجب ما نص عليه القانون الدولي.

كنائس الميثوديست المتحدة، الاستثمارات وسحبها

منذ عدة سنوات، ينص كتاب المبادئ التوجيهية لكنائس الميثوديست المتحدة: «تنطبق هذه المعايير على سياسة كنائس الميثوديست المتحدة، بإداراتها العامة، ووكالاتها، ومؤتمراتها السنوية، وصناديقها، والكنائس المحلية الأعضاء، حيث يجب استثمار المال.. بطريقة لا تدعم، بشكل مباشر أو غير مباشر، انتهاكات حقوق الإنسان. كما يجب على الإدارة العامة والوكالات، أن تعطي اهتماما واعتبارا خاصين لحقوق الإنسان». (كتاب التدريب، ٢٠٠٤، ٧١٦).

ولسنوات خلت، كان خطاب الكنيسة في تعاملها مع عدد كبير من الشركات يحرص على ضمان العدالة الاجتماعية بمشتقاتها المختلفة، باستثناء بارز للتطرق لاحتلال إسرائيل العسكري.

وفي أعقاب المؤتمر العام في ٢٠٠٤ وقراراته، تم التأكيد على معارضة المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، ومتابعة الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية بخصوص الجدار في تموز ٢٠٠٤، والقاضية بأن الجدار الإسرائيلي الفاصل ينتهك القانون الدولي. لقد بدأت الكنائس المشيخية، والجامعات وعدد من الحركات الشعبية، بمطالبة الشركات بالتوقف عن الاستفادة من الاحتلال الإسرائيلي العسكري، كما كانت الحملات في حركة مناهضة الاباتهايد والتضامن مع شعب جنوب أفريقيا.

لقد كان المؤتمر العام في نيو اينغلاند وفريجينا أول من تبنى عملية سحب الاستثمارات من الشركات المستفيدة من الاحتلال العسكري، وبناء المستوطنات بموجب مبدأ «الاستثمار المسؤول اجتماعيا». ويتضمن في هذا المبدأ معايير لا عنفية، أخلاقية واقتصادية، تهدف الى تغيير السلوك غير العادل ووقف الربح من مثل هذا السلوك. وقد نجح نشطاء الكنيسة في الحصول على منح لكتابة رسائل وأقروا عدد من القرارات بهذا الشأن.. لقد كانت المؤسسات الاقتصادية داخل الكنيسة نادرا ما تخوض في حملات لسحب استثمارات من الشركات، أما الحركات الشعبية المطالبة بسحب الاستثمارات فقد تنامت بشكل كبير، وهو ما قاد بدوره الى أعداد أكبر من الكنائس والصناديق الى تبني النهج نفسه.

مثل هذه الحركات الشعبية، والجهود اللاعنفية الأخلاقية تسعى لوقف

متظاهرون في سان فرانسسكو يتضامنون مع الشعب الفلسطيني (تصوير : حسن الحملاوي)

متضامنون أجانب يعترضون دبابة إسرائيلية متجهة لمقر المقاطعة في مدينة رام الله، شباط ٢٠٠٢ (تصوير : أسامة السلوادي)

الأرباح الناجمة عن مساعدة الاحتلال، والمساعدة العسكرية المساهمة في تكريس الاحتلال العسكري الإسرائيلي، والمستوطنات، والتهجير المستمر بحق الفلسطينيين. بيد أن المؤتمر العام بوجه عام، نادرا ما تبنى قرارات مقاطعة لشركات محددة. وقد حدثت بعض السوابق في القرارات كما هو الحال مع شركة دوتش شل أويل Dutch Shell Oil لدعمها نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا، وشركة نيستلي Nestle لتصنيعها غذاء خطير للأطفال، وشركة جي. بي. ستيفنز JP Stevens لضلوعها في تعذيب عمالها وغيرها من الشركان.

في أواخر العام ٢٠٠١، كان الفرع النسوي والدائرة العالمية من بين المنظمات الكنسية القليلة التي دعمت وساهمت في انشاء الحملة الأمريكية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، من اجل الانعتاق من الاحتلال ومنح حقوق متساوية بموجب القانون الدولي. وتضم الحملة الأمريكية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي اليوم، حوالي ٢٥٠ منظمة، تحاول تغيير مسار السياسة الأمريكية تجاه حل الصراع في الشرق الأوسط. وتبنت الحملة بدورها أيضا سحب الاستثمارات منها منذ العام ٢٠٠٢.

نمو وتزايد النداء من أجل سحب الاستثمارات

من عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠٠٧، تبنت عشرة مؤتمرات عامة سنوية قرارات تنادي في سحب الاستثمارات من شركات تستفيد من الاحتلال الاسرائيلي. كما أجرى المؤتمر العام السنوي في نيو اينغلاند بحثا مستفيضا ونشاطا نوعيا أكثر من أي مؤتمر آخر. فبعد أن تبنوا قرارا في العام ٢٠٠٥ بخصوص سحب الاستثمارات، عملوا بعدها على تأسيس فريق أبحاث مهم لتحديد وتوثيق حوالي ١٠٠ شركة تدعم أو تربح من الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنات، أو أية انتهاكات أخرى للقانون الدولي. ثم قاموا بعدها بكتابة الرسائل للعديد من هذه الشركات للتوقف عن أي نشاط في الأراضي الفلسطينية المحتلة ينتهك القانون الدولي. وفي بعض الحالات، اعترفت هذه الشركات بمسؤوليتها. وفي حزيران من عام ٢٠٠٦، وضع أعضاء كنيسة الميثوديست المتحدة في نيو اينغلاند قائمة بأسماء ٢٠ شركة رفضت تغيير سياستها على قائمة سحب الاستثمارات منها. وقد شكل هذا نموذج عمل فاعل لكنائس أخرى. لقد كان البحث الذي جرى مشتركا ليس فقط للكنائس في الولايات المتحدة، وإنما أيضا للاتحادات العمالية، والنشطاء في أوروبا والفيليبين.

المؤتمر العام للميثوديست ٢٠٠٨

يجتمع المؤتمر العام لكنائس الميثوديست المتحدة مرة كل أربعة سنوات، وهو الجسم الوحيد المخول بالتحدث بلسان الكنيسة كلها. وكنائس الميثوديست المتحدة عبارة عن كنيسة عالمية حيث ينتشر نحو ٢٥-٣٠٪ من أعضاءها في دول جنوب أفريقيا، أوروبا، والفيليبين. وتقوم المبادئ التوجيهية على توجيه نشاطات وخطط الكنيسة، ووكالاتها والكنائس المحلية الأعضاء. وخلال المؤتمر العام للميثوديست في العام ٢٠٠٨، تم تقديم ورقة تطالب المؤتمر العام الذي انعقد بين ٢٢ نيسان و ٢ أيار في فورت وورث تكساس بسحب الاستثمار. وتم التطرق الى أن سحب الاستثمار هو الخطوة الأخيرة ما لم تستجب الشركات التي تنتهك حقوق الإنسان الى الطلبات. وقد رفضت اللجنة المالية هذه الطلبات لسحب الاستثمار باستثناء واحدة حول السودان. الأمر الذي قاد الى حملة من الاحتجاج والانتقاد من العديد من الأطراف على عدم سحب الاستثمار من إسرائيل. كما إن سحب الاستثمارات لم يكن يستهدف إسرائيل، وإنما الشركات الأمريكية التي تنتهك القانون الدولي، وتستفيد من الاحتلال الإسرائيلي.

لقد كان هدف هذه الانتقادات التي تتهم الكنيسة باللاسامية هو ثني الكنيسة عن الشروع بأعمال لا عنفية كسحب الاستثمارات. لقد عارضت العديد من الجهات الاقتصادية في الكنيسة سحب الاستثمارات لاعتبارات اقتصادية، وفي موقع على الانترنت تمت كتابة موقف لها حول هذا الموضوع، وحاولت فيه الفصل بين الحالة في إسرائيل والحالة في السودان. وفي الوقت الذي طرحوا فيه حدوث أزمة إنسانية في السودان، فإنهم لم يذكروا أي شيء يتعلق بحدوث أزمة إنسانية في فلسطين. في ذات الوقت، أكد آخرون على ضرورة وضع طلبات سحب الاستثمار من الشركات التي تربح من الاحتلال الإسرائيلي، وبناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي الوقت الذي وضع فيه المؤتمر العام في نيو اينغلاند قائمة بأسماء نحو ٢٠ شركة لسحب الاستثمارات منها، فقد قام بعض المانحين بزيادة أعداد الشركات على هذه القائمة لتصل الى ٦٣٣ شركة.

وللحصول على رؤية أوضح في المؤتمر العام، يجدر بنا التطرق إلى المذكرات المقدمة حول فلسطين-إسرائيل. فقد كانت كل المذكرات المنحازة إلى إسرائيل والمتجاهلة لحقوق الفلسطينيين قد قدمت بيد أفراد وقد رفضت على الفور. فيما تم تمرير جميع المذكرات المنحازة لفلسطين بنجاح، وهي مذكرات أيدت الحقوق الفلسطينية بموجب مواثيق القانون الدولي.

واذا نظرنا الى مجمل القرارات التي اتخذها المؤتمر العام، فإننا نعي أنه رغم أن الأخير قد قرر بعدم تطبيق سياسة عامة لسحب الاستثمارات تطبق على جميع الكنائس، فإنه جعل من موضوع سحب الاستثمارات نقاش لكل جهة ووكالة وكنيسة محلية على حدة لتقرر ما تفعله.

مجلس الكنائس العالمي يشارك في النضال

لقد شاركت الكنائس العالمية في النضال ضد الاستعمار والابارتهاد في جنوب أفريقيا، ابتداءا من العام ١٩٦٨. كما تم حينئذ اتهامها بمساعدة والوقوف الى الإرهابيين على هذا الموقف. وكان من بين ما يسمى بالإرهابيين الرئيس السابق نلسون مانديلا، والحكومة الحالية لجنوب أفريقيا، ومنظمة المؤتمر الوطني الأفريقي. على الرغم من هذا الاتهام، فقد لعب مجلس الكنائس العالمي دورا أخلاقيا كبيرا في أجل تحقيق العدالة في جنوب أفريقيا، ومواجهة الانتهاك الشديد في حقوق الإنسان.

كان مهما أن ينأى مجلس الكنائس العالمي عن المشاركة في برامج للحوار تكرس الاستعمار، والشروع في برامج لمواجهة انعدام العدالة والعمل على احقاق العدل والسلام الدائم للجميع، ووضع برنامج عمل لإنهاء الاحتلال العسكري وانتهاكات حقوق الانسان من خلال النشاطات اللا عنفية والأخلاقية.

في حزيران ٢٠٠٧، اجتمع نحو ١٣٠ ممثلا عن الكنائس في فلسطين، وأرجاء مختلفة من العالم في العاصمة الأردنية عمان، من أجل مناقشة «إعلان عمان: الكنائس معا من أجل السلام والعدالة في منطقة الشرق الأوسط»، والذي عكس الى حد كبير النداء الطارئ الذي وجهه المسيحيون الفلسطينيون.

ومنذ اجتماع الجمعية العامة لمجلس الكنائس العالمي في بورتو أليغري- البرازيل، فإن عددا من الكنائس الأمريكية قد اجتمعت مع المسيحيين الفلسطينيين من أجل سماع مطالبهم بالشروع بنشاطات لا عنفية اقتصادية والعمل على إنهاء المساعدة للاحتلال الإسرائيلي الوحشي والاستعمار المستمر. وبالفعل فقد تزايدت النشاطات اللاعنفية التي بادرت اليها الكنائس بما فيها كنيسة الميثوديست المتحدة في مواجهة الشركات المتعاقدة مع الاحتلال الإسرائيلي، وكتابة الرسائل، وعقد الاجتماعات مع إدارات هذه الشركات. كما أقرت العديد من القرارات تتعلق بعضها بشركة كاتر بيلار Caterpillar وشركة أي تي تي ITT وشركة موتورولا Motorola وشركة يونايتد تيخنولوجيز United Technologies.

لقد طالب مجلس الكنائس العالمي في إعلان عمان بتضمين هذه التوصيات على الشركات الخمسة المذكورة أعلاه وضمان تطبيق معايير اقتصادية عالمية لا عنفية من مختلف الكنائس في العالم. وحتى هذه اللحظة لم تقد هذه النشاطات الى تغيير ملموس في سياسات الشركات المذكورة، ولكن العديد من المستثمرين فيها يحاولون اليوم عمل الكثير من الجهود لوقف الانتهاكات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، ومحاسبة الشركات الضالعة في هذه الانتهاكات.

مسيرة العدالة في فلسطين- اسرائيل

في ١٠ حزيران ٢٠٠٧، شارك العديد من أعضاء الكنيسة مع الحملة الأمريكية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي بالإضافة إلى نحو ١٠٠ مجموعة أخرى في حراك وطني من أجل وقف الدعم الأمريكي بجميع أشكاله للاحتلال الإسرائيلي وانتهاكات حقوق الإنسان منذ ٤٠ عاما. وتضمنت هذه المطالب إنهاء الدعم الأمريكي للاحتلال العسكري الإسرائيلي وإنهاء الاحتلال على السواء. لقد تجلت هذه الجهود في الاستهداف المستمر لشركتي كاتربيلار وموتورولا. وطالما أن موتورولا شركة تصنع الأجهزة الخليوية المستخدمة بيد الجيش الإسرائيلي والمستوطنين، فإنها أكثر عرضة لحملة المقاطعة من قبل المستهلكين. بيد ان المقاطعة ما زالت مبكرة للكنائس، أكثر من سحب الاستثمارات، وهي بحاجة الى مجموعات ذات قطاع أكبر من المستهلكين، وليس فقط المستثمرين.

إن إنهاء الدعم الأمريكي للاحتلال الإسرائيلي لن يحدث بقرار واحد، وسيتطلب الكثير من الجهود التي تبذل على هذا الصعيد، من قبل الكنائس والجهات المعنية الأخرى ذات القواعد الشعبية الكبيرة. وللتلخيص، نقول:

أولا: الكنائس ذات القواعد الشعبية التي نادت بسحب الاستثمار تتحرك الآن من أجل تطبيقها على المستوى المحلي والمناطقي، وتستمر في الضغط باتجاه تنظيم عملية كنسية واسعة النطاق في هذا السياق.

ثانيا: على الصناديق الكنسية ومستثمرين آخرين تسهيل البحث المعمق على الشركات المتعاقدة مع الاحتلال الاسرائيلي والمستوطنات والأفراد على السواء.

ثالثا: تعمل المؤسسات الكنسية على إصدار قرارات للضغط على الشركات لتغيير سلوكها غير العادل أو لتوثيق رفضهم في الحد الأدنى.

رابعا: بدأ العديد من أعضاء الكنيسة بالضغط على إدارة الصناديق الكنسية التي تستثمر في شركات تستفيد من الاحتلال العسكري، بأنهم غير معنيون بتخصيص استثماراتهم في هذه الشركات. قبل عشرين عاما، قاد نفس التحرك الى استثناء الشركات العسكرية من استثمارات الصناديق الكنسية.

خامسا: ككنائس شاركت في التوقيع على إعلان مجلس الكنائس العالمي في عمان، فإنهم يركزون الآن على شركات محددة مثل كاتربيلار وموتورولا، من خلال العديد من النشاطات، وكتابة الرسائل ومطالبات بالمقاطعة وسحب الاستثمارات.

سادسا: ربط معارضة الاحتلال العسكري في فلسطين مع رفض الاحتلال العسكري في العراق. لأن العديد من الشركات مستفيدة من الوضعين.

سابعا: وفود الى فلسطين- إسرائيل من طواقم المستثمرين الكنسية. فعندما يجتمع هؤلاء مع مناصري حقوق الإنسان الإسرائيليين والفلسطينيين، والتجار الفلسطينيين، سيعلمون بحقيقة الأمر، ويستطيعون عندئذ دعم الاقتصاد الفلسطيني. وجدير بالتنويه، إلى أن «الاستثمار الايجابي» ليس بديلا عن سحب الاستثمارات ولكن كلا الأمرين ضروريين.

وأخيرا: ان الحملة الكنسية لمواجهة الابارتهايد والاستعمار والاحتلال المؤثر على حياة الفلسطينيين، من خلال دعم العديد من النشاطات اللا عنفية آخذة بالتوسع. إن مشاركة مجلس جنوب أفريقيا للكنائس في الحملة الأمريكية الراعية لرحلة مواجهة الابارتهايد في تشرين ثاني ستعزز من مشاركة الكنائس في العمل على موضوع المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات لمسافة طويلة.

---

* دافيد وايلدمان هو الأمين التنفيذي لحقوق الإنسان والعدالة العرقية في الإدارة العامة لكنائس الميثوديست المتحدة-الدائرة العالمية. ساهم وايلدمان كذلك في تأسيس الحملة الأمريكية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، ويشغل حاليا رئيس مشارك للجنتها الموجهة.

الجمعيات الأهلية الفلسطينية في لبنان: إلى أي حدّ استفادت من التجربة السابقة؟

بقلم: أحمد مفلح*

تدور الفكرة الأساسية في هذه المقالة حول الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. ونظراً إلى الوضع الاجتماعي الفريد (والمأساوي) الذي يعيشه أبناء هذه المخيمات، يتطلب الأمر، قبل الدخول في صلب هذا الموضوع مباشرة، التوقف، ولو قليلاً، عند بعض وجوه هذه المعاناة.

إضافة إلى ذلك، سوف نجيب في هذه العُجالة على بعض الأسئلة التي تتعلق بظروف نشأة هذه الجمعيات، وأهدافها وسير عملها وأهميتها من ناحية ما تقدمه من خدمات لأبناء المخيمات وغيرهم من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. ولا يخلو الأمر من قراءة نقدية لمسار عمل هذه الجمعيات وعلاقاتها مع بعضها، أو مع الفصائل السياسية والأنروا، ومع الدولة اللبنانية.

١- الوضع الاجتماعي

لا تسمح هذه المساحة الصغيرة بالحديث مطولاً عن المعاناة الاجتماعية التي يعيشها اللاجئ الفلسطيني في لبنان، هذه المعاناة التي طال عمرها أكثر من ستين عاماً، عاش فيها الفلسطيني محروماً من حقوقه المدنية، وأهمها حق العمل، إضافة إلى الحقوق السياسية، ومؤخراً حق تملّك منزل يقيم فيه، ويورثه إلى أبنائه من بعده.

من المعروف أنه يمنع على الفلسطيني ممارسة أكثر من سبعين مهنة، مثل الطب والهندسة والصحافة والحقوق وأية وظيفة رسمية في ملاك الدولة، أو حتى امتلاك لوحة عمومية ليعمل بها سائق أجرة، كما يُمنع عليه تأسيس أي مؤسسة تجارية، أو جمعية من دون شركاء لبنانيين. وكل ما يسمح به للفلسطيني هو العمل أجيراً مياوماً في الأعمال الزراعية وما شاكلها من مهن.

وبناء عليه، لا يحق للفلسطيني، بصفته أجنبياً، الانتساب لأية نقابة أو جمعية أو تجمع مدني، يمكن أن تحفظ حقوقه، أو تسعى وراء تحسين وضعه الاجتماعي، أو تفتح المجال وتسمح للمتعلم والمتخصص أن يعمل بشكل رسمي، وبالتالي الاستفادة من علمه وكفاءته وخبرته. كل ذلك يجري بحجة المعاملة بالمثل، أي أن القانون اللبناني يوجب معاملة الأجنبي في لبنان كما يُعامل اللبناني في بلد هذا الأجنبي؛ الأمر الذي يتعذر في الحالة الفلسطينية بسبب غياب الدولة الفلسطينية.

إضافة إلى ذلك، وكنوع من أنواع التمييع للوضع الاجتماعي الفلسطيني في لبنان، وإدخاله في بورصة النزاعات الداخلية اللبنانية، الطائفية منها والمذهبية والطبقية، تتعامل الدولة اللبنانية مع الوجود الفلسطيني باعتباره رقماً، يزيد وينقاقم خطره تبعاً للسياسة والأوضاع المالية، خصوصاً في العلاقة مع الغرب. فتارة يصل عدد الفلسطينيين في لبنان إلى أكثر من سبعمئة ألف نسمة، بحسب مذهب وشريحة اجتماعية معينين. وتارة، تتدخل الأنروا لتقدم رقمها الذي يقارب أربعمئة ألف نسمة، يدخل فيه المتوفى والمشطوب من القيود والمهاجر ومن حصل على الجنسية اللبنانية.

المقصود هنا ليس تعداد الفلسطينيين في لبنان، ولكن على الرغم من المبالغة أحياناً في "تهويل" هذا الرقم، تخرج أصوات لبنانية تتجاهل هذا الوجود، وتعود اليوم الجهات الرسمية اللبنانية ممثلة بلجنة الحوار اللبناني الفلسطيني التي تشكلت منذ التسعينيات من القرن الماضي ولم تجتمع سوى مرات معدودة، بعد ستين عاماً من الوجود الفلسطيني، لتطلب تفعيل هذا الحوار وسماع متطلبات الفلسطينيين الاجتماعية. وتخرج أصوات أخرى لتقول أن مساحة لبنان الجغرافية وموارده لا تتحمل هذا الوجود البشري، الموجود فعلاً والمضخم قصداً، ولهذا نرفض التوطين.

باختصار، الفلسطيني غير مرغوب بوجوده في لبنان، وغير مرخص له بالعمل، ومحروم من الحقوق المدنية، وغير معترف بوجوده إلا باعتباره مصدر اضطرابات وإرهاب، ولا مرجعية رسمية فلسطينية أو دولية أو عربية تحميه، فكيف يعيش؟ هذا هو السؤال الإشكالي.

٢- نشأة الجمعيات:

هذه هي الصفة الأساسية لحياة الفلسطيني في لبنان منذ العام ١٩٤٨، اخترقها بعض التبدلات التاريخية التي مرّت كمنام سريع لم يتم الاستفادة منها كما يجب، وما أنجز هُدم بفعل الهجمة المتجددة على المخيمات الفلسطينية من قبل حلفاء الأمس، أو من الفلسطينيين أنفسهم على أخوتهم تحت هذا الشعار الأيديولوجي أو "العقائدي" أو ذاك، فدمّرت المخيمات وأطلال الإنجازات الهزيلة أصلاً في بعض مناحيها.

بعد عام ١٩٦٩ حين وقعت منظمة التحرير الفلسطينية مع الدولة اللبنانية ما يسمى "اتفاقية القاهرة" التي سمح بموجبها للفلسطيني بنوع من الاستقلال السياسي والأمني والاجتماعي في مخيمات لبنان، شعر الفلسطيني بنوع من انزياح الضغط الأمني الرازح على صدره من خلال المخافر والمراكز المتواجدة في المخيمات. في زمن انفلاش الحرب الأهلية اللبنانية، وما تبعها من فوضى عمت المناطق اللبنانية كافة، بات للفلسطيني وضع يسمح له فرض رؤيته ومتطلباته بما يريح وضعه المعيشي والمدني، فكانت سياسة الأمر الواقع، والتأييد الشعبي من بعض الفئات اللبنانية عوامل مساعدة، ولكن تحولت هذه "المكتسبات" إلى أعمال عسكرية وغطاء لتأسيس دولة ضمن دولة، تسودها الفوضى والفساد، أسيادها بعض (للحذف) المنتفعين؛ حيث أدى ذلك إلى توريط من تبقى من الفلسطينيين في لبنان بإرث ثقيل من العداوات السياسية والشخصية.

ولكي لا نجلد ذاتنا كثيراً، أنشئت بعض المؤسسات والاتحادات ضمن م.ت.ف. ساهمت في توفير رواتب وفرص عمل لبعض أبناء المخيمات يعتاشون منها، منها جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، ومؤسسات صامد، وبعض النوادي الأخرى، إضافة إلى الرواتب التي كانت تُدفع للمقاتلين والتي كانت تشكل دخلا شهرياً يسمح بالاستمرارية. فكانت هذه نواة الجمعيات الأهلية في المخيمات، ولكن لم تؤسس لأرضية صلبة دائمة تعزز وضع اللاجئ الفلسطيني ومستقبله، مدنياً ورسمياً واجتماعياً وسياسياً. ولهذا سرعان ما وجد الفلسطيني نفسه مجرداً من هذه الإنجازات والمكتسبات، وعرضة لأبشع أنواع المجازر والتجاهل والحرمان والقمع والتجاهل، أرجعته إلى وضع أوهى وأصعب مما كان عليه قبل هذا الحلم والخيال. فالمنظمة وقيادتها لم تتركه وحسب، بل كثيرا ما عاني الفلسطيني في لبنان جراء تصريحات غير مسؤولة صادرة عن قيادات منظمة التحرير تزيد نقمة هذا الطرف اللبناني أو ذاك عليه. وفجأة وجد الفلسطيني نفسه الحلقة الأضعف في لبنان التي تتعلق عليها كل أخطاء الحرب اللبنانية، لا مرجعية له ولا معيل سوى وكالة الأنروا التي بقيت هي المسؤول الأول والأخير عن إعالته وتعليمه وتطبيبه وإغاثته، حتى أيام وجود منظمة التحرير، ولم يجر حينها حتى محاولة تصويب عمل هذه الوكالة. ولكن حتى خدمات الأنروا لم تبق على حالها؛ بل راحت تتقلّص، ولم تعد كما كانت قبل خروج المنظمة من بيروت، وعوز الفلسطيني بازدياد، وقوانين الدولة اللبنانية إلى أكثر شدّة.

أمام هذا الوضع (في أواسط ثمانينيات القرن الماضي) كان لا بد من حركة ومبادرات أهلية فلسطينية محلية تمسك بيد الفلسطيني ليعيش ويتكيف مع واقعه الجديد، وليستطيع العيش بالحد الأدنى من متطلبات الحياة، وليوصل صوته إلى العالم القريب والبعيد، فكانت بعض الجمعيات الأهلية التي راحت تعمل داخل المخيمات في مجال الطبابة أولا، ومن ثم في مجالات الرعاية بالأمهات والأطفال وتقديم بعض المساعدات العينية وتدريب الشباب (من الجنسين) على بعض المهن التي يمكن أن تعيل ويعتاش منها.

لاقت هذه الجمعيات منذ بداية عملها الدعم المادي الكبير من جمعيات أوروبية غربية التي قدّمت المساعدات العينية والتدريبية والكوادر البشرية، خصوصاً أن بعض هذه الجمعيات الفلسطينية كانت ترتبط ببعض الفصائل السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر، وبالتالي جنّدت لها العلاقات السياسية التي كانت تقيمها هذه الفصائل مع بعض الحركات أو الأحزاب اليسارية الأوروبية. ولم يكن عدد هذه الجمعيات يزيد على خمس أو ست جمعيات في البداية، فالخبرة في هذا المجال كانت ضعيفة، والظروف الأمنية التي كانت تمر بها المخيمات لم تكن تسمح بإنشاء المزيد، إلى جانب أن سيطرة الفصائل الفلسطينية التقليدية ترفض أي عمل خارج نطاقها ورعايتها، لا بل كان البعض في هذه الفصائل يخوّن من يقدم على مثل هذا العمل، خصوصاً إذا اقترب من الطروحات السياسية، حتى وإن كانت وطنية وتخدم المشروع الفلسطيني، إذ كانت هناك هيمنة فصائلية عند الجميع.

إذن، بدأت هذه الجمعيات المحدودة عملها بظروف صعبة، سواء كان ذلك على صعيد الظروف الأمنية المحيطة بالمخيمات، أو على صعيد التجربة والإمكانات المتواضعة في البداية، أو على صعيد احتكار العمل الاجتماعي والسياسي من قبل البعض في داخل المخيمات الفلسطينية. وكل ذلك لم يؤخذ الوضع المعيشي والإنساني للفلسطيني بالحسبان، كما لم يؤخذ أيضاً ما تقوم به القوانين اللبنانية العنصرية والتعسفية تجاه الفلسطيني.

على الرغم من هذه الظروف الصعبة، قدّمت هذه الجمعيات، بغض النظر عن مدى استقلاليتها أو ارتباطها ببعض الفصائل، خدمات لا يمكن التنكر لها. فقد ساعدت الفلسطيني، إضافة إلى الأساليب والسبل التي ابتدعها الفلسطيني، خصوصاً على صعيد التجارة الداخلية في المخيمات التي تحوّلت إلى ما يشبه "الغيتوات"، على البقاء والعيش.

في أواسط التسعينيات، مع تقلّص أموال منظمة التحرير ودورها التمثيلي لأبناء الشتات وانحساره في "السلطة الوطنية"، وبالتالي انكماش دور الفصائل الموجودة في المخيمات، خصوصاً العسكري، وبدء الحديث السياسي الذي يدور عن التطبيع مع العدو الصهيوني، ومحادثات السلام، والمبادرات العربية عموماً والفلسطينية خصوصاً، وكلها تسقط الحقوق الفلسطينية بالعودة إلى الديار الأصلية، وحقوقه بصفته إنساناً، وحقوقه المدنية (خصوصاً في لبنان)... في مقابل ذلك كثرت الجمعيات الأهلية الفلسطينية في المخيمات، حيث راحت تنادي وتعمل على أكثر من صعيد، ليس فقط الخدمات المباشرة الطبية والتعليمية، بل وعلى صعيد المناداة بالحقوق الإنسانية والمدنية وحق العودة وتعزيز دور الشباب والمرأة والمعوّقين.

مخيم برج الشمالي، لبنان، أيلول ٢٠٠٦ (مركز بديل)

٣- واقع الجمعيات:

يزيد عدد الجمعيات العاملة اليوم في الأوساط الفلسطينية في لبنان على ستين جمعية، تتراوح أحجامها بين كبيرة تقدم الخدمات الصحية والمادية والتعليمية والرعائية، والعمل المادي المباشر لجمعيات أخرى في مختلف المخيمات، وبين مجموعات نخبوية قليلة العدد تعمل في إطار مشروع سياسي وثقافي يتعلق بحق العودة، أو حقوق الإنسان، أو حق العمل، أو رعاية الشباب...إلخ. وهناك جمعيات "عائلية"، فردية، أو غطاء لفصائل ومؤسسات أكبر، تعمل كلها ببرامج فضفاضة وواسعة في إطار الشباب والخدماتية. وكلها تعمل بدعم مادي من جمعيات أهلية أوروبية، نرويجية وسويدية وهولاندية وفرنسية وغيره، أو بالتنسيق مع الأنروا، باعتبار أن هذه الجمعيات والدول الغربية تدعم مثل هذه الشعارات والمبادئ، خصوصاً حقوق الإنسان.

بعض هذه الجمعيات تعمل داخل المخيمات بحكم سياسة الأمر الواقع التي تعطي للمخيم نوعاً من الاستقلالية حيث لا تتدخل الدولة اللبنانية اليوم بعملها، وأكثرية الجمعيات تعمل بغطاء شرعي من خلال تسجيلها باعتبارها جمعية أهلية لبنانية، يكون المشرفون عليها لبنانيين، ومعهم اسم فلسطيني، بمعدل واحد على خمسة، علماً أن الحصول على مثل هذه التراخيص (علم وخبر) ليس بالأمر السهل خصوصاً إذا كان فيه أي ذكر للوضع الفلسطيني.

اللافت أن هذه الجمعيات تتوالد بشكل سريع، وتتداخل برامجها وأنشطتها مع بعضها بعضاً، بشكل مريب، من دون تنسيق أو تكامل أو تنسيق. والخوف أن تنسحب فوضى الفصائل وإشكالاتها على هذه الجمعيات، فيذهب صالحها بطالحها، لأن هناك ذهنية فلسطينية اليوم تربّت على الانتفاع والنفعية والانتهازية، باسم العمل الوطني، أو الإنساني، فراحت تفرّخ الجمعيات كأداة تكسبية تعيش فيه حياة البذخ.

واللافت أيضاً عند هذه الجمعيات غياب التنسيق على مستوى اللقاءات حتى، إذ لا إطار عملياً يجمع بينها، وإن كان هناك إطار اسمي ومكتب يدار في أكثر الأحيان بمزاجية مديره، فتشخصن المكتب والمنصب والدور، ولا فائدة تُرجى. والانكى من هذا وذاك، أنها تتسابق على كسب ود المنظمات وحركات التضامن الدولية بأي ثمن لضمان تمويل مشاريع تفتقر لأي رؤية استراتيجيه توضح الهدف والى أين نحن سائرون.

فوضى تعم عمل بعض الجمعيات في ظل غياب الرقابة السياسية والمادية والإشراف على الأنشطة والبرامج، وتتداخل السياسة والانقسامات السياسية في عمل بعض هذه الجمعيات خصوصاً التابعة لهذا الفصيل أو ذاك، حيث غلبت الأيديولوجيات على الحقوق الإنسانية. أموال كثيرة تُجبى باسم هذه الحقوق، وتصرف في غير مكانها، في الفنادق الفخمة وباسم اللاجئ الذي يعاني الجوع والعوز في المخيم، فما ضرّ لو صرفت هذه الأموال في برامج ومنشآت إنتاجية في المخيمات، بدلاً من مشاريع بمئات آلاف الدولارات أحياناً لا يستفيد منها الفلسطيني، لا بل تسبب له النقمة عندما يسمع عنها في الإعلام، فأين وجه الفائدة؟ والسؤال أخيراً هل استفدنا في تجربتنا المدنية الوليدة هذه من أخطاء التجربة العسكرية والسياسية السابقة؟ لا أعتقد كثيراً، فالوجوه بمعظمها لا تزال هي هي، والذهنية والثقافة أيضاً هي هي، فالمطلوب أولاً وأخيراً أن نخلق ونمهّد لثقافة تتفاعل وتقبل الصدق والإخلاص، الوطني والاجتماعي، وهذا ما ينقص برامج هذه الجمعيات وأنشطتها.

---

* أحمد مفلح عضو مؤسس في مجموعة عائدون.

منظمات المجتمع المدني الفلسطينية
بين مهمات تعزيز المشاركة السياسية ومتطلبات العمل مع حركات التضامن الدولي*

بقلم: ناصر عدوي**

إن طول فترة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، والتي تزيد على ستين عاما، أدت إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، ومصادرة لاستقلالية القرار السياسي الفلسطيني؛ مما فرض على المجتمع الفلسطيني كثيرا من التحديات غير المتوازنة على صعد مختلفة منها: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، حيث أصبح الهدف الأساسي للشعب الفلسطيني منذ البداية الأولى للاحتلال هو مقاومة الاحتلال وصولا للتحرر الوطني وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. ومع اختلاف المراحل التي مر بها الشعب الفلسطيني على مر تاريخ الصراع واختلاف موازين القوى العالمية والهزات السياسية المتعاقبة التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط عموما، وانعكاساتها على القضية الفلسطينية، برزت اختلافات في توجهات الأحزاب والتنظيمات السياسية نحو اختيار الأسلوب الأمثل والأشكال النضالية المناسبة لتحقيق هدف التحرر الوطني وإنهاء حالة الصراع القائم. ومع اختلاف الأسلوب والوسائل فقد كان وما زال الهدف واحد وهو التخلص من الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، والعودة.

وقد استمر العمل الفلسطيني المنظم في محاولاته لبناء الكيان الفلسطيني حتى أوائل التسعينيات. ومع إبرام اتفاقية أوسلو اعتبر بعض السياسيين أن الأراضي الفلسطينية دخلت في وضع أكثر استقرارا، فبدأ الحديث عن مفهوم المجتمع المدني بشكل عام متمحورا حول تفسير عملية المشاركة الجماعية الطوعية والمنظمة في المجال العام، والدور المترتب على منظمات المجتمع المدني تجاه بناء الكيان الفلسطيني، والتحول الديمقراطي للمجتمع الفلسطيني من المقاومة إلى المقاومة والبناء بما ينسجم مع متغيرات المرحلة الجديدة سياسيا.

انطلقت التنظيمات السياسية الفلسطينية مع هذه المرحلة من العمل التنظيمي السري إلى العمل الجماهيري المنظم، وبدأت تأخذ دورها على شكل حركات وأحزاب سياسية لها حقوق وعليها واجبات من خلال الممارسات الديمقراطية؛ سواء على الصعيد البنيوي الذاتي لتلك التنظيمات، أو على صعيد المشاركة العامة لتلك الحركات والأحزاب في الحياة السياسية الفلسطينية. ورغم أن اعتبار الحركات والأحزاب السياسية جزءا من منظمات المجتمع المدني لا زالت مسألة خلافية بين منظري المجتمع المدني؛ إلا انه في الحالة الفلسطينية يمكن أن تعتبر هذه الحركات والأحزاب السياسية من أهم منظمات المجتمع المدني الفلسطيني كونها الأقدم و الأكبر والأكثر نفوذا في المجتمع السياسي الفلسطيني، وهي التي بادرت أيضا بتأسيس معظم منظمات المجتمع المدني أو تحكمت في تطورها ونشاطاتها بسبب مرحلة التحرر الوطني التي تحملت هذه التنظيمات مهامها وأعباءها. ولعل هذا احد ابرز وجوه الخصوصية الفلسطينية.

مع توقيع اتفاقية اوسلو من قبل منظمة التحرير الفلسطينية وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية دخل مجتمع الأراضي الفلسطينية المحتلة في عملية تحول وحراك سياسي ديمقراطي؛ فاتسعت رقعة انتشار منظمات المجتمع المدني وازداد عددها وتوسعت أهدافها. وقد لعب الكثير منها دورا بارزا في عملية التحول من مجتمع مقموع بقوة الاحتلال إلى مجتمع يسعى إلى بناء دولته الديمقراطية قبل إنهاء مهمات التحرر الوطني. ولا زال يشكل هذا تحديا، إذ أن هذا التحول الجذري الهادف إلى نقل المجتمع الفلسطيني من مرحلة الثورة الوطنية إلى مرحلة بناء الدولة ومجتمع السياسة باعتبار أن السلطة الوطنية هي السلطة السياسية أو مشروع الدولة، وذلك قبل انجاز التحرر الوطني كاملا؛ يعتبر تجربة فريدة في نوعها.

ولعل من نتائج هذا التحول بروز منظمات مجتمع مدني متنوعة في برامجها. فهناك منظمات حيوية تمارس دورا بارزا في مواجهة الاحتلال عبر تمسكها بالأجندة والمصالح الوطنية وفي نفس الوقت تسعى إلى تدعيم أسس المجتمع الديمقراطي الفلسطيني حتى وان لم تكن من حزب السلطة. كما ويلاحظ بروز منظمات أخرى ركزت عملها على عملية التحول الداخلية، وهي على أنواع وأشكال: فمنها ما يتبع المعارضة السياسية وتهتم بتقديم برامج «حزبها» وسياساته في مواجهة السلطة الوطنية الفلسطينية، فمن الطبيعي أن تتصارع القوى السياسية والاجتماعية من اجل الفوز في السلطة أو السيطرة عليها، ومنها من اعتقد أن مرحلة التحرر الوطني قد أنجزت بالكامل فأسقطت من اعتباراتها الحقوق الوطنية، أو ركنتها للمناسبات الاحتفالية العامة وانساقت بلا حدود في برامج الديمقراطية وحقوق الإنسان متجاهلة عن قصد أو غير قصد خصوصية الحالة الفلسطينية، ومنها ما يسير وفق ما تتطلبه أو تشترطه أجندة الممولين.

إن الواقع السياسي الفلسطيني يفرض على هذه القوى والمنظمات دورا أكثر أهمية في هذه المرحلة للوصول إلى مرحلة الاستقلال السياسي وإقامة الدولة الفلسطينية ألا وهو التركيز على نيل الحقوق الوطنية في عملية بناء المواطن الفلسطيني ثقافيا وسياسيا، وفي نسج التحالفات الدولية من جهة، وتفعيل وتوجيه الحياة السياسية الفلسطينية نحو تشكيل قوة مانعة تمنع ارتكاب الانتهاكات الجسيمة بحق المواطن الفلسطيني وتتدخل لحماية الأفراد وقت الحاجة من جهة ثانية. إن الجمع بين المهمتين: مهمة رؤية والسعي إلى تحقيق المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، ومهمة بناء المجتمع الفلسطيني الديمقراطي يحتاج إلى قدرة إبداعية على العمل خصوصا في بناء العلاقات مع حركات التضامن الدولية والمنظمات الداعمة كيلا تحرق المراحل، وكيلا تستحوذ الأجندة غير الوطنية على الأولوية في عمل ونشاط المؤسسات. وباعتقادي أن هذا الجمع الإبداعي هو السبيل الأسلم لتشكيل ضغط سياسي دولي على إسرائيل في كافة المحافل الدولية والشعبية لإنهاء حالة الاحتلال للأراضي الفلسطينية وفقا لقرارات الشرعية الدولية، ولبناء الدولة المستقلة الديمقراطية.

ترتبط معظم منظمات المجتمع المدني الفلسطينية مع العديد من المنظمات الدولية بعلاقات متفاوتة ما بين التعاون، والصداقة، والتوأمة، والتشبيك، والتبعية...ألخ والقائمة طويلة عن طبيعة هذه العلاقات والارتباطات. بالإضافة إلى الارتباط بالأهداف والبرامج بين تلك المؤسسات، تختلف المؤسسات والتنظيمات في ما بينها، تقدما وتخلفا، ومن ثم فاعلية. واحد معايير ذلك درجة مؤسسيتها (مأسستها). إن درجة مؤسسية أي نسق سياسي تتحدد في ضوء أربعة معايير يمكن استخدامها للحكم على مدى التطور الذي بلغته مؤسسة أو منظمة ما، وهي: القدرة على التكيف في مقابل الجمود، والاستقلال في مقابل التبعية والخضوع، والتعقد في مقابل الضعف التنظيمي، والتجانس في مقابل الانقسام.

ويقصد بالاستقلال ألا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد أو التابعة لها؛ بحيث يسهل السيطرة عليها، وتوجيه نشاطها الوجهة التي تتفق مع رؤية المسيطر. ويندرج ضمن ذلك الاستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني والذي يمكن تحديده من خلال تحديد مصادر تمويل هذه المؤسسات واشتراطات التمويل. بعبارة أخرى، يعتبر التأسيس الاقتصادي أهم عناصر الاستقلالية، كما انه يشكل سياجا للحركة السياسية المستقلة، وعنصرا من عناصر استمراريتها وحفاظها على التزامها بأهدافها التي أنشئت من اجلها. ومن خلال هذا المقال سنقوم بالتركيز على دور هذه المنظمات الوطنية في تعزيز المشاركة السياسية على الصعيدين المحلي والدولي.

إذا ما تم اعتبار المشاركة السياسية هي ذاتها ممارسة الحقوق والحريات السياسية المقررة للأفراد، فانه يجب الإجابة على السؤال التالي: هل تمتع الفرد بالحقوق والحريات السياسية، حتى بافتراض وجودها كما هي مقررة في أفضل الدساتير والوثائق الدولية، وبافتراض تمكن الأفراد من ممارستها، هو تجسيد للمشاركة السياسية؟

إن ممارسة الفرد للحقوق والحريات السياسية لا يقود بالضرورة إلى تجسيد المشاركة السياسية؛ وذلك لان المشاركة السياسية لا تتحقق إلا بالفعل الجماعي المنظم والموجه الهادف إلى تغيير، أو الحفاظ على، أو التأثير في السياسات الحكومية: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية منفردة و/أو مجتمعة.

وبهذا المعنى يمكن القول أن ممارسة الفرد لحقه في الاقتراع مثلا؛ لا يشكل بحد ذاته مشاركة سياسية بالمعنى المشار إليه أعلاه؛ بينما ممارسة حق الاقتراع ضمن فعل جماعي منظم وموجه يرجى منه تغيير السياسات الحكومية القائمة أو الحفاظ عليها، أو التأثير فيها تعديلا وتطويرا، يندرج ضمن مفهوم المشاركة السياسية. إن ممارسة الفرد لحقوقه وحرياته السياسية مهما بلغت درجة اتساعها، تبقى مجرد ممارسة فردية لا ترقى إلى مستوى المشاركة السياسية والتي هي في المحصلة النهائية فعل جماعي واع ومنظم. ويبرز الخط الفاصل بين الأمرين عند ملاحظة أن قطاعا واسعا من الأفراد، وبالأخص في الدول ذات التجربة الديمقراطية الحديثة، يقدمون على ممارسة حقهم في الاقتراع من قبيل إرضاء الذات، أو على سبيل المجاملة، أو من باب حفظ الود بين ذوي القربى والأصدقاء والمعارف. وبالتالي لا يمكن إدراج هذا السلوك، رغم انه يسهم في تقرير نتيجة الاقتراع، ضمن مفهوم المشاركة السياسية كفعل جماعي موجه هادف إلى تغيير.

على المستوى الفلسطيني تأتي مقاومة الاحتلال بالطرق السلمية والمطالبة بالحقوق الفلسطينية، والدفاع عنها، بدءا من حرية التعبير ووصولا إلى حق العودة والتحرر من الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على رأس أولويات منظمات المجتمع المدني الفلسطيني. وهذا أمر يفترض لتحقيقه بالضرورة وجود إستراتيجية وطنية فلسطينية شاملة غير منفردة وذلك باعتبار أن مؤسسات المجتمع المدني من أهم قنوات المشاركة الشعبية القادرة على ممارسة النشاط السياسي بشكل مباشر، والقادرة على تشكيل قوى ضاغطة من خلال علاقاتها مع منظمات المجتمع المدني الدولية والعربية لفضح ممارسات الاحتلال على كافة المستويات الشعبية والرسمية محليا ودوليا، والقادرة على التأثير على الرأي العام بما يخدم المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني.

وعليه، ومع الاحترام للدور النضالي الذي لعبته منظمات المجتمع المدني الفلسطينية على مر مراحل النضال الوطني، يلاحظ بان هذه المنظمات على كثرة عددها وانتشارها واتساع أهدافها وكبر تمويلها، لم ترتق إلى الحالة الجماعية المنظمة الهادفة إلى إحداث التغيير؛ فتعددت المسميات واتسعت الأهداف وكبر وكثر التمويل...حتى أنه يمكن القول ان البعض يغرد خارج السرب في سبيل حفنة من الدولارات نحو ما يسمى بالبرامج المشتركة والتبادل الثقافي بين «الأجيال والثقافات»، بين القاتل والمقتول؛ عسى أن يستطيع المقتول إقناع من قتله بالعدول عن ذلك!

من خلال ما تقدم، فان منظمات المجتمع المدني الفلسطينية تعتبر البركان الفلسطيني الذي إذا ما اتحدت عناصره وتركيباته في قاعدة المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني انطلاقا إلى فوهة الأهداف الوطنية بالتحرر وبناء الدولة، بعيدا عن الفردية والفئوية والمصالح الضيقة في تمويل هنا ومشروع هناك، فانه سيشكل نمطا نضاليا متميزا في التجربة الإنسانية العالمية. ولكن هذا الأمر متوقف على قدرة منظمات المجتمع المدني الفلسطيني على إيجاد استراتيجيه وضوابط تمنع انزلاقها لتنفيذ أجندة المنظمات الداعمة غير المتوافقة مع المصالح والأهداف الوطنية، وعلى قدرتها على تنظيم تحالفاتها مع المنظمات الدولية دون الوقوع في شرك التبعية والانصياع لشروط منظمة هنا وأخرى هناك. فهل سيثور ذلك البركان أم ستبقى حمم هنا وحمم هناك يقرر المول متى يطلقها، ومدى حجمها، والى أين مآلها؟

---

* يستند هذا المقال إلى بحث مطول أعده الكاتب ونشر في نيسان عام ٢٠٠٨، وحمل عنوان: «دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية».

** أ. ناصر عدوي، ناشط فلسطيني، ماجستير بناء مؤسسات وإدارة موارد بشرية.

متضامنون أجانب يساعدون الفلسطينيين في إزالة أحد الحواجز الترابية، قرية عزبة الطبيب، قلقيلية، تموز ٢٠٠٧ (المصدر: stopthewall.org)

جديد لدى بديل

المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

إصدار التقويم السنوي للعام ٢٠٠٩

يسر مركز بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين الإعلان عن إصدار التقويم السنوي للعام ٢٠٠٩ والذي حمل عنوان النكبة المستمرة؛ حيث تضمن التقويم بالإضافة إلى تواريخ بارزة في مسيرة الشعب الفلسطيني صورا توثق مظاهر النكبة المستمرة من جهة، وصورا تبرز أوجه المقاومة والصمود والتضامن مع الشعب الفلسطيني. وقد تم ترتيب الأحداث والصور بالتوافق مع الأشهر والتواريخ على نحو يظهر ابرز المحطات والأحداث. كما رافق الأشهر فقرة قصيرة تلقي الضوء على حدث أو محطة بعينها.

فجاء شهر كانون الثاني ليغطي النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨، وشباط تناول الحكم العسكري العنصري على فلسطيني الداخل من ١٩٤٨ حتى ١٩٦٦، وآذار ركز على سياسة محو هوية المدن الفلسطينية (يافا، اللد، الرملة وعكا)، ونيسان ابرز معاناة القرى الفلسطينية غير المعترف بها من قبل إسرائيل، وأيار ألقى الضوء على النكبة المستمرة– المنفى المستمر، وحزيران غطى الاحتلال الإسرائيلي لبقية فلسطيني التاريخية عام ١٩٦٧ وموجة التهجير المرافقة، وزار تموز القدس المحتلة، وكشف آب عن أوجه التهجير المستمر في غور الأردن– الغور الفلسطيني، وأيلول توقف عند التهجير متعدد الأوجه، وتوقف تشرين الأول عند قرى الضفة الغربية المهددة بالإزالة، و تشرين الثاني اظهر التواطؤ العالمي في حصار قطاع غزة، وأخيرا تناول كانون الأول الحماية الدولية وحركة التضامن العالمية.

هذا ويتوفر التقويم لدى بديل وبمكن طلبه بالتواصل عبر: http://www.badil.org/paypal/publications.htm

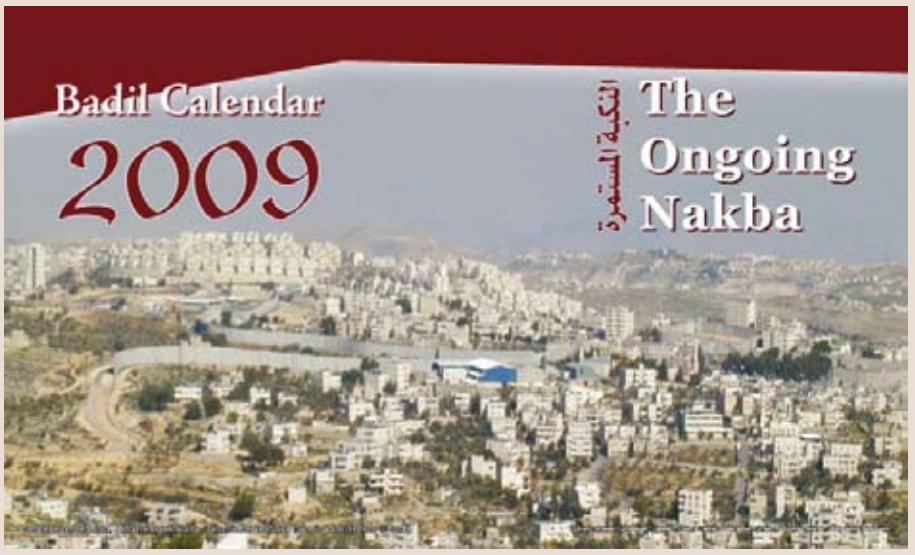

بديل يشارك في معارض الكتب الدولية

اتخذ بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين خطوة غاية في الأهمية، إذ بدأ يشارك في معارض الكتب الدولية بهدف نشر وتوزيع منشوراته على اكبر قطاع ومساحة ممكنين. فقد شارك بديل في أربعة معارض دولية هي: معرض الدولي للكتاب/ الشارقة مطلع تشرين الأول ٢٠٠٨، معرض القاهرة الدولي منتصف تشرين الثاني ٢٠٠٨، معرض بيروت الدولي للكتاب تشرين الثاني ٢٠٠٨.، والمعرض الدولي للكتاب/ فلسطين منتصف كانون ثاني ٢٠٠٨.

هذا وقد شارك بديل بمجموعة من منشوراته المتنوعة والتي تزيد على عشرين إصدار. وقد لقيت إصدارته قبولا ملحوظا. وينوي بديل أن يعتمد مثل هكذا مشاركات بشكل دائم ويكثفها على كل المستويات الدولية. هذا، ولا تأتي مشاركة بديل هذه في المعارض الدولية لغايات البيع أو تحقيق المكاسب المالية؛ إنما تندرج ضمن نشاطاته الهادفة إلى نشر وتعزيز ثقافة حق العودة.

لمزيد من التفاصيل يرجى زيارة صفحة بديل الالكترونية: www.badil.org

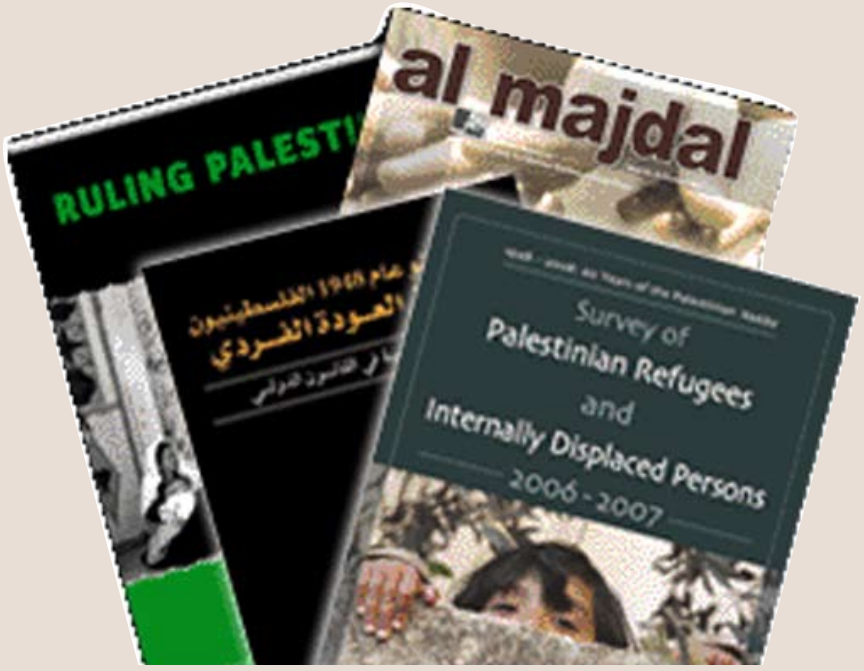

حق العودة في كاريكاتير ناجي العلي

يعلن بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين عن إصدار كتيب «حق العودة في كاريكاتير ناجي العلي» للكاتبة ملحة مسلماني الفائزة بالجائزة الأولى في حقل الورقة البحثية من حقول جائزة العودة السنوية للعام ٢٠٠٧–٢٠٠٨

حول هذه الورقة

«حق العودة في كاريكاتير ناجي العلي» للكاتبة والباحثة مليحة مسلماني هي الورقة البحثية الفائزة بالمرتبة الأولى في جائزة العودة للعام ٢٠٠٨ في حقل الأوراق البحثية؛ مناصفة مع الورقة البحثية: «اللاجئون الفلسطينيون في العراق» للباحثة منى نابلسي. ولعل أكثر ما يميز الورقة موضوعها؛ فهو يتناول صورة من صور الإبداع الإنساني من جهة، ويصب في ذات الوقت في صلب فكر وممارسة حركة العودة من جهة ثانية. وتتميز الورقة أيضا في تناولها لدلالات ورموز حق العودة في إبداعات الفنان الفلسطيني المبدع ناجي العلي ليس من خلال القراءة المباشرة للإبداع الكاريكاتوري وحسب، بل وفي تلمس الإيحاءات الكامنة وراء العمل، وبيان إصرار العلي على تضمينه في أعماله حتى أصبح حق العودة وحقوق اللاجئين عموما مكونا أساسيا من مكونات إبداعات العلي.

البحث في مكتبة بديل متاح على الشبكة الالكترونية

يسر مركز بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين الإعلان عن وضع مكتبته على الشبكة الالكترونية، حيث تم تطوير آلية البحث في مواد المكتبة الكترونيا. يمكن من خلال الآلية الجديدة لمستخدمي (الانترنت) الانتفاع بهذه الخدمة مجانا عن طريق الرابط على صفحة بديل الالكترونية

http://www.badil.org/Badil-Library/searcha.html

تحتوي مكتبة بديل على ما يقارب الثلاثة آلاف مرجع، ودورية، ومصدر التي تتركز حول القانون الدولي، والتاريخ الفلسطيني، والحقوق الفلسطينية عامة، وحقوق اللاجئين خاصة. احد الأهداف الأساسية للمكتبة هو توفير المواد لأكبر عدد من الباحثين والمهتمين في هذه المجالات. هذا وقد تم اعتماد نظام مكتبة الكونغرس في تصنيف المكتبة وآلية البحث فيها.

يذكر أن مكتبة بديل جزء من مشروع اكبر ألا وهو مشروع مركز دراسات النكبة المستمرة الذي يهدف إلى مواجهة وتوثيق النكبة المستمرة وتجميع وتوثيق المعلومات عن اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين في المنافي وكافة مواقع اللجوء. هذا وقد عمل بديل على تطوير ومنهجة المكتبة لتعميم الفائدة منها، ولتسهيل عمل الباحثين وذلك انسجاما مع فلسفة بديل وغاياته في مجال الدفاع عن حقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين. ويسر بديل التأكيد على أن المكتبة متاحة للباحثين، ويمكن زيارتها في أي وقت لأغراض البحث والدراسة.

حكاية قرية النبي سبلان

بقلم: رنين جريس ونبال فاعور- هواري*

الى الشمال الغربي من مدينة صفد، وعلى ارتفاع ٨١٤ مترا فوق سطح البحر تقع قرية المزار– المنسوبة الى مزار النبي سبلان. تطل على جنوب لبنان وجبال الكرمل، وتحتضنها من الشرق قرية سعسع ومن الشمال حرفيش ودير القاسي ومن الغرب سحماتا ومن الجنوب سلسلة من جبال الجرمق. حول حكاية القرية وتفاصيلها الصغيرة الضاحكة والحزينة، قابلنا ضيا فاعور وابنها محمد في قرية ترشيحا، لنعود معهم الى الوراء والى تفاصيل الحنين.

أهل المزار

أنشئت القرية على زمن حملة نابليون، وعن هذا حدثنا محمد احمد فاعور (١٩٣٧):

«جدنا الأول كان اسمه سليمان الحريري، مصري من الإسكندرية، وسليمان كان ضابط بالجيش المصري، هرب على فلسطين لما نابليون شنّ حملته على مصر. وصل لجبل سبلان وسكن جنب المغارة، وبعد مدّة رجع على مصر وجاب عائلته وعاشوا بفلسطين وخلّف ولد وسمّاه عمر. سليمان نذر نفسه لخدمة المقام وبنوا الهم غرف جنب المغارة لخدمة الزوار ومع الوقت صاروا يسموا أهل البلد بـ «أهل المزار». سبلان مقسمه لعائلتين، عائلة عمر ابن سليمان الحريري وعائلة خليل. إحنا بالأصل من نسل عمر وجدنا فاعور اجا بعدين. ولليوم بعدها غرفة عمر موجودة جنب المقام وبقولولها «خُشّة عمر». بعد بفترة اجا على سبلان رجل من عائلة خليل، وسكن بسبلان وتجوّز بنت من بنات سليمان الحريري، وهيك صار عائلتين بالبلد. بس بعد بفترة رحلت عائلة خليل لأنه ما كان عندهم رزق وأراضي فيها، ورحلوا على بلد جنب سعسع اسمها غباطيّة، هاي البلد هم بنوها. هناك اشتغلوا بأراضي لإقطاعي من صفد من دار عبد المجيد قدّوره، وعاشوا فيها».

سابا لان

ويضيف محمد فاعور: «أنا حافظ البلد غيباً، بيت ببيت. البلد كان فيها بين الـ ٢٥ –٣٠ بيت. لما طلعنا من سبلان كان عمري ١١ سنة، وبذكر أول ليله من التهجير ما عرفت أنام وصرت اعد بأهل البلد وحتى الطفل اللي خلق بنفس الليلة عدّيته، وطلعوا معي ٩٦ نسمه. وإذا منجمع أهل غباطيّه وأهل سبلان سوا بكون عددهم حوالي ٢٠٠ نسمة عام ١٩٤٨». وعندما سألناه عن مصدر اسم القرية أجابنا: «في روايتين حول مصدر الاسم سبلان، الرواية الأولى بتحكي عن رجل اسمه سابا، كان ساكن بالمنطقة وكان دايماً بحرب ومشاكل مع كل القرى المجاورة، ولما تغير وتصالح مع الجيران قالوا سابا لان ومع الوقت تحول الاسم الى سبلان. أما الرواية الثانية بتقول انه سبلان هو واحد من أبناء سيدنا يعقوب ومن هناك اجت الكلمة، وبهاي النقطة محتارين نقرر. بالوثائق مكتوب «نبي الله سبلان» والختيارية على زماني هيك كانوا ينادوه، بس احنا اختصرناها ومنقول النبي سبلان.

عنزات سبلان

ضيا حسين محمد عمر– فاعور (١٩١٦)، والدة محمد، عاشت القرية بكل تفاصيلها وحكاياتها، ومن مخزون ذكرياتها حدثتنا:

«كنا ساكنين بسبلان، وعايشين من الفلاحة، كنا نفلح وندرس ونجيب قمحنا ونزرع دخان وتين. بسبلان ما كان في نبع مي، وكانت الناس تنزل على وادي الحبيس تعبي وتغسل. بسبلان كان عنا بيرين ولليوم موجودين، بير للزوار وموجود تحت المقبرة غرب البلد، وبير نملّي منه ونسقي الطرشيات وهو موجود باب المقام. أنا وصاحباتي كنا نروح نحطّب ونحمل على روسنا، بس الرجال مساكين، كانوا يحطبوا على الدواب (ضاحكة).

مقام سيدي سبلان كان حدنا وكنا نزوره ونحافظ عليه ونصلي فيه، وكان يساعدنا بمشاكلنا. كان مثلا اللي ما يجيب أولاد ينزل على المغارة ينذر، ولما يخلف أولاد ييجي يزَوّرها، ويبرم حول النبي سبلان سبع مرات.

في يوم من الأيام، نزلت ستي على الوادي حتى تغسل اواعيها، حطت الدست على الأرض وطلعت حتى تجيب عودين حطب حتى تشعّلهم وتغسل. لما رجعت ما لاقت الدست. صارت تبكي، وسالت الراعي إذا شاف حدا ماشي مع دست، قاللها في زلمه قاعد جنب اليرنحينة وجنبه دست. نزلت ستي ولاقت الزلمة صار أعمى وقاعد وحاطت الدست جنبه. سيدي سبلان الله بستر على خاطرة انتقملها لستي وعماه للحرامي.

كانت الناس تجيب المعزا ويطوفوها حوالي سيدي سبلان سبع مرات ويخلّوا باب المقام مفتوح، وكان أحسن كرّاز (تيس الماعز) فيهم يفوت على سيدي سبلان ويصير يشطّر وما يمشي مع القطيع. يقولوا «هذا الكراز للمقام» ويتركوه لسيدي سبلان، وشوي شوي كتروا العنزات وصاروا يسرحوا لحالهم في الجبال وينزلوا على وادي الحبيس وعلى البلد. واللي يحاول يسرقهم أو يمد أيده عليهم تيبّس أيده.

في يوم اجا واحد وفات على المقام وسرق الكرّاز، ولما مسكوه وجابوه على المقام حتى يحلف يمين انه هو السارق، حلف كذب وفجأة انقلعت عينه وبوزه التوى. سيدي سبلان عصبي وكانت الضربة تبيّن بساعتها».

تستمر ضيا في انتشال ما تبقى من ذكرياتها وتحدثنا عن الانجليز: «أنا خلقت بالسنة اللي دخلت فيها الانجليز... شو بدي احكيلك عن الانجليز، ذبّحونا الانجليز. كانوا ييجو ويكسّروا خوابي الزيت ويطولوا السميدة والعدسات ويحطوهم بنص المصطبة ويخبطوهم ببساطيرهم، ويلمّوا الشباب ويكتفوهم ويحطوهم بسهلة، ويلمّوا النسوان ويكتفوهم ويحطوهم بسهله تاني.

الثوار من كل البلاد كانت دايري بالجبال، وتفوت على القرى حتى توكل وتشرب، وبعد ما تطلع يدخلوا الانجليز ويقولولنا كانوا الثوار عندكم. يعني احنا شو بدنا نعمل، مجبورين نستقبل الثوار ونطعميهم. يعني اليوم يتغدّوا بحرفيش وبكرا يتغدّوا عنا، وبعدها بدير القاسي واللي وراها بسحماتا وهيك.

بذكر منهم شخص لقبة الاصبح، مره اجا عنا وأنا كنت حبلى بمحمد ابني، اجا وتغدّى وقاللي بخاطرك وانشا الله برجع وبلاقيك جايبي الصبي، قلتله الله يسهل عليك. نزل على وادي الحبيس وطلع على المنطقة بين البقيعة وبيت جان وهناك طوّقوه الانجليز وقتلوه.

مره دخل الانجليز على البلد، وكان في واحد من حرفيش هارب منهم، لبس تخفيفه وعمل حاله مرا وقعد بين النسوان. قامت مرا بدها تبوّل، وشلحت وقعدت قدام النسوان، وهو قاعد متخبي بينهم (ضاحكة). كانت الانجليز تعذّب الرجال كتير وكانوا مرات يشلحوهم البنطلون ويقعدوهم على الصبر.

مرّة سلفي رضا فاعور، راح على الدير عند أهل مرته، قام أخوها وكان عنده فرد مصدّي خربان وأعطاه إياه حتى يبيعه، بنفس النهار الانجليز حوطت حرفيش والدير وسحماتا، وهو راجع بالليل كبشوه ولاقوا معه البارود، كتّفوه بسبلان بالشجرة وطخّوه. وضلوا مرمي حتى طلعت الشمس. وبعدها لمّوا كل الرجال وأخذوهم على كم المالكية وما بقي ولا رجل بالبلد حتى يقبره. أبوي كان مختار البلد ولهيك ما اخدوه على الكم، حفر القبر ودفنه بدمّه. وهاي الانجليز هيك عملت فيها.

تم احتلال سبلان في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، في سياق عملية حيرام، عندما استولت القوات الإسرائيلية على الجليل الأعلى.

محطات من رحيل ضيا فاعور

عندما سألنا الجدة ضيا: شو متذكري من يوم الرحيل؟ أجابت بسرعة وكأن ذاكرتها انتعشت فجأة:

«متذكري كل شي، صارت الناس تقول «اليهود استحلوا (احتلوا) حيفا وصاروا بسعسع، استحلوا حيفا وصاروا بسعسع.

النسوان هربت واخدت أولادها وراحت على الوعر، الشباب انهزمت والختياريّه ضلت بالبلد. أبوي كان مختار، لما اجو عليه اليهود رفع البيرق (العلم) الأبيض على سطح المقام بين القبب. ولما شافت اليهود البيرق، طبطبوله على ظهره وقالوله انت مختار منيح وراح تعيش مثل ما كنت عايش على زمان الانجليز وأحسن، بس وين أهل البلد؟، قالهم والله أهل البلد طلعت على الوعور وخايفين من الطيران والجيش. قالوله اطلع ونادي انه اليهود طوّقوا البلد واللي برجع قبل الساعة ستة الصبح بموت. طلع أبوي ونادى لأهل البلد انه ما يرجعوا إلا لبعد الساعة ستة الصبح. لما صارت الساعة ستة الصبح، سحبنا حالنا ورجعنا على البلد وانبسطت الناس. بعد أربع أو خمس أيام اجا الجيش وطوّق البلد كمان مره، وهاي المره كان معهم كتير عرب يعني مش كلهم يهود، وطلبوا من النسوان تذبح الدجاج وتطبخ للجنود. بذكر انه ذبحنا ١٠٠ طير دجاج، وبعد شوي. اجو قالولي انه زوجي صالبينه وبدهم يطخّوه، رحت اركض وشفتهم صالبينه، قال لي روحي قولي لامي تنزل عند علي هاني ونصيف من حرفيش حتى يحكوا مع الجيش انه ما يقتلوني.

نزلت أم زوجي على حرفيش، وبالطريق سبّقولها المطوقين وقالولها ارجعي يا مرا أحسن ما نطخّك، قالتلهم ما بدّي ارجع بدي أجبلكم سمن حتى اطبخلكم الدجاج. تركوها ونزلت عند نصيف وأجا وفك جوزي وما طخّوه. بعد شوي اجو صفقوا الرجال بصف والنسوان بصف، وقالوا انه اللي بتواجد بالبلد بعد بساعة راح نقتله.

أنا صرت اركض لجهة وجوزي يركض لجهة تانية، أنا وأولادي الأربعة انهزمنا على وادي الحبيس، ومن هناك طلعت على حرفيش عند دار محمد نمر اللي استقبلوني وضيفوني ببيتهم. أهلي هجّوا على لبنان وما عدت شفتهم، وجوزي كان متخبي بالوعر وتاني يوم اجا على حرفيش.

أجا جوزي وخاف علي وعلى أولاد وحملّي على الجمل، وحط عليه فراش وكيلو سميدة وبعت معي واحد بالإيجار يوخدني على لبنان، وقاللي إن لاقيت الأوضاع تحسنت بروح اجيبك من لبنان وان لاقيت الوضع صعب بلحقك لهناك. لما صارت الناس تقطع قسائم ولما صاروا يعملوا احصى انفس، راح جوزي حتى يجيبني من لبنان، ورجعنا عن طريق مرج سعسع وعبرنا من جنب صيرة (حظيرة). بذكر انه ابني محمد كان حاطت بجيابه علب سردين من العلب اللي اخدناها من الإعاشة بلبنان، وبنتي انصاف كانت ترضع بعدها. لما قرّبنا على الصيرة، قاللي جوزي اسبقيني انت والأولاد لأنه الجيش ممكن يكون قاعد بالصيرة، وأنا بمشي وراكو. الدنيا حوالي نص الليل وبرد كتير. لما صرنا على سوا الصيرة سمعت صوت طقّة بارودة، خفت ورجعت لورا والا فزوا حوالي ٣٠ جندي بوجهي، صرت اصرخ وأقول حريم حريم حريم... صارت الأولاد تزعق وتبكي، اجو وحطّوا أيديهم على تمهم وصاروا يتنصتوا حتى يشوفوا إذا في حدا معي. اجا واحد منهم وقاللي مين معك؟، قلتله ما معي حدا. قاللي كيف جاي لحالك، قلتله وجوزي بحرفيش وأهلي بلبنان. وأنا بدّي أروح عند جوزي. قاللي لا، اللي بحرفيش بحرفيش واللي بالرميش برميش، ولو انت زلمه اسا متّ هون، روحي ارجعي على رميش. جرّوا الأولاد معي ووصلوني من تحت الشارع وقالولي روحي على رميش وصاروا يطخوا بين اجرينا. نزلنا وكان في هناك عين، قعدت على رأس الحجز وحطّيت بنتي على صدري وقعدت ارضّعها وابني كنعش بجدوعة (شجرة صغيرة) وصار يطول سردين ويدحش بالجدوعة والدنيا تنعف علينا ثلج ثلج. وبيجو البنات والأولاد ويقولوا يمّا بدنا نموت وأنا اقولهم الحمد الله.

فجأة اجا عليّ واحد من ميعار، سألني شو بعمل هون فحكيتله قصتي ولما سألته هو شو بعمل هون قاللي، إحنا كنا حوالي ١٢ شخص من ميعار راجعين على البلاد، ولما سمعنا صوت رصاص، أنا قلتلهم أنا ما بدّي أكمل وقررت ارجع على رميش.

ضبضبلي الأولاد وحطهم على ظهر الفرس، ومشّاني أنا بالأول لأنه كان خايف من الحرامية، ورجعت على رميش أنا وأولادي، كنا كتير تعبانين وبردانين واجرين الأولاد كانت وارمي من البرد والمشي. قعدنا برميش ثلاث أو أربع أيام، وبعدها بعتولي دار عمي واحد درزي من حرفيش يجيبني، ولما رجعنا معه ما اجينا الطريق اللي من ناحية سعسع واجينا من نواحي دير القاسي. بالطريق لاقينا حوالي ٢٠ مهرب ومحملين ع ظهورهم أغراض من لبنان ومعهم بواريد. احنا خفنا كتير وما حسّيت واللا الدرزي هرب على الوعر وتركني لحالي أنا والأولاد. المهرّبين شافوني ووقفوني بس بعدين تركوني امشي على حرفيش.

أحد الآبار الباقية في أراضي قرية النبي سبلان من الجهة الغربية، ٢٠٠٣ (تصوير: مقبولة نصار)

ما تبقى من سبلان..

لم يبق من القرية سوى المقبرة والبئر وأربع بيوت، منهم بيت المختار حسين عمر والد ضيا وبيتها التي تزوجت به. اليوم تستعمل هذه البيوت لخدمة مقام النبي سبلان وزواره. أما عن سكان القرية، فقط رحل معظم أهل القرية الى لبنان، بينما لجأت أربع عائلات فقط الى القرى المجاورة. ويقدّر عدد مهجري سبلان اليوم في فلسطين المحتلة حوالي ٢٠٠ نسمة تقريبا.

ويضيف محمد فاعور: «بعد الاحتلال استولى أهل حرفيش على أراضي سبلان، وكانوا يضمّنوا أراضيها لبعض ويحرثوا ويحوشوا والربح يستعملوه لترميم وبناء المقام. بسنوات الستين تقريبا هدّوا بيوت القرية، وحصلت الطائفة الدرزية على ارض سبلان والمقام بدعم من الحكومة الإسرائيلية. واليوم تُستغل الأرض في تطوير مشاريع وأبنية لخدمة الطائفة الدرزية والمزار».

---

*رنين جريس هي مركزة مشروع التاريخ الشفهي في جمعية زوخروت (ذاكرات)، حيفا؛ نبال فاعور–هواري هي صحافية وابنة قرية سبلان وتقيم في ترشيحا.

النكبة الستون بين جيلين:

فلسطينيات يصُنَّ الذاكرة على طريقتهن

بقلم: عبد الباسط خلف*

وقفت الحاجة آمنة العلي (أم عادل) بقامتها التي حنتها الأيام تمسك بيد حفيدتها آية، أمام أحد مراكز توزيع المساعدات والمؤن، في ساحة مخيم جنين. لم يكن مشهد الشاحنة الزرقاء وأكياس الطحين وأوعية الزيت والصويا والحليب وعلب السردين وحشود المنتظرين لاستلام حصتهم، إلا محطة لإعادة إحياء ذكرى عتيقة بات عمرها اليوم ٦٠ عاما، «والحبل على الجرار» كما تقول العجوز. يومها، وقفت أم عادل مع والدتها، وهي بعمر حفيدتها، بانتظار الحصول على خيمة ومساعدات في أعقاب نكبة العام ١٩٤٨. حينها اقتلعوا من مسقط رأسهم، في المزار، القرية التي كانت آمنة في الشمال الشرقي من جنين، واليوم تنتظر الحصول على المؤن من المصدر نفسه، وللأسباب ذاتها، وإن مرت سنوات عديدة. تقول بحسرة وعيون دامعة، مستعينة بمثل عربي: «كأنك يا بو زيد لا رُحت ولا جيت».

نكبات أم عادل

بلغة الأرقام، تكون أم عادل، وهي مثال يندرج على الالآف، قد عاشت نكبات متلاحقة. فلم يسلم مسقط رأسها من التدمير، مثلما أتت النكبة من جديد عام ٢٠٠٢، لتنال من مسقط رأس حفيدتها الصغيرة وسط أزقة مخيم جنين الضيقة.

«أنهم يطاردوننا حتى على مخيم. عشنا نكبتنا الأولى وأنا في عمر آية، وهجّرونا من بلدتنا، وطردونا من أرضنا. وجاءوا مرة أخرى ليدفنونا ونحن أحياء». بهذه الروح، ومع قليل من التدخل اللغوي من جهتنا، تنثر أم عادل آلاما تندرج على الغالبية المطلقة من أبناء شعبنا، الذين يعيشون غرباء في أصقاع الأرض، بعد أن سُلب وطنهم.

لا زالت الحاجة آمنة، تبدي حزنا بالغًا على ما سمعته من أنباء استشهاد ثلاثة أشقاء معًا، واعتقال رابعهم، في حي الشجاعية بغزة خلال توغل الاحتلال، بالرغم من مرور سنوات طويلة على تلك الحادثة. تروي: «شعرت أن محمود ويوسف وأيمن أبو هين أولادي، وبكيت عليهم، لأننا نحن الأمهات نعرف معنى أن نخسر ولدا ربيناه طويلاً. فكيف يكون الحال عندما تفقد أما ثلاثة أبناء معًا، بعد أن فقدت وطنها وبيتها أيام النكبة؟».

تبتسم أم عادل ابتسامة ممزوجة بالحسرة، وتعود لوصف ما حل بقريتها، حينما تسللت أنباء للأهالي بأن اليهود أخذوا يقتربون من البلدة. وبعد توالي سقوط أكثر من ٥٠٠ قرية ومدينة، خسرت بلدتها التي كانت تحتضن قبور شهداء معركة عين جالوت، وأجبرت على الرحيل.

تسترد أجزاء من ذكرياتها وأسماء لقرى مجاورة فتقول: «من القرى التي كانت بجوارنا، زرعين واللجون ونورس، ولا زلت أتذكر عين الماء القريبة من زرعين ، حيث كنا نزرع ونلهو».

وتبعا لتقديرات فلسطينية فإن عدد لاجئي ١٩٤٨ و نازحي ١٩٦٧، يقترب من سته ملايين، يغتربون في ١٣٢ بلداً، ٤٢ بالمائة منهم، في دول الجوار المحيطة بأرضهم المغتصبة، فيما يقيم ٤٦ بالمائة في مخيمات الوطن بين جناحي الضفة وغزة. تعلق أم عادل: «لا أحد في الدنيا يعيش مثلنا، كل واحد في بلد، مثل المقطعين».

كانت منظمة العفو الدولية «أمنستي» قد أصدرت في العام ٢٠٠١، وثيقة حول حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وعجز المجتمع الدولي من توفير ضمانات حقيقية لإجبار إسرائيل على تنفيذ صيغة «حق العودة» عدا عن تنكر حكومات الاحتلال كلها لحق عودة اللاجئين لديارهم ورفضها الاعتراف بالقرارات الدولية الحالية. لكن أم عادل تقول: «قد يستطيعون سرقة أرضنا، وتحويل أسماء بلادنا، لكننا لن ننسى طردنا من بيوتنا وقرانا الأصلية».

كادت تفقد رضيعها!

استجمعت الحاجة فاطمة من بلدة برقين الملاصقة لجنين ذاكرتها العتيقة لتروي حكاية مغايرة للنكبة. تقول وهي تستند على عكازها الخشبي الأصفر، (مع تعديلات لغوية): «كنت أما لطفلين، فحملت أحدهم، فيما حمل زوجي الآخر. إلا أنني ومن الرعب والزحمة كدت أن أفقد رضيعي، بعد أن أجبرت على التوقف والجلوس ليلا من الإعياء، لكنني سرعان ما فقدت السيطرة على نفسي». تتابع بلهجتها: «بعدين معرفتش شو صار». وتضيف: «صرت أدور على الصبي في مغاير البلد مثل المجنونة. بعدها، لاقته جارتنا أم علي».

تربط الطالبة الجامعية حنين وصفي، عندما علمت بالقصة بين ما سمعته وما شاهدته في أحد الأفلام التي أرخت للنكبة بالاستناد لرواية الأديب الكبير غسان كنفاني «عائد إلى حيفا»، حين تضطر الأم الخروج من منزلها باحثة عن زوجها الطبيب، بعد أن سقطت المدينة، تاركة رضيعها في المنزل، ورافضة دعوة الجيران للنزوح والبحث عن ملاذ آمن. لكنه في النهاية تخسر زوجها الذي يقتل أمام ناظريها، قبل أن تقضي نحبها، ويصبح الرضيع وحيدا في مهده، ليستولي عليه المغتصبون.

نكبة بين ضفتي النهر

تعيش أم ماهر، وهي عجوز فلسطينية، في العاصمة الأردنية عمان. وتحرص على ارتداء الزي التقليدي المتشح بالسواد عن مسقط رأسها في اللد، إذ اضطرت العائلة ذات الولدين والثلاث بنات للمرور في رحلة شقاء. وكعائلة تندرج على حال آلاف، مرت أم ماهر بثنائية هجرة وعذاب الأولى داخل الوطن، والثانية خارجه.

تعود لنا بذكرياتها العتيقة لتروي في لقاء عرضي: «لم أذق طعم السعادة في حياتي». تستذكر مشوار عمرها البائس، فعام ٦٧ استأثرت العائلة النزوح من رام الله لشرقي النهر، لتكرر السيناريو ذاته الذي واكب الاقتلاع من جذرها اللداوي العام ٤٨.

كادت العائلة من الهلع والشائعات تترك الحفيدة ذات الأربع أشهر «سميرة» في رام الله، لولا القدر والعمة سعدة، التي تعرفت على ابنة أخيها وحملتها، واجتازت بها النهر الذي يطول بامتداد الـ٢٥٣ كيلومترا، ليخفي الكثير من الأحزان.

تقول الأم: «مات الزوج ورفيق الدرب بعد شهرين من النزوح للأردن، وكبرت العائلة». إلا أن حزنها كان الأسرع، وكررت لنا جملة تركت إيقاعاتها الحزينة في نفوسنا : «نفسي قبل ما أموت، أزور دارنا في اللد». أمنية متواضعة لم يذهبها العيش في أرقى أحياء عمان الغربية، والعيش الرغيد الذي يوفره لها أولادها.

أمل: طفولة مختلفة

قبل انتصاف نهار قائظ، أخذ أطفال مخيم جنين «يعيدون انتشارهم» من المدرسة إلى البيت، وأمل الطفلة ذات السنوات العشر، كانت واحدة من بين هؤلاء، لكنها تحولت لفتاه أكبر من عمرها، فهي تجيب نيابة عن والدتها من يسأل عن والدها الأسير.

تعيد الفتاة أمل عبد الله روي حكاية مختلفة، شهدتها أروقة أزقة مخيمها «هنا قتلوا الدكتور خليل سليمان الذي حاول إنقاذ طفلة صغيرة، أطلقوا قنابل حارقة على سيارة الإسعاف واحترق جسده، من هناك أخذ الجنود يتفرجون على المنظر المؤلم، ويمنعون أي أحد من مساعدته حتى قضى حرقًا». بهذا الوصف تقدم أمل صورة لما حدث في آذار ٢٠٠٢ عندما أحترق د. سليمان ولم يبق منه غير جمجمته السوداء.

تنتقل أمل، ١٨ عاماً، لروي حكاية جمال الفايد (٣٨ عاما)، ومحمد سلامة (٢٥ عاما)، وهما معاقين لم تشفع لهما أوضاعهما الصحية من الموت، فالفايد، «هدموا المنزل فوق رأسه، ولم يستطع أن يحرك ساكنا. وسلامة، «لم يكن يعرف أن الرصاص سينال من جسده، رغم أنه لا يدرك أي شيء يدور حوله».

تحتفظ أمل، التي ينحدر والدها من بلدة زرعين المنكوبة، إلى اليوم بنسخة من جريدة «حق العودة» المؤرخ في تموز ٢٠٠٣، وسر أرشفة هذه الجريدة، كما تقول، العنوان المخطوط بالأحمر: «حق العودة واقعي».

تروي، بفضل هذه الجريدة، صرت أعرف مثل اسمي المواثيق الدولية التي تدعم حق العودة، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)، ومعاهدة اللاجئين (١٩٥١)، وبرتوكول العام (١٩٦٧)، ومعاهدة إزالة جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٦٥)، والمؤتمر الأمريكي لحقوق الإنسان (١٩٦٩)، ومعاهدة جنيف الرابعة للعام (١٩٤٩)، والمعاهدة الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (١٩٥٠)، وغيرها.

لم تكتف أمل بالتعرف إلى عناوين الاتفاقات والمعاهدات، لكنها تعمقت في البحث عنها، واستعانت بشبكة الإنترنت لتنفيذ هذه المهمة. تتابع: «استطيع تلخيص ابرز بنود نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، والذي يشير إلى حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، وتعويضهم، وقد كتبت عنه في وظائف التعبير المدرسية».

في المقابل صارت تلم بتفاصيل الوثائق المعاكسة، التي سعت مثلما تصف، إلى شطب حق العودة، فتشير إلى وثيقة أيالون–نسيبة، أو ما أطلق عليه الحملة الشعبية للسلام والديمقراطية، ووثيقة جنيف «سيئة الذكر»، على حد وصفها، وغيرها من مبادرات وتصريحات، وتواقيع وبيانات مختلفة مناهضة للتخلي عن حق العودة.

الفتاة الموسوعة

بعدها، جمعت أمل معلومات عن القرى المهجرة في محافظة جنين، فصارت تعرف أن زرعين كانت تقع إلى الشمال من المدينة، وعلى بعد ١٣ كم. وسلبت أراضيها ومساحتها ٢٢٢٠٠ دونما، وأقيمت عليها مستوطنة «كيبوتس برزاعيل» عام ١٩٤٨، بلغ عدد سكانها عام ١٩٢٢ حوالي ٧٢٢ نسمة، وعام ١٩٣١ حوالي ٩٧٨ نسمة ارتفع إلى ١٤٢٠ نسمة عام ١٩٤٥.

أما المزار فكانت، وفق معطيات أمل المقتبسة من مصادر تاريخية، تجثم في الشمال الشرقي من جنين، ودفن فيها شهداء معركة عين جالوت. وشرد أهلها وسلبت أراضيها، وبلغت مساحتها ١٤٥٠٠ دونما، أما عدد سكانها عام ١٩٢٢ حوالي ٢٢٣ نسمة وعدد سكانها عام ١٩٣١ حوالي ٢٥٧ نسمة، ارتفع إلى ٢٧٠ نسمة عام ١٩٤٥.

تتابع: «تتألف اللجون، من أربعة خرب هي الفوقا والقبلية والتحتا وظهر الدار، تقع إلى الشمال الغربي من جنين، وتبعد عنها ١٨ كم، وبلغت مساحة أراضيها المسلوبة ٨٥٠٠ دونما، أقيمت عليها مستوطنة (مجيدو). عدد سكانها عام ١٩٢٢ حوالي ٤١٧ نسمة، وعام ١٩٣١ حوالي ٨٥٧ نسمة، ارتفع إلى ١١٠٣ نسمة عام ١٩٤٥.

أما نورس، استنادا لمعلومات أمل المنقولة، فكانت تقع إلى الشمال الشرقي من جنين وتبعد عنها ٢٠ كم، ومساحة أراضيها المسلوبة ٦٣٠٠ دونما، أقيم على أراضيها مركز تدريب صهيوني، بلغ عدد سكانها عام ١٩٢٢ حوالي ٣٦٤ نسمة وعام ١٩٣١ حوالي ٤٢٩ نسمة ارتفع إلى ٥٧٠ عام ١٩٤٥. وهناك أيضا، عين المنسي وخربة الجفة.

تواصل أمل: وثقت صديقتي ريم جمال صالح، ١٩ عاما، في نيسان ٢٠٠٢ كل ما سمعته وشاهدته من أنباء عن المجزرة، بدءا من الثالث من نيسان وحتى العاشر منه.

وتنهي: «أشعر بالفخر، لأنني أصون ذكرى النكبة، وآتالم لأن جدتي أم عادل قد تموت قبل أن يتحقق حلم عودتها لبلدنا، لكنني أعيش حلم العودة، ولهذا أسماني والدي «أمل»، وساكمل المهمة بدلاً من جدتي».

---

* عبد الباسط خلف صحافي متخصص في قضايا المرأة والطفل والتنمية والبيئة والفنون، يعمل في وزارة الإعلام الفلسطينية في رام الله وجنين.

مدخل مخيم العزة للاجئين، بيت لحم ٢٠٠٨ (مركز بديل)

المختار عوض الله.. أضاء قناديل العودة ورحل!

بقلم: ميرفت عوف*

«الحلم».. لم يكن عابرا ليرحل عن النفس وهواها لحظة، كلما زاد الوضع ألما في الحياة الفلسطينية زاد الأمل والتعلق بهذا الحلم، لأنه ليس أي حلم .. أنه الحلم الجميل بيوم العودة إلى حيفا .. يافا.. اسدود.. يبنا...

من جاور الحاج أحمد مصطفي عوض الله – مختار قرية يبنا من عام ١٩٤٨ – قبل رحيله يعي جيدا حدود الكلمات السابقة. فهذا الرجل لم يحتفظ فقط بختم «المخترة» وعملها، أنه رجل لن يمر يوما واحد عليه دون أن يذكر قريته وحقه بالعودة في البيت والديوان والمؤسسة والشارع..هذا الأمل حرم عليه أن يبع أرضه في يبنا بأي مال أو أن يوكل أحد غيره بزراعتها. لم يهمه قحولها، فالأهم أن يسكنها هو قبل الزرع والورد، إذا قالوا له ضاعت الأرض.. قحلت الأرض.. بع الأرض.. فهي كلمات لم يسمح لها الحاج عوض الله أن تمر على نفسه لحظة وأن مرت على مسمعه. أنها حكاية رجل رحل قبل عامين من على أرض مخيم «يبنا» في مدينة رفح ولم يرحل معه الحلم بالعودة إلى أرض يبنا الحقيقية الواقعة قضاء الرملة. إنها حكاية رجل لم نسجل فيها ذكرياته في القرية المهجر منها، بل نكتب فيها عن الغرس الجميل في النفوس والعقول لحق العودة من قبل هذا الرجل الذي رحل عن عمر يناهز ٩٠ من عمره. ففي الثامنة والخمسين من عمر النكبة، التي عاشها المختار استخدام الرجل كل وسائله لغرس حق العودة في نفوس الأبناء والأحفاد وأهل يبنا وغير أهل يبنا.. قبل عامين رحل ولم ترحل معه الوصية ولا العمل بها، وبات الحنين منقوش في القلوب الناشئة التي لم ترى النكبة لكنها تشربتها من حكايا المختار.

يبنا .. أي قرية !

لقد وطأت أقدام المغتصبون بلدة «يبنا» كما الكثير من القرى الفلسطينية، يبنا الجنة الخضراء كما يصفها أهالي حيث كروم العنب واللوز والبرتقال، والرائحة الفواحة لزهر الليمون المنعش وخيرات الزيتون الوفيرة. حين هاجمها الاحتلال أضحى كل شيء سراب لا وجود له سوى في ذاكرة من عاشوا فيها وخطوا ملامحها في عقولهم وقلوبهم التي بكت دمعاً وأملت دائما بزرع كل شيء من جديد.. تجاوز عدد سكان القرية آنذاك الأربعة آلاف نسمة، كانوا متحدين متعاضدين تسودهم المودة والألفة والمعاملة الحسنة، حين بدأ اليهود بمهاجمة القرى أعد أهل يبنا أنفسهم جيدا للتصدي لهم، لقد كان الجميع يشترك في شراء السلاح بجهود ومال كل بيت.

هُجر الناس من قراهم ولكن حقهم في العودة لن يهاجر مع أجسادهم المكان، لقد استمروا يحاولون العودة إلى مسقط رؤوسهم.

عندما عاد الحاج عوض الله إلى يبنا بصحبة ابنته مريم، وجلس على المقعد المعتاد له قبل الهجرة وعرف مريم بكل شبر في المكان، كانت الدموع تسبق الكلمات لتعرف بحكايا المكان التي انتهت في عام ١٩٤٨ بهجرة أهالي القرية.

مختار الحي .. كيف يهاجر؟!

لم يترك الاحتلال الإسرائيلي اللاجئين الفلسطينيين في آلامهم بعد هجرتهم إلى قطاع غزة، بل أنه واصل المساومة لترحيلهم إلى خارج فلسطين. ومع الحاج عوض الله لم يتوانى الاحتلال عن تقديم الإغراءات المادية له وترغيبه وترهيبه لدفعه للهجرة إلى إحدى الدول العربية، والحاج عوض الله كان يرى جل الكارثة في ذلك. فهو يتفهم بدقة لماذا يستهدفونه على وجه التحديد. كان يقول لأبنائه ولمن حوله: «أنا المختار.. لو طلعت البلد كلها بتطلع.. وبتقول هي المختار طلع»، أنه هم مضاعف حمله الحاج عوض الله ولم يتوانى يوما عن حمل كل ما تبعه من مسئولية.

التعويضات التي كان ينادي به الكثير لم تشغل بال الحاج عوض الله يوما، ولم يهاب قبول الناس بها فهو يعرف جيدا أنها ستبقى مجرد كلام، وكان يقول: «مال الدنيا كلها لا يعوضنا عن بلدنا... فكيف لهذا الأمر أن يتم». لقد كانت الذكريات وحب الوطن أكبر من كل الإغراءات والتعويضات، ونقش الأمل بكل تفاصيله في قلوبهم الحزينة فأبت ذاكرته التخلي عن حلمه بالعودة إلى الأرض والوطن. اعتاد أن يتحدث عن مرارة الهجرة واعتاد أن ينتشل تلك الذكريات الجميلة بألم، لكنه لم يعتد أبدا الحديث ببأس أو إحباط عن حق العودة..

المختار في زمن الانتفاضيين

في زمن الانتفاضة الأولي كان بيت المختار هدفا رئيسيا لاقتحام جيش الاحتلال الإسرائيلي له، فهو مختار «المشاكل» كما كان يسميه ضابط الاحتلال. تقول الحاجة مريم ابنته: «لقد تعب والدي كثيرا من الاحتلال، لكن ما هون عليه هذا التعب انشغاله في تأدية مصالح الناس، فهم كانوا يعتمدون على المختار في قضاء الكثير من أمورهم لمزاياها المتعددة التي احتفظ بها والدي من قريتنا».

في انتفاضة الأقصى التي عاش منها الحاج عوض الله أربع سنوات استمر مسلسل الاعتداء عليه من قبل الاحتلال كما غيره من أهالي المخيم الذي هدمت العشرات من منازلهم في هذه الانتفاضة. لقد كان يركض بجسده العجوز في كافة المؤسسات المعنية عندما كان الأمر يتعلق بهدم إحدى منازل المخيم، العاملين في وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين والصليب الأحمر كان يدركون جيدا ماذا تعني مساعدة رجل هدم بيته وسار في مصلحته تلك الحاج عوض الله.. أما فيما يتعلق بتقديم الإغاثة العاجلة لمن هدم بيته فهي في المقدمة مسؤولية جمعية «أهالي يبنا» التي أنشأها الحاج عوض الله وأنشأ فروع لها في أكثر من مكان في قطاع غزة. كانت الأسباب التي دفعت المختار ومشايخ آخرين لإنشاء هذه الجمعية هامة جدا، تتمثل في مساندة أهالي قرية يبنا بعضهم لبعض في المناسبات الاجتماعية وتوثيق الروابط بينهم وتجميع أهلها في حل مشاكلها ومساعدتهم أيضا من ناحية اقتصادية وإنسانية، لكن الهدف الأسمى ظل دائما تعزيز حق العودة خاصة في نفوس الجيل القادم من أبناء أهالي القرية، إضافة إلى أن وجود الحاج عوض الله في المجلس البلدي في رفح لمدة ١٢ عاما وتأسيسه مع مجموع من الوجهاء للجنة زكاة رفح ساعده على أن يكون أول من يلجأ إليه المتضرر الرفحاوي.

زرع يكبر

قبيل جمعة «العصرية» لا يهاب أطفال مخيم «يبنا» من إشغال مقاعد الرجال في ديوان المختار عوض الله، كانوا يتنقلون بين الفراش العربي هربا من «زغزغة» الحاج عوض الله لهم، فيضج المكان بالضحكات البريئة، الأماكن الشاغرة تنتظر زوارها من رجال يبنا وغيرهم من المهاجرين لكن بعد صلاة العصر مباشرة.

في هذا الوقت يقصد المختار ديوانه ويتأهب لصلاة العصر، لكنه أيضا وقت ثمين لديه لا يقل أهمية عن جلسته مع الرجال، أنها جلسة جميلة مع رجال المستقبل. فاليوم هم أطفال لكنهم يدركون جيدا ماذا يعني المختار.. الديوان.. يبنا.. المخيم.. يدركون أين تقع قريتهم ومن القرى التي تجاورها، يتذوقون طعم برتقال القرية وفاكهتها وعسلها ولبنها. فحكايا الجد عوض الله ووصفه الدقيق عند سرد تلك المعلومات مكنهم من ذلك في حياته وبعد مماته، لدرجة أنه كلما ذاقوا شيء مميز من الفواكه شبهوه بزرع «البلاد»، وما زال أحفاده على وجه التحديد يتذكرون تلك الأيام الجميلة التي كان يضمهم فيها كجد تحت عباءته السوداء فيخبأهم عن بعضهم البعض، وكان يلعب معهم بعضا من تلك الألعاب الشعبية القديمة التي كان طفلا يؤديها في يبنا. لقد كان يرى الحاج عوض الله كل الأمل في هذا الجيل ويعي جيدا آلية تربية الإصرار في نفسه على العودة للأرض، حتى أن الطفل أصبح يعيش في المخيم وكأنه ضيف بكل ما تحمله الكلمة من معنى، ضيف سيعود قريبا إلى مستقره ومسقط رأس أجداده..

*ميرفت عوف هي صحفية فلسطينية، حاصلة على شهادة الماجستير من معهد الدراسات والبحوث العربية بالقاهرة. وهي مديرة مركز امل للإعلام في غزة.

بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
منسق الائتلاف الفلسطيني لحق العودة
إعـلان عـن وظائف شاغرة

يعلن مركز بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، منسق الائتلاف الفلسطيني لحق العودة، ومقره في بيت لحم، عن شغور وظيفتي منظم/ة حملات محلية، وسكرتاريا تنفيذية.

اولا: الوصف العام لوظيفة منظم/ة حملات محلية: هي وظيفة كاملة تتضمن تنفيذ وتفعيل وتطوير برامج وأنشطة مركز بديل في المجتمع المحلي، خصوصا برنامج تنمية وتدريب الناشئة، جائزة العودة السنوية، الحملات والمبادرات الشعبية كحملة مقاطعة إسرائيل، وفعاليات إحياء الذكرى السنوية للنكبة. والوظيفة تتطلب التمتع بالقدرة على استخدام وابتكار أدوات ووسائل العمل اللازمة لتفعيل الحملات المختلفة، بما في ذلك الإنتاج المعلوماتي والإعلامي، وآليات التواصل والتحشيد والمناصرة.

المهام الوظيفية الأساسية:
- تسهيل تنفيذ الأنشطة والفعاليات المحلية والإشراف عليها،
- التنسيق مع وتدريب ميسري تنفيذ البرامج والأنشطة خصوصا برنامج تنمية وتدريب الناشئة،
- تنفيذ الأنشطة المقررة وفق خطة مركز بديل والعمل على الفعاليات العامة،
- تطوير منهجية وأدوات العمل فيما يتعلق بالتواصل مع المجتمع المحلي ومؤسساته،
- القيام بتحديث المعلومات على صفحة بديل الالكترونية (العربية).
- تنسيق ومتابعة إصدار جريدة حق العودة باللغة العربية وتحريرها.
- تغطية فعاليات وإخبار مركز بديل إعلاميا باللغة العربية.

المؤهلات والمهارات المطلوبة: على المتقدم/ة أن يكون:
- حاصلا على درجة البكالوريوس كحد ادنى في العلوم الاجتماعية، أو السياسية، أو الصحافة والإعلام، أو القانون الدولي لحقوق الإنسان،
- ذا خبرة لا تقل عن سنتين في مجالات التواصل، والتشبيك، والتدريب والبحث والإعلام.
- متمتعا بمهارات الكتابة والتحرير والترجمة باللغتين العربية والانكليزية.
- ذا مهارات ممتازة في استخدام الحاسوب والبحث الالكتروني،
- قدرة على العمل تحت الضغط وضمن فريق عمل.

التقدم للوظيفية: طلب التقدم للوظيفة يجب أن يتضمن:
- ملخصا عن الخبرات العملية والمهنية،
- السيرة الذاتية، وصورا عن كل الوثائق المؤيدة،
- معرفيين اثنين مع عناوين الاتصال بهم بما في ذلك الهاتف/الجوال.
- نموذجا من كتابة الشخص المتقدم.
- آخر موعد لتقديم الطلبات: ١٥ كانون ثاني ٢٠٠٩، وترسل الطلبات والوثائق المطلوبة على العنوان الالكتروني:camp@badil.org

ثانيا: الوصف العام لوظيفة السكرتاريا التنفيذية: هي وظيفة كاملة وسيطة لترتيب وتسهيل ومتابعة وتوثيق عمل كل من المدير، ومنسقي الوحدات الثلاث: المالية، والحملة، والمصادر (لمزيد من التفاصيل عن عمل الوحدات انظر صفحة بديل: www.badil.org)، وتتطلب قدرات مهنية تجمع ما بين القدرات الإدارية والمالية.

المهام الوظيفية الأساسية:
- الإشراف على سير العمل اليومي للمكتب وتحديدا الترتيب، اللوازم والنظافة،
- متابعة وتوثيق أمور الخدمات واللوازم والمشتريات على أنواعها،
- إعداد ومتابعة وتوثيق ملفات شؤون الموظفين والطاقم (تنظيم العقود، ساعات العمل، الإجازات وغيرها)،
- إعداد وتحضير وتوزيع الأجندة الشهرية لعمل الطاقم،
- إعداد وكتابة وتوثيق محاضر اللقاءات والاجتماعات الإدارية،
- ترتيب ومتابعة شؤون سفر أفراد الطاقم محليا ودوليا (المواعيد، الحجوزات، والإقامة وغيرها)،
- متابعة أمور صندوق النثريات،
- إعداد وتوثيق الدفعات الشهرية لمركز بديل والمساعدة في إعداد التقارير المالية،
- متابعة شؤون مكتبة بديل ومساعدة الزوار الراغبين في استخدامها.

المؤهلات والمهارات المطلوبة: على المتقدم/ة أن يكون:
- حاصلا على شهادة خبرة موثقة تظهر سبق الاضطلاع بوظيفة مماثلة،
- حاصلا على درجة البكالوريوس كحد أدنى في إدارة الإعمال أو المحاسبة أو حقل ذي صلة،
- متمتعا بمهارات الكتابة والترجمة والتحدث باللغتين العربية والانكليزية،
- ذا مهارات ممتازة في استخدام الحاسوب والبحث الالكتروني،
- قدرة على العمل تحت الضغط وضمن فريق عمل.

التقدم للوظيفية: طلب التقدم للوظيفة يجب أن يتضمن:
- ملخصا عن الخبرات العملية والمهنية باللغتين العربية والانجليزية من كتابة المتقدم نفسه.
- السيرة الذاتية، وصورا عن كل الوثائق المؤيدة،
- معرفا واحد على الأقل (من المشغل السابق) مع عنوان الاتصال به بما في ذلك الهاتف/الجوال.
- آخر موعد لتقديم الطلبات: ١٥ كانون ثاني ٢٠٠٩، وترسل الطلبات والوثائق المطلوبة على العنوان الالكتروني: info@badil.org

شروط عامة للوظيفيتين: على المتقدم/ة أن يكون:
- مؤمنا بحقوق الشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق عودة اللاجئين والمهجرين إلى ديارهم الأصلية،
- على معرفة واطلاع بقضية اللاجئين والمؤسسات والقرارات الدولية ذات الصلة،
- مستعدا للسكن في منطقة بيت لحم حيث مقر المركز،
- مستعدا لبدء العمل في ١ شباط ٢٠٠٩.

ملاحظات:
– سيتم استثناء الطلبات غير الكاملة من عملية التقييم الأولي،
– يتواصل مركز بديل مع أصحاب الطلبات المختارة فقط في عملية التقييم الأولي،
– عند تساوي المؤهلات والمهارات بين الجنسين، ستمنح الأفضلية للمرأة.
– لمزيد من التفاصيل، يرجى زيارة موقع مركز بديل على شبكة الانترنت: www.badil.org

مبادرة «بلباو» – دور المجتمع المدني في معركة العدالة من أجل فلسطين

الإعلان الختامي وخطة العمل

٣١ تشرين أول، ٢٠٠٨

فيما يلي نص الإعلان الذي هو نتاج مؤتمر مبادرة بلباو التي نظمتها مجموعات التضامن الإسبانية وبالتحديد شبكة العمل الباسكية وشبكة ميواندو (من أجل شرق أوسط خالي من الحروب والاضهاد)، وكذلك شبكات المجتمع المدني الفلسطيني، وبالتحديد شبكة المنظمات الأهلية (بنغو)، إتجاه، مركز بديل، مركز المعلومات البديلة، الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل. وحضر مؤتمر بلباو العشرات من الإسبان والأوروبيين وكذلك العديد من ممثلي المؤسسات الفلسطينية، ووقعوا على الإعلان الختامي للمؤتمر. كما تجدر الإشارة إلى أن اللجنة الوطنية لمقاطعة إسرائيل وفرض العقوبات عليها وسحب الاستثمارات منها، لعبت دوراً محورياً في إنجاح المؤتمر، وكذلك شاركت الشبكة العالمية لليهود المناهضين للصهيونية في المؤتمر ووقت على إعلانه.

على مدار الستين سنة الماضية؛ يجرى تشريد الفلسطينيين – الشعب الأصلي، إما بتشتيتهم في المنافي أو بتشريدهم داخل وطنهم بفعل سياسات الفصل العنصري، والهيمنة، وفرض المعازل. ومع ذلك، لا يمكن تجزئة النضال الوطني الفلسطيني؛ حيث أن حقوق الفلسطينيين في العودة لديارهم الأصلية، والتمتع بالحرية، وممارسة حق تقرير المصير كل واحد. إن تحقيقها يصبح ممكنا فقط عبر الكشف عن الأسباب الجذرية وراء حرمانهم من هذه الحقوق، وعبر الحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية.

خلال تجمع» بلباو» قامت مؤسسات فلسطينية، ومنظمات تقدمية إسرائيلية غير صهيونية، وأخرى أممية وحركات اجتماعية بتداول ومناقشة آخر دراسة فلسطينية متعمقة[1]، تتناول نظام سيطرة إسرائيل على الشعب الفلسطيني بأبعاده: القانونية والسياسية. فقد كشف هذا التحليل أن إسرائيل كدولة قامت على التطهير العرقي الشامل للفلسطينيين في عام ١٩٤٨، وإنها منذ ستة عقود لا زالت تحرم وتنتهك بشكل ممنهج حقوق مختلف أجزاء الشعب الفلسطيني – اللاجئون في الشتات، الفلسطينيون من مواطني دولة إسرائيل، والفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ – وذلك على أساس هويتهم القومية، ومن أجل منع الفلسطينيين من ممارسة حقهم في تقرير المصير، وسعيا لتوطيد نظام هيمنتها الاستعماري من خلال القوانين العنصرية، بما في ذلك تشجيع الهجرة اليهودية حصريا، بينما يتم حرمان الفلسطينيين– الشعب الأصلي من حقهم في العودة الى ديارهم الاصلية. ومن وجهة نظر قانونية؛ فقد خلصت الدراسة إلى أن النظام الإسرائيلي نظام استعماري فريد؛ إذ يجمع بين "الأبارتهايد"، الاستعمار الاحلالي والاحتلال الحربي.

نحن ممثلو المجتمع المدني العالمي المجتمعون في «بلباو»؛ نرى وجوب اخضاع دولة إسرائيل للمساءلة القانونية. إننا نرى إن منح إسرائيل حصانة رغم انتهاكاتها المتواصلة والمنهجية للقانون الدولي، ولحقوق الإنسان الأساسية، والتعامل معها كاستثناء فوق قانون الأمم، وتزويدها بدعم غير محدود في المجالات: السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والثقافية، والدبلوماسية؛ يجعل كلا من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وفاعلين دوليين آخرين فيما يسمى بالمجتمع الدولي، مذنبين ومتواطئين فعليا في جريمة تأييد وإدامة «أبارتهايد» إسرائيل وحكمها الاستعماري. إننا نرى أنه فقط من خلال وقف هذا التواطؤ الدولي يمكن استعادة الكرامة والعدالة للشعب الفلسطيني، وتحقيق السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط.

وعلاوة على ذلك، وفي ضوء إخفاق المجتمع الدولي وخاصة الأمم المتحدة، في رؤية ومعالجة العنصرية والتمييز العنصري باعتبارهما سببا جذريا لاضطهاد إسرائيل المنهجي والمتواصل للشعب الفلسطيني، وبالتالي فشلها في مجابهة هذا الاضطهاد؛ فإننا ندعو المجتمع المدني العالمي لكي يأخذ على عاتقه المسؤولية السياسية والأخلاقية لتقديم دعم فعال في معركة الكفاح من أجل إنهاء اللا عدالة متعددة الأوجه، تماما كما جرت مواجهة «أبارتهايد» جنوب أفريقيا سابقا؛ وذلك لتعزيز العدالة والمساواة، والسلام الدائم في منطقة خالية من السلاح النووي.

خطة العمل

نحن المجتمعون في «بلباو» في ٣١ تشرين أول، ٢٠٠٨، ندعو منظمات المجتمع المدني، الأحزاب السياسية، شبكات العمل وأصحاب الضمائر الحية للعمل على:

(١) رفع مستوى الوعي والعمل عالميا على تنفيذ نداء المجتمع المدني الفلسطيني عام ٢٠٠٥ الداعي إلى مقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها، وفرض العقوبات عليها (BDS)،[2] وذلك بطريقة تدرجية ومتواصلة، مع مراعاة إمكانيات وقدرات كل موقع. وندعو بشكل خاص حركات التضامن العالمية، والحركات الاجتماعية، والمنظمات العقائدية والدينية، والاتحادات النقابية، والمنظمات غير الحكومية، والشخصيات والمؤسسات الأكاديمية والثقافية، ومنظمات حقوق الإنسان، والخبراء المستقلين؛ لاتخاذ تدابير عملية وفعالة لمواجهة نظام الاستعمار الاحلالي والأبارتهايد الإسرائيلي والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان الفلسطيني.

(٢) تطوير وإدامة الحملات لتوعية الرأي العام وكشف الحقائق حول نظام إسرائيل كنظام تمييز عنصري، واستعمار احلالي، واحتلال، ومن أجل تعزيز ودعم كفاح مجموع الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي داخل إسرائيل، وفي الشتات؛ من اجل تمكينه من ممارسة حقه في تقرير المصير، وحقه في العودة والعدالة والمساواة كأفراد وكشعب. وفي هذا الإطار، فإن المؤسسات الإعلامية مدعوة لإتاحة الفرص للأصوات الأصيلة التي تمثل المجتمع المدني الفلسطيني تمثيلا حقيقيا، وللذين يدعمون سلاما عادلا، لكي يعبروا عن قضاياهم بحرية ودون رقابة أو تشويه أو تجاهل.

(٣) المطالبة بتطبيق الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٤ والذي أدان بناء إسرائيل للجدار العنصري والمستعمرات الإسرائيلية التي بنيت في الأراضي المحتلة، وذلك من خلال الامتناع عن تقديم المعونة أو المساعدة لإسرائيل أو لأي من المؤسسات الضالعة في الجرائم وتنتهك القانون الدولي، وتحميل إسرائيل المسؤولية عن الأضرار التي تتكبدها البنية التحتية والخدمات الممولة والمقدمة في سياق المساعدة الإنسانية من قبل المجتمع الدولي للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

(٤) بذل الجهود المنظمة من أجل إنهاء سياسات التطهير العرقي المنظم الذي تمارسه إسرائيل في القدس المحتلة، ولإنهاء حصارها الإجرامي المفروض على قطاع غزة المحتل، حيث أن سياسة إسرائيل غير القانونية وغير الأخلاقية المتمثلة في فرض العقوبات الجماعية على أكثر من مليون ونصف فلسطيني تضاهي أعمال الإبادة الجماعية وفقا لخبراء بارزين في القانون الدولي، كما ينبغي فضح تواطؤ المجتمع الدولي في الحفاظ على الحصار، والعمل من أجل وضع نهاية له.

(٥) تفعيل ضغط متزايد على الأمم المتحدة، وعلى الحكومات والسلطات المحلية، والهيئات متعددة الأطراف؛ مثل منظمة الاتحاد الأوروبي للتعاون، وعلى القطاع الخاص من أجل وقف التعاون مع إسرائيل، ومنع جميع مؤسساتها المتواطئة، وتلك التي تدعم الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته لحقوق الإنسان، ومن أجل التحقق من مدى امتثال كل من هذه المؤسسات للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

(٦) زيادة الضغط على الاتحاد الأوروبي من أجل دعم واحترام التزاماته بالقانون الدولي وبمعاييره لحقوق الإنسان خلال تعامله مع إسرائيل، ولا سيما المطالبة بوقف العمل باتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، وذلك استنادا إلى انتهاكات إسرائيل الخطيرة والمستمرة للمواد رقم ٢ و ٨٣ من اتفاقية الشراكة.

(٧) مواصلة العمل من قبل منظمات حقوق الإنسان المستقلة، والخبراء القانونيين من أجل محاكمة ومعاقبة الإسرائيليين مقترفي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ومن أجل جبر ما لحق بالضحايا الفلسطينيين من أضرار وتعويضهم، ومن أجل مساءلة دولة إسرائيل وجميع الأطراف المتورطة في مثل هذه الجرائم. ونحن نحث على استكشاف استراتيجيات جديدة يمكن بموجبها إخضاع المنظمات الصهيونية، وخاصة الصندوق القومي اليهودي (JNF)، وكذلك الشركات الأجنبية والحكومات التي تتعاون مع نظام القمع الإسرائيلي للمساءلة والمحاسبة أمام المحاكم الدولية، بما فيها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

(٨) مطالبة تجمع الحركات الاجتماعية وشبكات العمل الأخرى في إطار المنتدى الاجتماعي العالمي، بتأييد ودعم التحليل الوارد أعلاه والمصادقة عليه واعتماده في خطة عملها وبرامجها..

(٩) تنمية التضامن بين جميع الأمم، وبخاصة مع الشعوب العربية وبلدان أخرى في المنطقة والتي تكافح من أجل الحرية والعدالة وتقرير المصير.

(١٠)تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني العالمي بغرض تنفيذ بنود الخطة آنفة الذكر.

---

(١) أنظر/ي: الاتحاد في مواجهة الابرتهايد الاستعمار الاحلالي والاحتلال، ورقة الموقف الإستراتيجي للمجتمع المدني الفلسطيني، مراجعة مقررات مؤتمر دربان، اللجنة الوطنية الفلسطينية لحملة مقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، تشرين أول، ٢٠٠٨.

[2] http://www.bdsmovement.net/?q=node/52

تتمات

تتمة: فلسطين على أجندة السياسة

اللاجئين الفلسطينيين، ويقع الخطأ على عاتق العرب والفلسطينيين انفسهم.

وهكذا، من جهة يشفق الكونغرس على الفلسطينيين ويأخذ على عاتقه منح بعض اشكال الاغاثة الانسانية. من جهة اخرى يعرقل الكونغرس حق الفلسطينين في تقرير المصير في كل منعطف، ومدافعا عن حقوق الانسان في لبنان وسوريا ومصر، في حين ينكر اي غاية من حقوق الانسان والحقوق السياسية في فلسطين/اسرائيل. ومن ثم، فأن جدول اعمال الرئيس لانشاء الحل المبني على اقامة دولتين جنبا الى جنب يبدأ وينتهي بأمن دولة اسرائيل.

اين تقع فلسطين في الكونغرس؟

الفلسطينيون في قمة الكابيتول يقعون في مكان ما بين اسرائيل من جهة، وسوريا وايران من الجهة الاخرى. في كلا الموقعين غيرالمؤكدين، فان فلسطين والفلسطينيين امتداد للجهات الفاعلة. من اجل ان تصبح فلسطين لاعبا نشطا، ما يعتبر هدف محتمل بشدة في هذا المنعطف السياسي، يجب على النشطاء اختراق الدرع الاسرائيلي المتين. وهذا يتطلب قوة خارقة لجذب اهتمام الكونغرس الى هذه الدعوة.

ان المدافعون الذين يتخذون من الولايات المتحدة مقر لهم مضللون بالحكومة الامريكية وقدرتها على ان تكون ممر للتغيير. مع ذلك، فان التحايل على سياسة الكونغرس والادارة الامريكية لن يجلب سوى مكاسب سريعة الزوال. والفشل الحديث لسياسات عدم التقاضي يدل على ذلك. رفضت المحاكم الفدرالية الامريكية قضية كوري ضد كاتلربيلر، وهي قضية قانون العمل الموجهة ضد شركة كاتربيلر للجرافات للتعويضات المدنية على تهم القتل الخطاء والكسب غير المشروع والجرائم ضد الانسانية من ضمن اتهامات اخرى على خلفيات سياسية. وقد وجدت محكمة الدائرة التاسعة انه على الرغم من ادلة المدعين ضد كاتربيلر الا ان القضية غير ذات اهلية لان الحكومة الامريكية دفعت ثمن مبيعات كاتربيلر لاسرائيل. وان تضمين الادارة الامريكية في الانتهاكات المزعومة يفقد القضية اهليتها. لقد تم تقويض استدلالية شكوى وكوري وقوتها القانونية من قبل النظام الاساسي وقانون السوابق القضائية التي تحظر التدخل في الامور الخاضعة للحكم الحصري للسلطة التنفيذية. يتطلب الفصل في شكوى كوري على اساس جوانبها الموضوعية تحول سياسي او تعديل تشريعي.

حتى ان تدخل الكونغرس يصل الى الحد من حملة مقاطعة اسرائيل وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات عليها حتى تنصاع للقانون الدولي في الولايات المتحدة. إن أية امكانية لنجاح هذه الحملة يمكن ان تتداعى بسهولة عن طريق التشريعات التي تدين هذه الاجراءات الاقتصادية باعتبارها غير قانونية. ان النجاح في هذه الحملة يتطلب حياد الكونغرس على اقل تقدير. في الوقت الحاضر الكونغرس منحاز لدرجة ان تحقيق الحياد يعد نصر.

يعد صرف دور الكونغرس في تعزيز حقوق لانسان الفلسطيني أمر قصير المنظور وغير فعال. وتركيز الدعوة حصرا على الكونغرس ليس بأفضل من ذلك. إن النجاح في القمة يتوقف على قوة القاعدة الشعبية ووسائل الاعلام والدعوة القانونية. اما احداث تغيير في السياسة الخارجية للشرق الاوسط وفي حياة الفلسطينيين فإنه يتطلب احداث توازن دقيق وتنسيق تام بين الاستراتيجيات المكملة.

---

* نورا عريقات هي عضو سابق في مجموعة "نيو فويسز"، عملت من خلالها مع الحملة الأمريكية من اجل انهاء الاحتلال الاسرائيلي بصفتها منسقة القاعدة الشعبية والمستشارة القانونية. تعمل الآن كباحثة في مركز الدراسات العربية المعاصرة في جورجتاون (واشنطن)، كما تشغل منصب مستشارة الرقابة واصلاح السياسة الداخلية للجنة الفرعية في مجلس النواب.

رسالة مركز بديل إلى المبعوث الخاص للأمم المتحدة، البروفسور ريتشارد فولك

البروفسور ريتشارد فولك
المبعوث الخاص للأمم المتحدة
المفوضية ومكتب الأمم المتحدة في جنيف
١٥-١٢-٢٠٠٨

السيد البروفسور ريتشارد فولك، مقرر الأمم المتحدة الخاص بحقوق الإنسان في الأرض المحتلة

الموضوع: التهجير الداخلي القسري المستمر في الأراضي الفلسطينية المحتلة

من المؤسف أن يتم حرمانك هذا الأسبوع من الدخول إلى إسرائيل/ الأراضي الفلسطينية المحتلة. نأمل أن تظل قادرا على الاضطلاع بمسؤولياتك وولايتك بشكل ناجح.

يود مركز بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، أن يوجه انتباهكم إلى التهجير القسري للسكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما نود أن نبلغكم عن الأسباب الجذرية و نطاق هذه المشكلة. ونطلب أن تمدوا لنا يد العون و الدعم لمعالجة ما هو واضح من سياسة الدولة الداخلية و التهجير القسري من جانب القوة المحتلة إسرائيل.

١. نتيجة لاستمرار السياسات الإسرائيلية والممارسات العنصرية تجاه المواطنين الفلسطينيين، تسارع معدل التهجير الداخلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. تشير التقديرات إلى أن أكثر من ١١٥،٠٠٠ فلسطيني قد تم تهجيرهم داخليا خلال الأربعة عقود الماضية من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. ففي قطاع غزة وحده، تسببت العمليات العسكرية الإسرائيلية بالتهجير القسري المؤقت لأكثر من ٥٠،٠٠٠ فلسطيني بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٤.

٢. يواجه السكان الفلسطينيون المقيمون في القدس الشرقية المحتلة خطرا محدقا من التهجير القسري؛ حيث تمارس دولة إسرائيل التفرقة والتمييز العنصري تحت ستار خطط ومشاريع التنمية. وعلاوة على ذلك، ذات الخطر يتهدد السكان في المناطق الريفية في الضفة الغربية (المنطقة ج) وبالأخص في المناطق المعزولة بين الجدار والخط الأخضر في المناطق الشرقية من الجدار، في غرب بيت لحم، وادي الأردن و جنوب الخليل. كما يواجه السكان الفلسطينيون في وسط منطقة الخليل والمنطقة العازلة في قطاع غزة الخطر ذاته.

٣. إن استمرار التهجير القسري و التجريد من الممتلكات ياتي عموما نتيجة للتدابير الآتية:

أ. هدم المنازل: قامت إسرائيل بهدم ما يقارب ١٩٠٠٠ منزل فلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بين عامي ١٩٦٧ و ٢٠٠٧. وما بين كانون الثاني و حزيران ٢٠٠٨ هدمت السلطات الإسرائيلية ٢٤٥ من الهياكل البنائية الفلسطينية. و قد كان ١١٢ من هذه الهياكل مبان سكنية، مما أدى إلى تشريد ٧١٥ فلسطينيا من بينهم ما يقدر ب ٣٦٨ من الأطفال. وفي الفترة بين كانون الثاني و أيلول ٢٠٠٠ تم تدمير أكثر من ١٦٠٠ بناية فلسطينية في المنطقة ج. في حين يتعرض ٣٠٠٠ منزل لخطر الهدم. و في قطاع غزة تم هدم أكثر من ٤٠٠٠ منزل في الفترة الواقعة بين ٢٠٠٠-٢٠٠٤.

ب. مصادرة الأراضي و الاستيطان: تحتل إسرائيل كامل مسطح الضفة الغربية (نحو ٥٨٦٠ كم مربع) ، كما قامت بمصادرة أو وضع اليد على أكثر من ٣٣٥٠ كم مربع لمصلحة اليهود الحصرية. و قد تم تسليم الأراضي المصادرة من الفلسطينيين إلى اليهود لبناء وتوسيع المستعمرات اليهودية والبنية التحتية المتصلة بها. فمنذ قمة انابوليس، ارتفعت العطاءات و الخطط الإسرائيلية للبناء على الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى ما يقارب ال ٣٠،٠٠٠ وحدة سكنية خاصة باليهود فقط. وبحلول آذار ٢٠٠٨ كانت الإنشاءات جارية في أكثر من ١٠٠ مستعمرة و٥٨ موقعا استيطانيا، بما في ذلك ١٦ موقعا استيطانيا جديدا. وفي القدس الشرقية المحتلة وحدها، وصلت العطاءات و مخططات البناء إلى حوالي ١٤٠٠٠ وحدة سكنية منذ كانون الأول ديسمبر ٢٠٠٧.

ج. نظام الإغلاق بما في ذلك الجدار والنظام المرتبط به: هنالك أيضا دليل واضح على كون التهجير الداخلي الحاصل يجيء نتيجة لنظام الإغلاق الذي جعل من المتعذر الدفاع عن حالة الفلسطينيين لا سيما في الضواحي.

فبشكل دائم يتم حرمانهم من حرية التنقل من خلال نظام مفصل من نقاط التفتيش و الحواجز العسكرية الإسرائيلية (يوجد ٦٧٨ حاجزا من ١٢ نيسان ٢٠٠٨) و الطرق الالتفافية و البنية التحتية التي من شأنها تقسيم الأراضي الفلسطينية المحتلة.

د. الاعتداءات والمضايقات الصادرة عن المستوطنين اليهود: حيث أن التهجير الداخلي القسري نتج أيضا عن المضايقات والهجمات المتكررة من جانب المستوطنين اليهود على الفلسطينيين؛ حيث يمنع الفلسطينيون من الوصول إلى أراضيهم. ففي عام ٢٠٠٦ تم تسجيل أكثر من ٢٧٥ اعتداءا من قبل المستوطنين مثل اقتلاع الأشجار،والاستيلاء على الأرض، وإطلاق النيران على الأطفال. لقد فشلت السلطات الإسرائيلية في حماية السكان الفلسطينيين و فرض تطبيق القانون على المستوطنين.

٤. إن شدة التهجير الداخلي القسري للسكان الفلسطينيين واستمراريته ينبعان من سياسة إسرائيل الهادفة إلى نقل السكان للحصول على الأرض وتغيير التكوين الديمغرافي للأراضي الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية.

٥. أصبح الاحتلال الإسرائيلي الناجم عن الحروب نظام تمييز عنصري ممأسس يعمل على فرض سيطرته على اكبر قدر ممكن من الأراضي بأقل عدد من السكان الفلسطينيين– الشعب الأصلي؛ مما يمكن إسرائيل من بناء وتوسيع المستعمرات الإسرائيلية على هذه الأراضي.

٦. وهكذا، فان الاحتلال العسكري، والاستعمار الاحلالي، والابرتهايد والتمييز العنصري المأسس على أسباب تتعلق بالجنسية أو العرق أو الدين، تعد الأسباب الجذرية للتهجير الداخلي القسري المستمر والتجريد من الأملاك والحقوق الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني.

٧. لقد تم تجاهل واقع التهجير القسري والتجريد من الملكية اللذين يتعرض لهم الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة. وحتى الآن، فشلت البعثات الدولية المحدودة في منع استمرار التهجير الداخلي القسري للشعب الفلسطيني والاستجابة بفعالية لهذا الموضوع.

في ضوء هذه الشواغل نود ان ندعوكم انتم ومكتبكم لمعالجة مسالة التهجير القسري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ونطلب منكم، بكل احترام، حث المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة على:

١. التدقيق في السياسات والممارسات الإسرائيلية المؤدية إلى التهجير القسري وتهجير الفلسطينيين والتي تجعل من الحل الدائم القائم على إقامة دولتين للصراع أمرا غير وارد التحقيق.

٢. التصدي لنظام التمييز العنصري الإسرائيلي المأسس الذي يعد احد الأسباب الجذرية للتهجير القسري الداخلي والتهجير الفلسطيني من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٣. دعوة الدول إلى اتخاذ تدابير صارمة وفعالة بما في ذلك مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليه إلى أن تجبر إسرائيل على الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي بما يلي:

أ. إنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي،

ب. سحب وإلغاء القوانين التمييزية الخاصة بالاحتلال و سياساته وممارساته ضد الفلسطينيين في كافة مواقعهم، و

ج.ضمان جبر الأضرار التي لحقت بالضحايا الفلسطينيين بشكل عادل وفعال، بما في ذلك ضمان تمكين اللاجئين والمهجرين من العودة إلى ديارهم الأصلية، واستعادة أملاكهم، وتعويضهم، ورد الاعتبار لهم.

مع خالص التقدير

مركز بديل : المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، العضو الاستشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي/ الأمم المتحدة، عضو الائتلاف الفلسطيني لحق العودة.

إعلان دمشق العالمي للدفاع عن حق العودة الفلسطيني

دمشق ٢٣-٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٨

نحن المشاركون في "الملتقى العربي الدولي لحق العودة" الذي استضافته العاصمة السورية دمشق خلال الفترة (٢٣– ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)، وبمشاركة أكثر من خمسة آلاف شخصية من المؤتمرات والهيئات والأحزاب والمنظمات والاتحادات الشعبية ولجان حق العودة وممثلي المؤتمرات والشخصيات الفلسطينية العربية والعربية والإسلامية والدولية، الرسمية والشعبية، من الاتجاهات كافة، وتجمعات اللاجئين الفلسطيني ومن أنحاء العالم، والذي جسد حالة تاريخية تضامنية مع الشعب الفلسطيني ونضاله وحقوقه المشروعة وثوابته الراسخة .

وانتصاراً لحق العودة الفلسطيني، وتعاهداً على المضي في الدفاع عنه ودعمه في سبيل تحقيقه، فإننا نعلن التالي :

١- إن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم وأراضيهم التي هجروا منها وفي التعويض عما لحقهم من أضرار يقع في صلب القضية الفلسطينية وجوهرها، وهو حق راسخ غير قابل للتصرف، أو التنازل عنه، أو المساومة عليه، أو الانتقاص منه .

٢- إن حق العودة هو حق شرعي وطبيعي، فردي وجماعي، تكلفه الأديان والمواثيق والقوانين الدولية، وهو حق ثابت لا يسقط بالتقادم، كما أنه حق مطلق، لا تملك أية جهة فردية كانت أم جماعية، شعبية كانت أم رسمية، الحق في التنازل عنه، كما لا يجوز الاستفتاء عليه .

٣- يؤكد الملتقى على ضرورة تعميم ثقافة المقاومة ونهجها لأن خيار المقاومة هو السبيل الأجدى والأقصر لتحقيق عودة الفلسطينيين إلى ديارهم ويدعو إلى حماية هذا الخيار وتحصينه على المستوى الوطني والقومي والإسلامي والعالمي .

٤- إن التمسك بحق العودة هو من أولويات مشروع التحرير الوطني الفلسطيني والمشروع التحرري العربي والإسلامي والعالمي. وإن قيام أبناء الأمة وأحرار العالم بالدفاع عن هذا الحق هو التزام وواجب إنساني وحضاري.

٥- ندعم الشعب الفلسطيني في تأكيده الدائم تمسكه بأرضه ووطنه، وإرثه الحضاري وهويته العربية والإسلامية كما أكد تمسكه بوحدته في الداخل والخارج كونها شرط حماية لحقوقه العادلة التي لا تقبل التفريط أو المساومة ولا التجزئة أو الإرجاء.

٦- إن تهجير الشعب الفلسطيني تم على يد القوات الصهيونية عبر مخطط اعتمد أساليب الإرهاب والقتل والمجازر مما يشكل جريمة تطهير عرقي وجرائم ضد الإنسانية وهو ما تتحمل مسؤوليته أيضاً القوى الدولية التي أيدت وتؤيد المشروع الصهيوني وتقدم له كل أشكال الدعم والحماية.

٧- إن أي مشاريع تنتقص من حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة هي مشاريع مدانة ومرفوضة، سواء أكانت تعويضاً أم توطيناً تجنيساً أم وطناً بديلاً وأياً كانت الجهات أو الشخصيات أو الهيئات أو الأنظمة التي تقف وراءها.

٨- إن هيئة الأمم المتحدة مطالبة بتفعيل حق العودة الفلسطيني دونما إبطاء، وإن استمرار معاناة اللاجئين شهادة إدانة صارخة للنظام الدولي ودليل على طغيانه واحتكامه لقانون الغاب .

٩- على هيئة الأمم المتحدة أن تتحمل مسؤوليتها في تمكين وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا) من الاستمرار في أداء واجباتها في جميع أماكن عملها.

١٠- إن الممارسات الصهيونية التي تستهدف المزيد من تهجير الفلسطينيين هي ممارسات إجرامية خطيرة يجب التصدي لها كما يجب مواجهة مشاريع "التبادل السكاني" و"الترانسفير" والاستيطان والجدار العنصري التي تستهدف تغيير هوية الأرض والإنسان.

١١- إن من حق اللاجئين الفلسطينيين أن يتمتعوا بالحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية في مختلف أماكن اللجوء لحين عودتهم، وإن من واجب الدول العربية التي يقيمون فيها العمل على تمكينهم من هذه الحقوق ورفع كل أشكال الظلم والمعاناة.

١٢- نعتبر ما يسمى بـ « يهودية الدولة" مخططاً لاستكمال تهجير الفلسطينيين المقيمين بأرضهم المحتلة عام ١٩٤٨، ومحاولة لإسقاط حق العودة، وتكريس "قانون العودة اليهودي" باعتباره شرعنة للنموذج العنصري في فلسطين، وإذكاء لمشروع الاستيطان على حساب الشعب الفلسطيني وهويته.

١٣- يثمن الملتقى صمود الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج ومقاومته وتضحياته على مدى السنين والأجيال، رجالاً ونساءً وشيوخاً وأطفالاً وأحراراً وأسرى، في وجه حملات التهجير والتوطين.

١٤- إن جميع المؤسسات والمنظمات والهيئات، التي تدافع عن حق العودة، مدعوة إلى تنسيق جهدها، والمساهمة في حشد كل الطاقات والقوى الفلسطينية والعربية، والإسلامية والمسيحية والإنسانية، والإقليمية والدولية، من أجل تحقيق إجماع عالمي لتطبيق حق العودة والتصدي لأي محاولة لإسقاطه والالتفاف عليه.

١٥- ندعو إلى تفعيل الآليات والوسائل السياسية والقانونية والاقتصادية والإعلامية والتعليمية كافة، للدفاع عن حق العودة ونشر ثقافتها، وتعميقا في نفوس الأجيال، وخصوصاً الناشئة والشباب.

١٦- وقد مرت ٦٠ سنة على اغتصاب فلسطين دون تحقيق عودة الفلسطينيين إلى بيوتهم وأراضيهم، فإن هيئة الأمم المتحدة أصبحت ملزمة بإسقاط عضوية الكيان الصهيوني وطرده من المنتظم الدولي كون العودة شكلت شرطاً لقبوله.

إننا نعلن عهداً لا يقبل التغيير أو التبديل، التزامنا بحق العودة ودفاعنا عنه، وتوريثه للأجيال إلى أن يسترد الشعب الفلسطيني حقوقه ويعود إلى دياره ووطنه.

البيان الختامي لمؤتمر حق العودة الرابع

البيرة/ فلسطين

السبت ٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠٨

لا بديل عن العودة إلى الديار الأصلية

يا جماهير شعبنا الفلسطيني المناضل، في فلسطين التاريخية، وفي الشتات،

يا أصحاب الضمائر الحية في كل العالم،

تحية العودة إلى الديار الأصلية، تحية فلسطينية وطنية وبعد

اليوم، الموافق السبت، ٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠٨، في ذكرى إصدار قرار تقسيم فلسطين التاريخية، المعروف بالقرار ١٨١، والذي أصبح يعرف بيوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني، عقدت، في مدينة البيرة في فلسطين المحتلة، اللجنة الوطنية العليا للدفاع عن حق العودة/ اللجنة الوطنية لإحياء الذكرى الستين للنكبة، المؤتمر الوطني الرابع للدفاع حق العودة، برعاية أرواح شهداء الشعب الفلسطيني، وتحت شعار: "لا بديل عن العودة إلى الديار الأصلية».

الجلسات

لقد تميز المؤتمر بمشاركة مختلف الهيئات والقوى الوطنية والإسلامية، ومؤسسات واطر المجتمع المدني، والشخصيات الوطنية، الفاعلة في أوساط اللاجئين وفي مجال الدفاع عن حق العودة. وقد بدأت جلسة الافتتاح بكلمة قدمها المناضل، عضو المجلس الوطني الفلسطيني حسام خضر، فتلاوة آيات كريمة من القران الكريم، تلاها السلام الوطني. وقد أكد قائلا الأخ حسام: "كم هتفنا طوال سني نكبتنا من الناقورة إلى العريش، حق العودة إلى الديار الأصلية حق مقدس، لا يسقط بالتقادم، وغير قابل للتنازل، أو التصرف، لقد آن الأوان لتوحيد الصفوف، والعمل بجد من اجل العودة.» ثم قدم الدكتور رفيق الحسيني ممثلا عن رئيس اللجنة التنفيذية، رئيس السلطة الفلسطينية (أبو مازن) كلمة أكد خلالها على أهمية المؤتمر وعلى مسؤولية المنظمة حيال قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم باعتبار أن م.ت. ف الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وتبع ذلك كلمة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والتي قدمها المناضل عبد الرحيم ملوح، حيث أكد خلالها أن التمسك بحق العودة شكل تاريخا رافعة النضال الوطني الفلسطيني، وان النضال من اجله هو عنوان قضيتنا.

وتقديرا لصمود أم كامل الكرد البطولي رأت الهيئة المنظمة للمؤتمر أهمية تقديم السيدة أم كامل المقدسية التي تواجه حاليا مع عائلتها صلف القوات الإسرائيلية، وعنصرية محاكم إسرائيل، من خلال تصديها لمشروع تهجير فلسطينيي القدس للمحافظة على أغلبية يهودية. ويفخر المؤتمر اليوم، وكل يوم، بترديد عبارات أم كامل حيث قالت: لا تيأسوا فالعودة موعد الصامدين المرابطين على حقوقهم، والله لو أجبرت على السكن في خيمة معزولة حقيرة فقيرة، تكفيني سماء فلسطين، ونسم هواها لأواصل المشوار، والمسيرة حتى نعود إلى ديارنا الأصلية.

وتلا ذلك تقديم كلمة اللجنة الوطنية العليا للدفاع عن حق العودة، قدمها الاخ محمد عليان، حيث بين فيها خطورة المرحلة التي يمر بها شعبنا، وضرورة إنهاء حالة الانقسام، وذلك من اجل تصليب البنية الداخلية في مواجهة مشاريع التصفية التي تستهدف حقوق شعبنا وفي مقدمتها حقه في العودة إلى الديار الأصلية.

وفي الجلسة الثانية، التي اشرف على إدارتها كل من المناضل تيسير الزبري، والمناضل جمال الشاتي، والمناضلة دلال سلامة، واستكمالا لورش العمل المناطقية التي امتدت من منتصف تشرين أول حتى منتصف تشرين ثاني ٢٠٠٨، جرى مناقشة أوراق العمل المقدمة للمؤتمر، ومراجعة التوصيات بشأنها. وقد قسمت الجلسة الثانية إلى محورين. تناول المحور الأول مراجعة ومناقشة التوصيات بشأن الأوراق التي تم مناقشتها قبل انعقاد المؤتمر وهي: حق العودة ومشاريع التسوية والقرارات الدولية/ تجمع القرى المهجرة/ عرضها وليد رجب، حق العودة بين حل الدولتين وحل الدولة الواحدة/ مركز بديل/ عرضها نضال العزة، آليات ممارسة عودة اللاجئين إلى ديارهم/ اتحاد مراكز الشباب/ عرضها أمين سر الاتحاد. أما في المحور الثاني فقد تم عرض ومناقشة الأوراق التي لم تتم مناقشتها خلال ورش العمل التحضيرية وهي: آليات تفعيل العمل الفلسطيني الجماهيري في الدفاع عن حق العودة وتجاوز العقبات التي تحول دون انجازه/ اتحاد الجمعيات العربية (اتجاه) مناطق ال (٤٨)/ عرضها إياد البرغوثي، دور منظمة التحرير الفلسطينية في استنهاض الجماهير العربية/ التجمع الشعبي للدفاع عن حق العودة (غزة)/ عرضها عبدالله حوراني.

وفي الجلسة الختامية التي أدارها كل من المناضلين: عمر عساف، وياسر أبو كشك، ومحمد أبو الخير، قامت اللجنة الوطنية العليا بعرض التوصيات على المشاركين تمهيدا لإدراجها في البيان الختامي، حيث كلفت لجنة الصياغة بالمباشرة بإعداد البيان الختامي؛ كما تم توسيع عضوية اللجنة الوطنية العليا لتشمل كل الفعاليات المنخرطة في الدفاع عن حق العودة.

الرؤية والتحليل

١- خطورة المرحلة التاريخية: ينعقد المؤتمر الوطني الرابع للدفاع عن حق العودة في مرحلة حرجة جدا من تاريخ شعبنا المناضل. فمن جهة أولى، تستنزف الصراعات الفلسطينية الداخلية، الطاقة الأكبر لشعبنا وتهدرها في اتجاهات لا تخدم مستقبل الحقوق الوطنية، بل ولا تحفظ لهذا الشعب العظيم كرامته وسجله النضالي الحافل بالعطاء. ومن جهة ثانية، تمعن إسرائيل في سياساتها العدوانية، والاستيطانية – الاحلالية، والعنصرية التي تستهدف الإنسان والأرض كوجود، وحقوق، وهوية. ومن جهة ثالثة، يواصل المجتمع الدولي بقواه المتنفذة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التواطؤ مع إسرائيل، دولة الابرتهايد، والاستيطان الاحلالي، والاحتلال العدواني. ومن جهة رابعة، يتكشف العجز العربي على نحو لم يسبق له مثيل؛ مفسحا المجال لمزيد من التدهور والانحدار. وعليه، فإننا نرى أن الحقوق الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها حق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم الأصلية في خطر جسيم؛ الأمر الذي يتطلب من كل القوى، والهيئات، والأطر، والأفراد، المبادرة بالفعل المنظم، والمتواصل، والموجّه، والمركز حماية للحقوق والمنجزات.

٢- منظمة التحرير الفلسطينية والجبهة الداخلية: إننا نرى أن الانقسام آخذ في الاستفحال في وقت تقتضي فيه المصلحة الوطنية العليا توحيد الصفوف والجهود. إننا نرى أن استمرار هذا الانقسام لا يخدم إلا أعداء شعبنا. إن تقديم مكانة السلطة الفلسطينية على مكانة م.ت.ف خلافا للأصل، قد اضعف جبهتنا الداخلية، ويهدد ما أنجزه الشهداء طوال عمر الثورة الفلسطينية المعاصرة على كافة المستويات. فتاريخيا، لم تكن يوما معارك منظمة التحرير دفاعا عن كيانها، وقرارها موضع خلاف داخلي رغم تباين مواقف القوى السياسية الفلسطينية، كما ولم تعجز م. ت. ف يوما عن درء استهداف كيانها، وقرارها واستقلالها برغم ضعف إمكاناتها؛ ولكن بفعل الوقوع في شرك التعاطي مع إسرائيل، والمجتمع الدولي في مفاوضات العلاقات العامة، أصبحت الحقوق الوطنية رهينة المساعدات الدولية المشروطة، وصار التمسك بها يسمى في أحسن الأحوال «عدم واقعية». إننا وبرغم إدراكنا أن ميزان القوى لا يعمل لصالحنا، نرى أن في شعبنا من الإيمان، والطاقة، والاستعداد للعطاء ما يكفي لوقف الانحدار بسقف مطالبنا يوما بعد يوم. إننا نرى أن إعادة بناء وتفعيل كافة أجهزة وهيئات م. ت. ف الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والإطار الوطني الجامع، والأداة التنظيمية والسياسية، والسلطة الفلسطينية العليا، أولوية وطنية ملحة وغير قابلة للتأجيل.

٣- الصراع، النكبة المستمرة، وإسرائيل: بعد ستين عاما من النكبة (١٩٤٨)، وواحد وأربعين عاما من الاحتلال (١٩٦٧)، وبعد قرابة عشرين عاما من المفاوضات المباشرة وغير المباشرة، تبرز الحاجة الملحة لإعادة فحص طبيعة النظام القانوني والسياسي لإسرائيل والمفروض على الشعب الفلسطيني– الشعب الأصلي. إن التحليل المعمق للنظام الإسرائيلي يقود إلى الاستنتاج إلى انه نظام تمييز عنصري ممنهج قمعي، يستهدف جميع الفلسطينيين بسبب انتمائهم القومي؛ سواء من كان منهم في المنافي، أو الحاصلين على مواطنة إسرائيل، أو أولئك الموجودين في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧. انه نظام تسعى من خلاله إسرائيل إلى منع الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه خصوصا حقه في العودة إلى الديار الأصلية، وحقه في تقرير المصير، وحقه في إقامة دولته المستقلة كاملة السيادة. إن النظام الإسرائيلي تعبير عن ايدولوجيا عنصرية تمثلها الحركة السياسية المسماة بالصهيونية. وبكلمات أخرى، نؤكد أن إسرائيل تمثل نظاما فريدا في نوعه يجمع ما بين خصائص الابرتهايد، والاستعمار الاحلالي، والاحتلال العدواني.

٤- المجتمع الدولي والدبلوماسية الغربية: إن الأمم المتحدة، وتحديدا مجلس الأمن، والجمعية العامة، والدبلوماسية الدولية بقيادة الولايات المتحدة، قد فشلت في إدراك وتحديد الطبيعة العنصرية الخاصة للنظام الإسرائيلي، وبالتالي فشلت في إدراك ومعالجة الأسباب الجذرية لنشأة الصراع ومن ثم استمراره؛ تلك الأسباب التي يقف في مقدمتها استعمار فلسطين وطن الشعب الفلسطيني، واضطهاد شعبها، وتهجيره، وتجريده من ممتلكاته، وحرمانه من ممارسة حقوقه المشروعة. إن الأطراف أعلاه أسهمت سواء مباشرة، أو بالتواطؤ، أو بالصمت في تجذير الاستعمار الاحلالي، والاحتلال العدواني والتمييز العنصري في ممارسات إسرائيل وسياساتها من خلال مد إسرائيل بالدعم السياسي، والاقتصادي، والعسكري وعبر تحصينها من العقوبات الدولية؛ الأمر الذي لا زال يعزز عمليا نظام الابرتهايد، والاستعمار الاحلالي والاحتلال العدواني.

٥- العمق العربي الرسمي والشعبي: إننا نرى أن العمل العربي الرسمي والشعبي في تراجع مستمر؛ حيث لم يعد يشكل – لا معنويا ولا عمليا – عمقا استراتيجيا لنضال الشعب الفلسطيني. إن العمل العربي في أحسن أحواله لا يعدو كونه عملا تضامنيا لا يرقى إلى مستوى التأثير في السياسات الدولية التي تستهدف تكريس التجزئة، وتمزيق المجزأ، وإغراق المنطقة في صراعات جانبية تؤدي في المحصلة إلى تضييع الحقوق والانحدار بالثوابت.

٦- المجتمع المدني العالمي: في ظل افتقار الدول، والأمم المتحدة للإرادة السياسية الفاعلة والمطلوبة لتحقيق السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط، فإننا نلحظ باهتمام وعناية أن قوى المجتمع المدني العالمي بدأت تنشط لصالح القضية الفلسطينية وحقوق شعبنا. إننا، إذ ندرك أن العمل على هذا الصعيد يحتاج كغيره إلى مثابرة وانه قد يستغرق وقتا طويلا لجني الثمار، فإننا ندرك في نفس الوقت أهميته وضرورة تطويره وتوظيفه، خصوصا في ظل تجاوب قوى مجتمع مدني فاعلة مثل الكنائس، والاتحادات على أنواعها، والمنظمات الأهلية، والتجمعات الأكاديمية والثقافية، والشخصيات المستقلة، مع دعوات تعزيز وتبني إجراءات عملية فاعلة مثل حملة مقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، ومثل اتخاذ إجراءات قانونية وقضائية ضد إسرائيل تضع حدا لانتهاكاتها. إن هناك حاجة إلى تبني إجراءات عملية تهدف إلى خلق إرادة سياسية لدى الدول والأمم المتحدة تدفعها إلى احترام التزاماتها القانونية تجاه الشعب الفلسطيني وحقوقه.

المبادئ

انطلاقا من رؤيتنا، وبالاستناد إلى إيماننا بعدالة قضيتنا، وبشعبنا العظيم المناضل، وبقواه الفاعلة، وبحكم إدراكنا لمسؤولياتنا كأفراد، واطر، وقوى، نرى نحن المجتمعون اليوم، ضرورة التأكيد على جملة من المبادئ الأساسية كمحددات لإطار العمل الوطني الهادف إلى حماية، والدفاع عن، وتحقيق حق العودة إلى الديار الأصلية.

أولا: حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الديار الأصلية حق وطني، وإنساني، وقانوني غير قابل للاستفتاء أو التفاوض، أو التنازل، ولا يقبل التجزئة أو الإنابة أو التفويض، وينتقل من السلف إلى الخلف مهما طال عمر الصراع. ويعتبر، بالإضافة إلى قواعد العرف الدولية ومبادئ العدل والإنصاف، كلٌ من القرارين الدوليين: ١٩٤، و ٢٣٧ الأساس، والنطاق، والمحتوى لحقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين.

ثانيا: قضية اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين في فلسطين التاريخية وفي المنافي، وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة، وهي هوية نضالية وطنية لا تنحصر في اللاجئين وحدهم.

ثالثا: الشعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية، والمنافي وحدة واحدة، ومنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والإطار الوطني الجامع تنظيميا وسياسيا، وان حمايتها، وإعادة بناء أجهزتها وهيئاتها، وتفعيلها واجب وطني.

رابعا: كل الحلول السياسية التي لا تضمن تمكين اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين من ممارسة خيارهم الفردي والجماعي في العودة إلى ديارهم الأصلية، باطلة ومرفوضة. وإن تحقيق العدالة والسلام الدائم لا يكون إلا بالعودة إلا الديار الأصلية، وباستعادة الممتلكات، وبالتعويض.

خامسا: حقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين في العودة إلى الديار الأصلية، واستعادة الممتلكات، والتعويض ثابتة بصرف النظر عن شكل الحل السياسي.

سادسا: إسرائيل، دولة ابرتهايد، واستعمار احلالي، واحتلال عدواني، تمارس الاضطهاد، والتمييز العنصري الممنهج، والقمع الممأسس ضد كافة أبناء الشعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية، والمنافي، مسؤولة تاريخيا وقانونيا، وأخلاقيا عن النكبة المستمرة التي يعانيها شعبنا.

سابعا: يعتبر المجتمع الدولي، وخصوصا هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها مسؤولة عن توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وخصوصا اللاجئين والمهجرين، إلى أن يتمكن المجتمع الدولي من إيجاد حل عادل ودائم يضمن حقوق الشعب الفلسطيني عبر تطبيق قرارته وفي المقدمة منها القرار ١٩٤.

ثامنا: اعتماد مبدأ التكاملية فكرا وممارسة لتجاوز التجزيئية باعتبار أن هذا شرط مسبق لانجاز مرحلة التحرر.

تاسعا: التأكيد على أن تمكين اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين من ممارسة حقهم في العودة الطوعية الآمنة إلى ديارهم الأصلية شرط مسبق لممارسة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني

التوصيات

بالاستناد إلى توصيات ورش العمل المناطقية، وتوصيات الأعضاء المدرجة خلال جلسات النقاش في المؤتمر، وبالاستناد إلى رؤيتنا، والمبادئ أعلاه، وبالتأكيد على توصيات المؤتمرات السابقة في الفارعة، والدهيشة، وغزة، نوصي نحن المجتمعون اليوم بالتالي:

أولا توصيات إلى م. ت. ف والسلطة الفلسطينية

١- المباشرة بالعمل على إعادة بناء وتفعيل كافة هيئات وأجهزة منظمة التحرير الفلسطينية دونما تأخير، خصوصا المجلس الوطني الفلسطيني، ودائرة شؤون اللاجئين.

٢- المباشرة ودونما تأخير في اتخاذ إجراءات عملية تنهي حالة الانقسام الداخلي، عبر الحوار الوطني الشامل.

٣- إيجاد آلية مكاشفة، خصوصا فيما يتصل بالمفاوضات، تعيد الترابط ما بين القيادة والشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده.

٤- الابتعاد عن استخدام العبارات والكلمات الدبلوماسية المطاطة عند الحديث عن حق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين في العودة إلى الديار الأصلية، ورفض التعاطي مع أية مقترحات دولية كانت أو إسرائيلية، أو فلسطينية لا ترقى إلى مستوى القرار ١٩٤ لغة، وشكلا، ومضمونا.

٥- تفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية في توفير الحماية والمساعدات للاجئين الفلسطينيين خصوصا في لبنان، وكافة مناطق الشتات.

٦- وضع آلية إقرار، ومتابعة، ومراقبة على عملية التفاوض، وإدارة شؤون السلطة الفلسطينية، تكون فيها السلطة العليا لمنظمة التحرير الفلسطينية.

٧- التأكيد على أن يكون تمثيل فلسطين في كافة المحافل والمؤتمرات الدولية وخصوصا هيئة الأمم المتحدة من اختصاص منظمة التحرير الفلسطينية وعدم اعتماد ممثلي السلطة الفلسطينية كبديل باعتبار أن السلطة الفلسطينية فرع وليس الأصل.

٨- الفصل ما بين مالية منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية وتأمين ميزانية مستقلة للمنظمة، ومكاتب تمثيلية في مواقع اللاجئين.

٩- تجريم وفصل، ومحاكمة كل مسؤول فلسطيني رسمي أو غير رسمي ينخرط، أو يدعو، أو يروج لمبادرات ومشاريع تنتقص صراحة أو ضمنا من حقوق اللاجئين الفلسطينيين وخصوصا حقهم في العودة إلى ديارهم الأصلية.

١٠- رفض فكرة الاستفتاء على حق العودة إلى الديار الأصلية، فحق العودة ملك للأجيال المتعاقبة.

١١- دعم، والمشاركة في كافة المبادرات والأنشطة الشعبية الهادفة إلى إبراز وتأكيد حقوق اللاجئين محليا وإقليميا ودوليا.

١٢- إعداد منهاج تعبوي تربوي تثقيفي يعزز ثقافة العودة لدى الأجيال الناشئة وذلك عبر تناول حقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين، وخصوصا حقهم في العودة إلى ديارهم الأصلية التي هجر منها أجدادهم وآبائهم.

١٣- نسج وتوثيق العلاقات مع الأحزاب والقوى السياسية والمنظمات الشعبية في الوطن العربي وعدم حصر العلاقة مع الأنظمة الرسمية.

١٤- العناية باللاجئين والمهجرين الفلسطينيين القاطنين خارج مخيمات اللجوء.

ثانيا: توصيات إلى المجتمع الدولي:

على المجتمع الدولي عموما، وخاصة هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها، ودول الرباعية الدولية أن يوفوا بالتزاماتهم القانونية والسياسية التالية:

١- احترام، وحماية، وتعزيز حقوق الإنسان الأساسية لكل الشعب الفلسطيني، وعلى وجه الخصوص حقوقه غير القابلة للتصرف: الحق في تقرير المصير، وحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم الأصلية واستعادتهم لممتلكاتهم، والحق في المساواة.

٢- على المجتمع الدولي، خصوصا الدول غير المتحالفة مع إسرائيل، بما في ذلك الدول العربية والمنظمات الإقليمية المشكلة من قبل تلك الدول، والأمم المتحدة، وكل قطاعات وفعاليات المجتمع المدني، اتخاذ خطوات وإجراءات فعالة كفيلة بخلق إرادة سياسية تصنف إسرائيل وسياساتها كدولة تمييز عنصري، وتعمل على القضاء على نظام إسرائيل العنصري المتمثل في الابرتهايد، الاستعمار الاحلالي، والاحتلال العسكري المفروض على الشعب الفلسطيني، بما في ذلك تبني مقاطعة إسرائيل وسحب الاستمارات منها وفرض العقوبات عليها، ووقف أشكال التعاون الاقتصادي والدبلوماسي معها.

٣- على الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تفعل وتستخدم صلاحيتها بموجب قرار "الاتحاد من اجل السلام"، وذلك بسبب فشل مجلس الأمن الدولي في الاضطلاع بمسؤولياته ومهامه في اتخاذ إجراءات فعالة لمواجهة نظام إسرائيل العنصري وجرائمها التي تشكل تهديدا جديا للأمن والسلام الدوليين، وتحديدا العمل على إضفاء صفة تنفيذية ملزمة للقرار ١٩٤.

٤- العمل على تعزيز دور الانروا في مناطق عملها الخمس، وتوسيع صلاحياتها، والعمل على جعل مساهمة الدول في صندوق الانروا إلزاميا وليس تطوعيا.

٥- دعم وتعزيز قدرات ومصادر اللجنة الدولية الخاصة بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وتحديدا بالتركيز على فتح المجال أمام المجتمع المدني للمشاركة في عملها.

٦- توفير الحماية الدولية والمساعدة الإنسانية للاجئين والمهجرين الفلسطينيين باعتبار ذلك جزء من مسؤولياتها القانونية وليس منّة. وعدم تقليص المساعدات المقدمة إلى الانروا بحجة دعم السلطة الفلسطينية.

٧- اتخاذ إجراءات عملية لضمان توفير الحماية الدولية القانونية، والفعلية، اللازمة للشعب الفلسطيني خصوصا لمنع تهجير مزيد من الفلسطينيين، أو لمقاومة عمليات التهجير القسري للفلسطينيين.

ثالثا: توصيات إلى المجتمع المدني العالمي

١- مواصلة وتطوير إستراتيجية فضح جرائم نظام إسرائيل العنصري (الابرتهايد، الاستعمار الاحلالي، الاحتلال العسكري) والعمل على تطوير، ودعم نضال الشعب الفلسطيني في مختلف مواقعه (في فلسطين التاريخية، وفي المنافي) إلى أن يتم تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه في تقرير المصير، والعودة إلى الديار الأصلية، وتحقيق العدالة والمساواة.

٢- مواصلة وتطوير الحملة العالمية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها بحسب ما ورد في نداء مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني. وندعو بشكل خاص الاتحادات التجارية، والاتحادات المهنية، والنقابات، والكنائس، والمنظمات الأهلية لاتخاذ خطوات جدية تكفل عزل إسرائيل وفرض عقوبات دولية عليها.

٣- الضغط على حكومات الدول لتبني سياسات تدعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين وخصوصا حقهم في العودة إلى الديار الأصلية، وتربط التعاون مع إسرائيل في كل المجالات بمدى التزام الأخيرة بتمكين الفلسطينيين من نيل وممارسة حقوقهم.

رابعا: توصيات إلى قوى واطر وهيئات المجتمع الفلسطيني،

وكافة التجمعات الفلسطينية في كل مواقعها:

١- التمسك بمبدأ أن قضية اللاجئين وحقوقهم تسمو فوق أية تجاذبات سياسية أو خلافات فصائلية وتجسيد ذلك في الالتفاف حول الخيارات الوطنية والدفاع عن حقوق اللاجئين، وخصوصا الحق بالعودة إلى الديار الأصلية.

٢- إيجاد آلية تنسيق وتعاون ما بين كل الأطر والمؤسسات والشخصيات الفاعلة في أوساط اللاجئين والمهجرين وذلك من خلال توسيع نطاق عمل، وعضوية اللجنة الوطنية العليا للدفاع عن حق العودة.

٣- تنظيم حملات دعوية وتعبوية منظمة في كافة الأوساط للمحافظة على الهوية الفلسطينية، وللدفاع عن حقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين، ولحفظ ذاكرة ضحايا النكبة المستمرة.

٤- المباشرة باستخدام الاصطلاحات التالي ذكرها واعتمادها في الأحاديث الرسمية وغير الرسمية، الإعلامية أو العادية، أو الكتابات، والمنشورات: فلسطين التاريخية، العودة إلى الديار الأصلية، النكبة المستمرة، اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون، الفلسطينيون داخل الخط الأخضر.

٥- العمل على إنشاء رموز تفاعلية تبرز النكبة المستمرة، مثل بناء المتاحف، وتنظيم العروض على أنواعها محليا ودوليا.

٦- وضع برامج عامة و/أو خاصة بكل موقع يتحقق من خلالها التواصل ما بين أبناء الشعب الواحد في كافة مواقعه، في فلسطين التاريخية، والشتات.

٧- إعادة الدور والمحتوى الوطني للجان الخدمات وعدم قصر دورها على تقديم بعض الأعمال الخدماتية، من خلال الدعوة إلى تنظيم انتخابات ديمقراطية وفق التمثيل النسبي او بالاتفاق لاختيار الأعضاء ولتغذيتها لتكون مؤهلة لحماية مشروع العودة.

٨- التصدي لكل من يمس بحق العودة إلى الديار الأصلية تصريحا أو تلميحا، بكل الوسائل بما فيها الاحتجاج رسميا لدى المسؤولين، والمقاطعة، والتشهير، والرد كتابة أو شفاهة، والتظاهر، وغيرها.

٩- جعل يوم ١١ كانون أول من كل عام يوما وطنيا عاما للتأكيد على حق العودة إلى الديار الأصلية، تنظم خلاله في كل المواقع في فلسطين التاريخية والشتات فعاليات وأنشطة تبرز هوية الشعب الفلسطيني الحضارية وحقوقه.

١٠- الاستفادة من طاقات الشباب الفلسطيني المتواجد في الشتات عبر العمل المشترك معهم ضمن المرافعة والترويج والحشد السياسي، للتأثير في الرأي العام العالمي.

١١- لعب دور فعال في الائتلافات والحركات العربية الوطنية، والإقليمية، الأهلية والسياسية منها، بما في ذلك تشكيل منبر إعلامي خاص للدفاع عن حقوق اللاجئين.

١٢- إعطاء الأولوية في الحقبة القادمة لمراكمة العمل لبلورة وتوسيع ائتلافات العودة وبالذات التي تعمل معا في الوطن والشتات كأطر جامعة للاجتهادات المختلفة، والدفع باتجاه توحيد جهود حركة العودة من خلال تنظيم فعاليات متزامنة في الوطن والشتات تتفاعل فيها وعبرها مختلف قطاعات وأجزاء الشعب الفلسطيني.

المجد للشهداء، الحرية للأسرى،
والشفاء للجرحى، والنصر لفلسطين
ومعا وسويا حتى العودة إلى الديار الأصلية.

صدر عن المؤتمر الوطني الرابع للدفاع عن حق العودة، والذي عقد في مدينة البيرة/ فلسطين بتاريخ ٢٩ تشرين ثاني ٢٠٠٨.

البيان الختامي الصادر عن اللقاء الاستثنائي للائتلاف الفلسطيني لحق العودة- دمشق في ١٨-٢٠ /١٢/ ٢٠٠٨

بناءً على الظروف التي حالت دون عقد اللقاء الدوري التاسع للائتلاف الفلسطيني لحق العودة في فرنسا استضافت مجموعة عائدون لقاءً استثنائياً للائتلاف في دمشق (١٨-٢٠ كانون أول ٢٠٠٨)، حضره مندوبون عن أعضاء الائتلاف من فلسطين، سوريا، لبنان، الأردن، وأوربا.

بحث اللقاء في الأوضاع والمشكلات والتحديات التي يواجهها الائتلاف، والمخاطر التي تهدد القضية الوطنية الفلسطينية بشكل عام، وانعكاساتها على حقوق اللاجئين وفي مقدمتها حق العودة إلى الديار الأصلية بشكل خاص، كما ناقش اللقاء استراتيجيات العمل في المرحلة المقبلة في إطار تطوير عمل الائتلاف على كافة الأصعدة:

أولا: على صعيد الوضع الداخلي للائتلاف:

أكد المجتمعون حرصهم الشديد على الاستمرار في تطوير عمل الائتلاف إطارا شعبيا وطنيا ديمقراطيا للدفاع عن حق العودة، ومواجهة المخاطر التي تتهدده على الصعد الفلسطينية والعربية والدولية.

التأكيد على دورية عقد اللقاءات السنوية للائتلاف، وتفعيل اجتماعات هيئات الأقاليم بوصفها حاجة لتطوير وتفعيل عمل الائتلاف.

رفع مستوى آليات التنسيق بين مختلف الهيئات الأعضاء في الائتلاف على المستويين الثنائي والجماعي.

العمل على توفير الموارد المالية اللازمة لاستمرار عمل الائتلاف من خلال الالتزام بدفع رسوم الاشتراكات السنوية المتراكمة، ومن خلال وضع خطة شاملة مدروسة لتمويل مختلف أنشطة الائتلاف في السنوات المقبلة وفق الخطط المقرة من قبل اجتماعاته الدورية.

قرر المجتمعون تكليف «اتحاد مراكز الشباب الاجتماعية في مخيمات اللاجئين- فلسطين» بمواصلة تحمل مسؤولية تنسيق عمل الائتلاف إلى حين عقد الاجتماع الدوري التاسع في شهر تشرين الثاني من عام ٢٠٠٩ في فرنسا التزاما بقرارات اللقاء الثامن.

عقد اجتماع لجنة تنسيق الائتلاف خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٩.

ثانيا: على صعيد استراتيجيات العمل المقبل:

في هذا الإطار ناقش المجتمعون ثلاث قضايا تتعلق بعمل الائتلاف ودوره في المرحلة المقبلة وهي:

حشد الطاقات للمشاركة الفعالة في مؤتمر مراجعة مقررات ديربان، جنيف، نيسان ٢٠٠٩، «دورة مراجعه برنامج وآليات عمل مكافحة العنصرية وإنهاء كل أشكال التمييز» والتي ستعقده الأمم المتحدة في جينيف في نيسان ٢٠٠٩.

المساهمة الفاعلة مع هيئة تنسيق المنظمات الأوروبية العاملة على القضية الفلسطينية (ECCP) وخاصة مبادرتها لتشكيل محكمة رسل (Russell Tribunal) والهادفة إلى محاكمة مجرمي الحرب الصهاينة.

الاستمرار في تصعيد حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، وتعزيز مسارها من خلال تعزيز وتطوير والارتقاء في أداء اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل (BNC).

وفي هذا الصدد أكد المجتمعون على ضرورة الارتقاء بدور الائتلاف في هذا المجال وتفعيل دور الشبكات العربية والدولية المناصرة لنضال الشعب الفلسطيني وحشد الطاقات والجهود في كافة المنابر والمجالات المذكورة أعلاه.

ثالثا: على صعيد قضية اللاجئين وحق العودة:

تداول المجتمعون في المخاطر التي تهدد القضية الوطنية الفلسطينية وبشكل خاص جوهر الصراع العربي/ الفلسطيني – الصهيوني المتمثل في قضية اللاجئين وعودتهم إلى ديارهم الأصلية واستعادة ممتلكاتهم تنفيذا للحق الفلسطيني المستند إلى مبادئ الحق والعدل والشرعة الدولية، وتنفيذا للقرار الأممي ١٩٤، مؤكدين على المبادئ والثوابت التالية:

الشعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية والمنافي وحدة واحدة لا تتجزأ، كما أن منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثله الشرعي والوحيد، والإطار الجامع لنضاله الوطني، الأمر الذي يستوجب إعادة بنائها وتفعيل مؤسساتها على أسس ديمقراطية، وبرنامجها السياسي القائم على الحقوق الوطنية الطبيعية الثابتة للشعب الفلسطيني.

قضية اللاجئين الفلسطينيين وحدة واحدة لا تتجزأ، كما أن حق عودتهم إلى بيوتهم الأصلية التي طردوا منها عام ١٩٤٨ حق إنساني وقانوني غير قابل للتصرف أو التفاوض أو التنازل، ولا يقبل التجزئة أو الإنابة أو التفويض، وهو حق فردي وجماعي في آن، وملك للأجيال الفلسطينية ولا يسقط بالتقادم مع مرور الزمن.

حق العودة هو شرط مسبق لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني الذي يعتبر بدوره قاعدة إلزامية في القانون الدولي، وهو من نوع الحقوق الثابتة التي تعلو على أي اتفاق تفاوضي آخر.

رفض كافة مشاريع التوطين والتذويب الهادفة إلى تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين وطي ملف العودة.

رفض الاستفتاء شكلا ومضمونا على الحقوق الوطنية الثابتة، وخاصة حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة واستعادة الممتلكات والتعويض.

وإذ توقف المشاركون أمام ممارسات الاحتلال الإسرائيلي- الصهيوني المستمرة لتوسيع الاستيطان والجدار وتهويد القدس، وسياسة الحصار والتجويع والإغلاق أكدوا على ضرورة إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني، وبناء الوحدة الوطنية الفلسطينية، على أسس ثابتة لمواجهة تلك الممارسات وكسر الحصار عن أهلنا في قطاع غزة، كما دعا المجتمعون الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الإنسانية إلى ضرورة تحمل مسؤولياتها في الضغط على إسرائيل لفك الحصار.

وأعرب المجتمعون عن شكرهم وتقديرهم العميق للجهد الاستثنائي الذي بذله الأخوة في مجموعة عائدون من أجل إنجاح هذا اللقاء.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار
والتحية والتقدير لأسرانا في معتقلات
وسجون الاحتلال الصهيوني
والشفاء العاجل لجرحانا البواسل.
وإننا لعائدون إلى ديارنا
دمشق في ٢٠ كانون أول ٢٠٠٨

الهيئات المشاركة :

بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.
اتحاد مراكز الشباب الاجتماعية في مخيمات اللاجئين / فلسطين.
المكتب التنفيذي للاجئين في الضفة الغربية.
اتحاد مراكز النشاط النسوي في مخيمات الضفة/ فلسطين.
لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين ومركز يافا.
مجموعة عائدون، سوريا.
هيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في التجمعات الفلسطينية في لبنان.
مجموعة عائدون، لبنان.
الكونفدرالية الأوروبية لحق العودة.

(حق العودة)
دورية تصدر كل شهرين عن
بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
الرقم الدولي المعياري (ISSN): 18149774

تحرير
محمد جرادات
نضال العزة
نهاد بقاعي

الهيئة الاستشارية
أنطوان شلحت (عكا)
عيسى قراقع (بيت لحم)
رجا ديب (دمشق)
سلمان ناطور (حيفا)
سالم أبو هواش (الخليل)
أمير مخول (حيفا)
جابر سليمان (صيدا)
تيسير نصر الله (نابلس)
هشام نفاع (حيفا)
وليد عطا الله (باريس)
أنور حمام (رام الله)

المقالات المنشورة بأسماء أصحابها تعبّر عن وجهة نظرهم/ن.

بيت لحم، فلسطين
ص. ب. ٧٢٨
تلفاكس: ٢٧٤٧٣٤٦-٠٢ ، هاتف ٢٧٧٧٠٨٦-٠٢
بريد الكتروني: camp@badil.org
صفحة الانترنت: www.badil.org